جامعة المدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: السنة الأولى جذع مشترك

مطبوعة من إعداد الدكتور:

كمال باصور

الموضـــوع:

محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد

موجهة لطلبة السنة الأولى ليسانس جذع مشترك في العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.

السنة الجامعية: 2025-2026

فهرس المحتويات

فهـرس المحتـويات

العناوين	رقم الصفحة
قائمة الجداول.	**IV**
قائمة الأشكال.	**IV**
المقدمة العامة.	أ
المحور الأول: طبيعة علم الاقتصاد وعلاقته بالعلوم الأخرى.	**01**
1. مفهوم علم الاقتصاد.	02
2. أهداف علم الاقتصاد.	05
3. فروع علم الاقتصاد.	06
4. منهج علم الاقتصاد.	06
5. أساليب التحليل الاقتصادي.	08
6. علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى.	09
المحور الثاني: المشكلة الاقتصادية وطرق علاجها في ظل الأنظمة الاقتصادية.	**12**
1. مفهوم المشكلة الاقتصادية.	13
2. خصائص المشكلة الاقتصادية.	13
3. أسباب المشكلة الاقتصادية.	15
4. عناصر المشكلة الاقتصادية.	19
5. أركان المشكلة الاقتصادية.	20
6. الأنظمة الاقتصادية وعلاج المشكلة الاقتصادية.	21
المحور الثالث: الأنشطة الاقتصادية.	**30**
1. نشاط الإنتاج.	31
2. نشاط التبادل.	42
3. نشاط التوزيع.	45
4. نشاط الاستهلاك.	50
5. نشاط الادخار.	56
6. نشاط الاستثمار.	63
المحور الرابع: الأعوان الاقتصاديون ودورهم في الاقتصاد.	**73**
1. مفهوم العون الاقتصادي.	74
2. فئات الأعوان الاقتصاديون.	74
3. التدفقات الاقتصادية.	78
المحور الخامس: السوق وآليات تحديد الأسعار.	**79**
1. مفهوم السوق.	80

2. المتدخلون في السوق.	80
3. العوامل المحددة لنطاق السوق.	81
4. أنواع الأسواق.	82
5. أشكال (هياكل) السوق.	82
6. توازن السوق.	84
7. آليات تحديد الأسعار في السوق.	85
المحور السادس: النقود.	**87**
1. تعريف النقود.	88
2. خصائص النقود.	90
3. أنواع النقود.	92
4. وظائف النقود.	95
المحور السابع: المشكلات الاقتصادية الكبرى.	**100**
1. المشكلة الاقتصادية البطالة.	101
2. المشكلة الاقتصادية التضخم.	106
3. العلاقة بين التضخم والبطالة.	114
المحور الثامن: المؤسسات الاقتصادية الدولية والتكتلات الاقتصادية الجهوية.	**116**
1. المؤسسات الاقتصادية الدولية.	117
2. التكتلات الاقتصادية.	120
3. عرض لأهم التكتلات الاقتصادية.	123
المحور التاسع: الاقتصاد الرقمي.	**127**
1. مفهوم الاقتصاد الرقمي.	128
2. خصائص الاقتصاد الرقمي.	128
3. عناصر الاقتصاد الرقمي.	129
4. الركائز الأساسية للاقتصاد الرقمي.	131
5. مؤشرات الاقتصاد الرقمي.	131
6. أثر الاقتصاد الرقمي على ممارسة الأنشطة الاقتصادية.	132
خاتمة عامة.	**134**
قائمة المراجع.	**136**

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1-1	أهم الفروقات بين المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي.	08
1-2	الفرق بين المشكلة الاقتصادية والأزمة الاقتصادية.	14
2-2	فروقات الإجابة عن المشكلة الاقتصادية في ظل الأنظمة المختلفة.	28
1-3	تطور الإنتاج في المدى القصير.	37
2-3	مثال تطبيقي حول نشاط الاستهلاك.	55
3-3	مثال تطبيقي حول الادخار والاستهلاك.	62
1-5	مقارنة بين أشكال السوق وأهم شروطها.	86
1-8	درجات ومراحل التكاملات الاقتصادية.	122

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1-1	المنهج الاستنباطي في علم الاقتصاد.	07
2-1	المنهج الاستقرائي في علم الاقتصاد.	07
1-2	هرم ماسلو للحاجات.	18
1-3	مراحل تطور غلة الإنتاج في المدى القصير.	38
2-3	أنواع السلع الاقتصادية.	40
3-3	دورة حياة السلعة.	41
4-3	توزيع عوائد عناصر الإنتاج.	48
5-3	منحى الاستهلاك.	55
6-3	معايير تصنيف أشكال الادخار.	57
7-3	دالة الادخار والاستهلاك.	62
8-3	دالة الاستثمار.	68
1-4	التدفقات بين الأعوان الاقتصاديون.	78
1-5	توازن السوق.	84
1-7	منحنى فيلبس.	114
1-9	العناصر المكونة للاقتصاد الرقمي.	130
2-9	ركائز الاقتصاد الرقمي.	131

المقدمــة العامــة

يعد علم الاقتصاد من أهم العلوم التي تساهم في الارتقاء بالأمم ونهضتها، ولذلك نجد بأن الكتابات في هذا العلم ونظرياته كثيرة، فعلم الاقتصاد يهتم بدراسة السلوك الاقتصادي للأفراد والمجتمعات، ومن ثم فهو يدرس كيفية توظيف الموارد الاقتصادية بأعلى كفاءة من أجل إنتاج السلع والخدمات التي تحقق اشباع ورغبات أفراد المجتمع، من خلال تحديد ثمن عوامل الإنتاج في الاقتصاد وكيف يتم إستخدام هذه الأسعار في توزيع الموارد على الأفراد.

فعلم الاقتصادي هو فكر إنساني في مجال الحياة الاقتصادية وهو الذي يكتشف القوانين التي تحكم الظواهر الاقتصادية، ويستنبط النظريات التي تفسر تلك الظواهر ويضع السياسات من أجل تطبيقها وحل المشاكل الاقتصادية، وبالتالي فعلم الاقتصاد يعمل على توفير الاشباع اللازم لحاجيات الانسان المختلفة واللامتناهية عن طريق استغلال الموارد الاقتصادية المحدودة، لإشباع حاجياته وهو ما يتطلب تشغيل وسائل الانتاج بأعلى كفاءة وفعالية.

وينطلق علم الاقتصاد، في جوهره، من عملية اتخاذ القرار المتعلق بمختلف القضايا الاقتصادية، وهو ما يشكل في حد ذاته تحديًا جوهريًا، لاسيما فيما يتصل بالقضايا الأساسية كإنتاج السلع والخدمات واستهلاكها، والادخار والاستثمار. غير أن عملية اتخاذ القرار لا تُعد مسألة سهلة أو بسيطة، إذ تستلزم تقدير الحاجات الاقتصادية في ضوء الموارد المتاحة عند اتخاذ القرارات الخاصة بالإنتاج، إلى جانب السعي إلى تحقيق توزيع رشيد للسلع والخدمات داخل المجتمع، ولا يكتمل أداء النشاط الاقتصادي على نحو فعّال إلا بتعدد الأعوان الاقتصاديين وتكامل أدوارهم، حيث يكتسي كل عون اقتصادي أهمية بالغة من خلال الدور الذي يضطلع به في تحريك النشاط الاقتصادي وتعزيز ديناميكيته ودفع مسارات التنمية الاقتصادية.

لا يقتصر تحليل الظواهر الاقتصادية على دراسة آليات السوق فحسب، بل يمتد ليشمل النظام الاقتصادي والسياسات الاقتصادية التي تعتمدها الدول في تنظيم الحياة الاقتصادية وتوجيه مساراتها، إلى جانب الدور المحوري الذي تؤديه النقود باعتبارها وسيلة أساسية للتبادل وأداة فعالة في ضبط النشاط الاقتصادي، ويولي علم الاقتصاد اهتماما بالغا بالقضايا الاقتصادية الكبرى، وعلى رأسها مشكلتا التضخم والبطالة، نظرا لانعكاساتهما المباشرة على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للدول.

أما على المستوى الدولي، أسفر تطور العلاقات الاقتصادية عن بروز مؤسسات اقتصادية دولية وتكتلات جهوية اضطلعت بدور بالغ الأهمية في تشكيل بنية الاقتصاد العالمي وتنظيم المبادلات التجارية والمالية بين مختلف الدول، وانطلاقًا من ذلك فإن تناول هذه المحاور بصورة متكاملة يساهم في بناء تصور شامل لطبيعة

الاقتصاد وآلياته وتحدياته ووسائل معالجته، الأمر الذي يجعل من علم الاقتصاد أداة تحليلية أساسية لفهم الواقع الاقتصادي وصياغة السياسات التنموية.

وعليه تعد مادة مدخل للاقتصاد من المواد الأساسية والمهمة لطلبة العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، حيث تدرس لطلبة السنة الأولى (جذع مشترك)، وتهدف إلى تمكينهم من التعرف، ولو بصفة عامة، على مختلف الموضوعات والظواهر التي تندرج ضمن مجال علم الاقتصاد، والتي تشكل محور اهتمامه بالدراسة والتحليل. ويتمثل الهدف الرئيس لهذه المادة في تعريف الطالب بطبيعة ميدان العلوم الاقتصادية بمختلف فروعه وتخصصاته، فضلا عن تهيئته للاندماج في هذا المجال المعرفي، باعتباره مرجعية أساسية للعديد من المقاييس الأخرى التي تدرس في المستويات اللاحقة، وانطلاقا من ذلك تهدف هذه المطبوعة إلى تقديم مرجع بيداغوجي كاف وواف لطلبة السنة الأولى جذع مشترك، يتضمن عرضا شاملا ومبسطا لموضوعات علم الاقتصاد، بما يتماشى مع المنهاج الوزاري المعتمد.

المحور الأول:

طبيعة علم الاقتصاد وعلاقته بالعلوم الأخرى.

تمهيد: يرتبط علم الاقتصاد ارتباطًا مباشرًا بحياة الإنسان بصفة عامة، إذ يسهم في تحديد الآلية التي ينسق من خلالها المجتمع بين إمكاناته المتاحة وحاجاته المتزايدة، فالإنسان سواء كان مستهلكا أو منتجا أو مستثمرا أو ضمن فئة متخذي القرار، يواجه باستمرار مسألة اتخاذ القرارات الاقتصادية، وذلك في ظل محدودية الموارد الإنتاجية وتعدد وتجدد الحاجات الإنسانية، ومن ثمّ تبرز الحاجة الملحة إلى ترشيد استخدام الموارد المتاحة وتوظيفها على نحو أمثل، بما يضمن تحقيق أكبر قدر ممكن من إشباع الحاجات والرغبات.

1- مفهوم علم الاقتصاد: يرجع الأصل اللغوي لمصطلح الاقتصاد Economics إلى لفظ يوناني، وهو مشتق من كلمتين يونانيتي الأصل هما Oikos التي تعني المنزل، و Nomos التي تعني التدبير أو التنظيم، ليقصد بها إجمالا تدبير شؤون المنزل .وقد كان هذا المفهوم يعبر عن مجموعة القواعد والأساليب التي يعتمد عليها رب الأسرة في إدارة الموارد المالية لمنزله، بهدف تحقيق الاستخدام الأمثل للدخل المتاح وإشباع أكبر قدر ممكن من حاجات أفراد الأسرة. غير أن المعنى الاصطلاحي لمفهوم الاقتصاد لدى اليونانيين تجاوز هذا الإطار الضيق، ليشمل أيضًا تدبير شؤون المدينة وتنظيم مواردها، وهو ما يبرز البعد العام للاقتصاد منذ نشأته الأولى.

لقد تعددت واختلفت التعاريف التي أعطيت لمفهوم علم الاقتصاد، تبعا لاختلاف التوجهات العلمية والانتماءات الإيديولوجية والمذهبية للمفكرين الاقتصاديين، إضافة إلى اختلاف الأنظمة الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية والتطورات الثقافية والعلمية السائدة في كل مرحلة تاريخية، لذا سنحاول استعراض أهم التعاريف المتباينة بحسب المدارس والأفكار الاقتصادية والمراحل الزمنية، لتعبير عن تطور هذا المفهوم من جهة وتوضيح مجالاته وموضوعاته من جهة أخرى:

- **تعريف آدم سميث:** عرفه في كتابه الشهر ثروة الأمم (1776)، بأنه العلم الذي يدرس الكيفية التي تمكن الأمة من الحصول على الثروة ووسائل تنميتها[1]، وقد ركز هذا التعريف على مفهوم الثروة وأهمل دور الانسان.
- **تعريف جون سيتوارت ميل:** عرفه في كتابه مبادئ الاقتصاد السياسي (1836)، بأنه العلم الذي يدرس القوانين التي تحكم إنتاج الثروة وتوزيعها، مع افتراض أن الإنسان يسعى إلى تحقيق أكبر منفعة ممكنة بأقل قدر من التضحية.
- **تعريف ألفريد مارشال:** عرفه في كتابه مبادئ علم الاقتصاد (1890)، بأنه العلم الذي يدرس سلوك الإنسان في حياته اليومية فيما يتعلق بإنتاج الثروة وتبادلها وإنفاقها[2]، فهو يفحص ذلك الجزء من جانب

النشاط الفردي والاجتماعي، الذي يتعلق بالحصول على المقومات المادية للرفاهية وطرق استخدام هذه المقومات، فقد تم التركيز هنا على دراسة رفاهية الفرد المادية والتي يحصل عليها من إنفاق دخله .

- **تعريف بول ساموبلسون:** بأنه العلم الذي يدرس كيفية اختيار الأفراد أو المجتمع استخدام الموارد المنتجة في إنتاج مختلف البضائع عبر الزمن، ومن ثم توزيعها على الاستهلاك الحالي والمقبل بين مختلف الأفراد والجماعات في المجتمع[3].
- **تعريف كارل ماكس:** عرفه على أنه ذلك العلم الذي يدرس السلوك الإنساني كعلاقة بين الحاجات المتعددة والوسائل النادرة التي لها استعمالات بديلة، بحيث تطور هذا العلم مرتبط بعامل الملكية الجماعية لعوامل الإنتاج التي تؤدي إلى تحقيق المنفعة للأفراد[4].
- **تعريف جون مينارد كينز:** هو العلم الذي يقوم بدراسة سلوك الأفراد من حيث توزيع المواد النادرة ذات الاستعمالات المختلفة وبين الأهداف المتعددة وكيفية القيام بهذه المحاولة عن طريق إجراء المبادلة في السوق.
- **تعريف ميلتون فريدمان:** عرف الاقتصاد بأنه ذلك العلم الذي يبحث في الطرق التي تمكن المجتمع في حل مشاكله الاقتصادية[5]، ففهم طبيعة هذه الأخيرة وطرق حلها هو موضوع الدراسة الاقتصادية في معناها الواسع.

وبالاستناد على مختلف هذه التعاريف سابقة الذكر يتضح لنا أن المدخل المعرفي لعلم الاقتصاد يرتكز على المحاور التالية:

1-1- علم الاقتصاد علم الثروة: وفق هذا المنظور، يعرف علم الاقتصاد بأنه العلم الذي يوضح كيفية تكوين الثروات وتوزيعها واستهلاكها، إذ تعتبر الثروة الغاية الأساسية لأي نشاط اقتصادي ولا يعد أي نشاط اقتصادي إلا إذا حقق للإنسان منفعة مادية ملموسة .وبناءً على هذا التعريف، يتركز موضوع علم الاقتصاد على دراسة طبيعة الثروة وكل ما يتعلق بها، غير أن التوجهات المختلفة بين الاقتصاديين لم تتفق على تحديد مفهوم الثروة، فبعضهم رأى أن الخدمات الشخصية تدخل ضمن نطاقها، واعترفوا بوجود الثروة غير المادية، بينما رفض فريق آخر هذا الرأي، معتبرين أن علم الاقتصاد يهتم فقط بـ الرفاهية المادية.

1-2- علم الاقتصاد علم الندرة: تبعا لهذا التوجه نجد تعريف" روبنس"، والذي عرف علم الاقتصاد بأنه العلم الذي يدرس السلوك الانساني باعتباره علاقة بين الغايات والوسائل النادرة[6]، فالإنسان يتميز بتعدد

حاجاته المستمرة والمتزايدة، غير أن الوسائل الضرورية لإشباع هذه الحاجات محدودة أو نادرة، ومن هنا تنشأ المشكلة الاقتصادية التي تتمحور حول كيفية التوفيق بين الحاجات الإنسانية غير المحدودة والموارد المتاحة المحدودة. وبناءً على ذلك، يُعتبر علم الاقتصاد علماً يُعنى بـ تنظيم وإدارة الموارد النادرة نسبياً في المجتمع بهدف تلبية الحاجات الإنسانية المتنوعة والمتزايدة باستمرار.

1-3- علم الاقتصاد علم نشاط التبادل: يأتي الاقتصادي الفرنسي" بيرو "في مقدمة الاقتصاديين الذين اعتبروا بأن علم الاقتصاد هو علم المبادلة، ذلك أن الانسان في المجتمع محكوم بمبدأ التخصص، فلا ينتج إلا قسما من من حاجاته ولا يستطيع بذلك أن يشبع كل رغباته، لذا لا بد أن يحصل على جزء مما ينتجه الغير فالمبادلات أساس النشاط الاقتصادي.

1-4- علم الاقتصاد علم تحقيق الرفاهية: فوفقا لهذا التعريف علم الاقتصاد يختص بدراسة الجانب الاقتصادي والاجتماعي في حياة الأفراد كما يقوم بتحليل الطرق التي تمكن الانسان من التحسين في ظروف معيشته، بالتركيز على أساليب حصوله على دخله وكيفية انفاقه له.

1-5- علم الاقتصاد علم طرق الإنتاج: في هذا السياق، يعكس علم الاقتصاد المعرفة المتعلقة بمجموع الظواهر المكونة للنشاط الاقتصادي للإنسان داخل المجتمع، أي النشاط المرتبط بإنتاج وتوزيع المنتجات والخدمات الضرورية لتلبية حاجات الأفراد، ويتجلّى النشاط الاقتصادي في شكل علاقة مزدوجة، الأولى بين الإنسان والطبيعة، والثانية بين الإنسان وأخيه الإنسان. وبناء على ذلك يعبر علم الاقتصاد عن مجموعة القوانين التي تحكم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية التي تنشأ بين أفراد المجتمع في إطار النشاط الاقتصادي الشامل.

1-6- علم الاقتصاد علم التجارة الدولية: إن علم الاقتصاد يساعد على فهم القوانين التي تضبط عمليات التبادل بين الدول المختلفة، والتي تفصل بينها حدود جغرافية وسياسية وأنظمة دولية، ويتم هذا التبادل التجاري بين الدول التي تتوفر فيها سلع وخدمات معينة ودول أخرى تفتقر لوجودها، وهذا من أجل اشباع حاجات أفراد مجتمعهم في ظل الندرة النسبية للموارد اللازمة[7].

1-7- علم الاقتصاد علم تحليل المتغيرات الكلية: يقوم علم الاقتصاد بتحليل التغيرات التي تطرأ على المستوى الكلي للنشاط الاقتصادي، ويسعى إلى قياس واختبار التغيرات في حجم الإنتاج الكلي والاستهلاك

الكلي، كما يتناول دراسة مستوى الأسعار ومستوى العمالة ومن خلال تحليل اتجاه هذه المتغيرات الكلية، يصبح بالإمكان وضع استراتيجيات ملائمة تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

من خلال ما سبق يمكن القول أن علم الاقتصاد: **هو ذلك العلم الذي يبحث ويهتم بدراسة علاقة الإنسان وصراعه الدائم مع الطبيعة من أجل سد حاجاته ورغباته المتزايدة واللامتناهية والمتجددة في ظل ندرة الموارد الاقتصادية، فهو بذلك يدرس سلوك الإنسان سواء كان بصفة فردية أو جماعية في مجال تلبية مختلف حاجاته من خلال الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية وبأقل تكلفة.**

2- أهداف علم الاقتصاد: يرتبط علم الاقتصاد ارتباطًا وثيقًا بالإنسان والمجتمع، إذ يهدف إلى اكتشاف القوانين والمبادئ التي تنظم علاقات الأفراد فيما بينهم وعلاقاتهم بالطبيعة، حيث تلعب الموارد دور الوسيط في هذه العلاقات. كما تتدخل الدولة ومؤسساتها في الأنظمة الاقتصادية المختلفة للتأثير على كفاءة الوحدة الإنتاجية، بما يضمن توافق هذه الكفاءة مع إطار الخطة العامة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، إضافة إلى ذلك أدت الفوارق في مستويات التقدم الاقتصادي بين الدول وتعقيد المشكلات الاقتصادية التي تواجهها إلى إبراز الحاجة المستمرة للدراسات الاقتصادية والتجارب العملية للسياسات الاقتصادية، مما جعل علم الاقتصاد محط اهتمام شريحة واسعة من المفكرين من مختلف التخصصات، لذا يعتبر الهدف العام لدراسة هذا العلم هو معالجة المشكلة الاقتصادية من خلال خلق التوازن ما بين حاجيات أفراد المجتمع المتعدد والمتزايدة وغير المنتهية في ظل قلة وندرة الموارد الاقتصادية نسبيا، ولتحقيق هذا الهدف العام لابد من تحقيق جملة من الأهداف الرئيسية لعلم الاقتصاد، والمتمثلة فيما يلي:

- **الكفاءة الاقتصادية:** وتعني الإستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية، وعادة ما يميز الاقتصاديون بين نوعين من الكفاءة، كفاءة فنية وتعني إنتاج أكبر كمية من السلع والخدمات بأقل كلفة ممكنة، وكفاءة اقتصادية توزيعية :وتعني إنتاج السلع والخدمات بالكميات التي يريدها المجتمع.
- **النمو الاقتصادي:** ويعرف بأنه زيادة كمية السلع والخدمات التي يمكن إنتاجها في المجتمع مع مرور الزمن.
- **الاستقرار الاقتصادي:** ويعني ذلك ثبات الأسعار وعدم وجود تقلبات غير طبيعية في المستوى العام للأسعار.
- **العدالة الاقتصادية:** ويقصد بها توزيع الدخل أو الناتج الوطني بين أفراد المجتمع بطريقة عادلة.

3- فروع علم الاقتصاد: يهتم علم الاقتصاد بنوعين من التحليل الاقتصادي اللذان ينطويان على نظريتين أساسيتين ويتعلق الأمر بالنظرية الاقتصادية الجزئية والنظرية الاقتصادية الكلية، وفيمايلي سنقدم فكرة مختصرة عنهما:

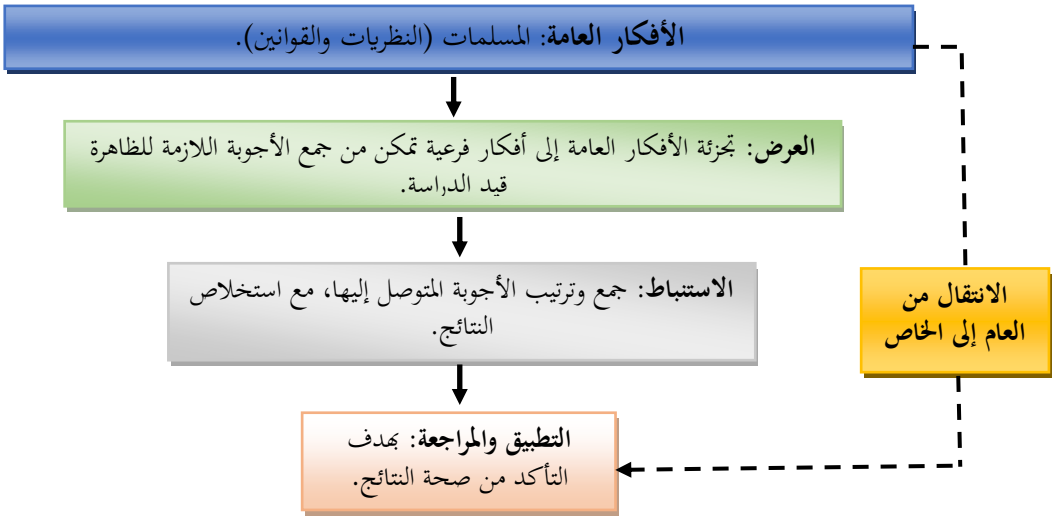
3-1- التحليل الاقتصادي الكلي: يهتم بدراسة المستوى التجميعي للنشاط الاقتصادي، حيث يسعى إلى قياس واختبار التغيرات في حجم الإنتاج الكلي والاستهلاك الكلي ومستوى التشغيل ومتوسط الأسعار وغيرها من الظواهر الاقتصادية الكلية. كما يقوم بتحليل وتفسير التذبذبات التي تطرأ على الدورات الاقتصادية والاقتصاد ككل، مثل الناتج المحلي الإجمالي، الدخل الوطني، معدلات البطالة، التضخم، الاستهلاك، الاستثمار، وتأثير السياسات النقدية والمالية[8]، ويقترح السياسات الاقتصادية الملائمة لمواجهتها ومعالجتها عند الإمكان.

3-2- التحليل الاقتصادي الجزئي: يهتم بدراسة النشاط الاقتصادي على مستوى الأفراد والأسر والمؤسسات كدراسة سلوك المنتج ودراسة سلوك المستهلك، الاقتصاد الجزئي هو دراسة كيفية اتخاذ الأفراد والمؤسسات للقرارات، وكيفية تفاعلهم في الأسواق المحددة، ويحلل سلوك المستهلكين والمنتجين، وكيفية تحديد الأسعار، وكيفية تخصيص الموارد بكفاءة[9].

4- منهج علم الاقتصاد: إن المنهج هو الطريقة التي يتبعها العقل في استخلاص المعارف، وعلى اعتبار أن الاقتصاد علم مستقل بذاته، فان الدارسين له يبحثون دائما على الكشف عن قوانينه ونظرياته والعمل على التطوير المستمر لها، وفي سعيهم لذلك يتبعون المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي، وفيما يلي فكرة مختصرة عنهما[10]:

4-1- المنهج الاستنباطي: يعتبر من أقدم مناهج المعرفة، والاستنباط عملية عقلية يخلص بها من قضية تعد مقدمة مسلماً بصحتها إلى قضية تعد نتيجة لازمة لها، وذلك من خلال قواعد ذهنية بحتة تدور كلها في الذهن بعيداً عن الواقع (دون الاعتماد على التجربة)، بمعنى الانتقال في البحث من الكل إلى الجزء (الاستدلال النازل)، وعليه يمكن توضيح كيفية توظيف المنهج الاستنباطي في التحليل الاقتصادي وفق الخطوات الموضحة في الشكل التالي:

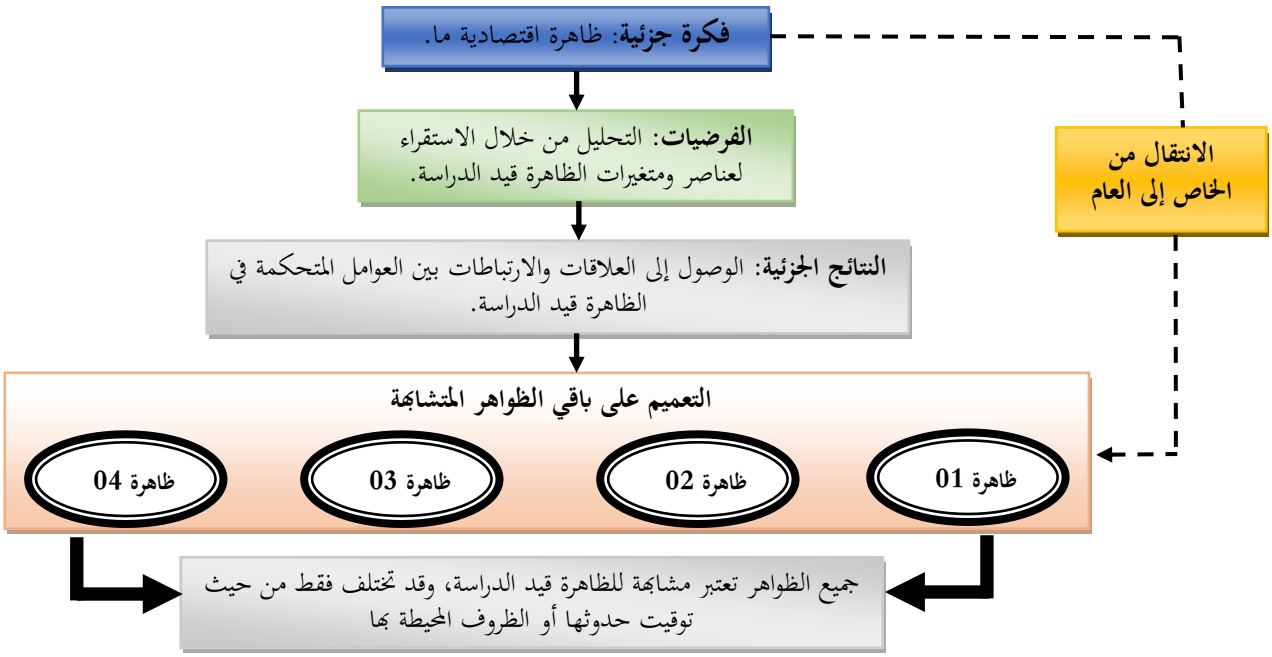
شكل رقم (1-1): المنهج الاستنباطي في علم الاقتصاد.



المصدر: من إعداد الباحث.

4-2- المنهج الاستقرائي: يقصد بالاستقراء العملية المنطقية التي يخلص بوساطتها من الوقائع الفعلية إلى القوانين العامة التي تحكم الظاهرة قيد الدراسة، فهو تلك العملية العقلية التي تنصرف إلى الاستدلال عن طريق الملاحظة أو التجربة، فهو عملية منطقية ننتقل بواسطتها من الواقع لاكتشاف القوانين العامة عبر استقراء جزئيات هذا الواقع و جعلها تعبر عن ما يتضمنه من قوانين عامة (الانتقال من الجزء إلى الكل)، و ظل هذا المنهج محصور في العلوم الطبيعية حتى القرن الثامن عشر، حيث تم نقله إلى حقل البحث في العلوم الاجتماعية، وبناءً على ذلك يمكن عرض كيفية توظيف المنهج الاستقرائي في التحليل الاقتصادي من خلال الخطوات الموضحة في الشكل الموالي:

شكل رقم (1-2): المنهج الاستقرائي في علم الاقتصاد.



المصدر: من إعداد الباحث.

وعلى هذا الأساس سنوضح أهم الفروق الأساسية بين المنهج الاستنباطي والاستقرائي في علم الاقتصاد من حيث طريقة التفكير وأساليب جمع المعلومات، واستخدام النتائج، وذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (1-1): أهم الفروقات بين المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي.

عناصر الفروقات	المنهج الاستنباطي	المنهج الاستقرائي
بداية البحث	فرضية أو قاعدة عامة	ملاحظة بيانات محددة
اتجاه التحليل	من العام إلى الخاص	من الخاص إلى العام
أداة التحليل	المنطق النظري	التجربة والملاحظة
دقة النتائج	دقيقة إذا كانت الفرضيات صحيحة	قابلة للتعديل بحسب البيانات
هدف الاستخدام	بهدف اختبار النظريات	بهدف اكتشاف قوانين جديدة

المصدر: من إعداد الباحث.

5- أساليب التحليل الاقتصادي: سواء كان المنهج المستخدم في التحليل الاقتصادي استنباطي أو استقرائي، لا بد أن يشمل على أحد الأساليب التالية:

5-1- الأسلوب الوصفي: تتضمن هذه الطريقة تحليل الظواهر الاقتصادية بطريقة وصفية (لفظية) دون أن يكون هناك ربط دقيق بين الظواهر المختلفة وهذا النوع من التحليل قد يجعل الباحث عرضه لأخطاء التناقض المنطقي غير أن هذه الطريقة تكون مفيدة في تحليل العلاقات التي تصعب صياغتها بطريقة كمية.

5-2- الأسلوب الرياضي: تستخدم الطريقة الرياضية في التحليل الاقتصادي في تحديد العلاقات الدالية بين المتغيرات الاقتصادية لتلافي احتمال الوقوع في خطأ منطقي أذا ما استخدم المنطق اللفظي وحده في حالات تعدد المتغيرات الاقتصادية المستخدمة، وقد انتشر استخدام المنطق الرياضي في الاقتصاد في الوقت الحاضر غير أنه ينبغي ملاحظة أن الصياغة الرياضية للتحليل الاقتصادي لا تعني عدم أمكانية ترجمة النتائج التي يتم التوصل أليها في صورة لفظية بل تعني أن المنطق اللفظي لا يسمح بالتوصل لمثل هذه النتائج بالدقة التي توفرها الطريقة الرياضية.

5-3- الأسلوب القياسي: لا يقتصر هدف التحليل الاقتصادي على مجرد تحديد العلاقات الدالية بين المتغيرات الاقتصادية، كما هو الحال في الاقتصاد الرياضي، بل يتعداه إلى محاولة قياس وتحديد العلاقات الكمية التي تربط هذه المتغيرات بعضها ببعض. ولتحقيق ذلك، يتم توظيف أدوات الإحصاء والرياضيات في صياغة

واختبار النظرية الاقتصادية، ويطلق على الفرع العلمي الذي يتناول هذا النوع من التحليل اسم الاقتصاد القياسي.

6- علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى: يرتبط علم الاقتصاد ارتباطًا وثيقًا بالعديد من العلوم، لاسيما أنه ينتمي إلى العلوم الاجتماعية ويعالج جانبًا مهمًا من السلوك الإنساني، ونظرًا لتداخل العلوم الاجتماعية واعتمادها المتبادل يصعب الفصل بينها مما يجعل الظواهر الاجتماعية قابلة للدراسة من زوايا اقتصادية وسياسية وتاريخية في آن واحد، كما يرتبط علم الاقتصاد بالعلوم الطبيعية ولاسيما الرياضيات والإحصاء نظرًا لاعتماده المتزايد على أساليب التحليل الكمي والإحصائي في تفسير الظواهر الاقتصادية، وفي هذا الإطار سيتم تقديم عرض موجز لأهم العلاقات التي تربط علم الاقتصاد بمختلف العلوم الأخرى.

6-1- علاقة علم الاقتصاد بعلم السياسة: هناك علاقة وثيقة بين وعلم الاقتصاد علم السياسة حيث كان اسمه القديم (الاقتصاد السياسي)، حيث أن معظم المشاكل الاقتصادية في الواقع ذات طبيعة سياسية وأن القرارات السياسية تحمل في طياتها نتائج اقتصادية، كما تقوم الدولة بصياغة سياستها استنادا إلى تحليلات اقتصادية مبنية على توصيات مستشارون اقتصاديون لذلك تكون هناك علاقة وثيقة بين علم الاقتصاد وعلم السياسة.

6-2- علاقة علم الاقتصاد بعلم الاجتماع وعلم النفس: إن بعض المشاكل الاقتصادية كانخفاض مستوى المعيشة للأفراد يقود إلى مشاكل اجتماعية لذا تكون هنالك علاقة بين علم الاقتصاد وعلم الاجتماع، وما دام علم الاقتصاد يتناول سلوك الإنسان عندما يحاول تحديد ماذا سيشتري ولماذا وكيف تكون ردود الفعل لديه عند اختلاف ظروف العمل وماذا يفعل المستهلكون بدخولهم العالية فان كل هذا ذو علاقة بعلم النفس .

ومع بروز الاقتصاد السلوكي، أصبح التداخل مع علم النفس أكثر وضوحا، فقد أثبت كل من كاهنمان وتفرسكي أن الأفراد لا يتصرفون وفق العقلانية المثالية كما تفترضها النماذج النيو كلاسيكية، بل يتأثرون بتحيزات معرفية مثل "كراهية الخسارة" أو "الاعتماد على الإطار " هذا التوجه جعل السياسات الاقتصادية أكثر واقعية وأثرى فهمنا لسلوك المستهلكين والمستثمرين[11].

6-3- علاقة علم الاقتصاد بعلم الإحصاء: إن غالبية المتغيرات الاقتصادية كبيرة وقابلة للقياس والاقتصادي بحاجة ماسة إلى البيانات الإحصائية لتفسير الظواهر الاقتصادية، فأن أي دراسة اقتصادية معمقة تعتمد إلى حد كبير على الأساليب الدقيقة في جميع البيانات وتصنيفها ومعالجتها وتحليلها وتفسيرها.

6-4- علاقة علم الاقتصاد بعلم الرياضيات: لإثبات العديد من الظواهر الاقتصادية يلجأ الباحث الاقتصادي في كثير من الأحيان إلى الاعتماد على البرهان الرياضي، من خلال استخدام المعادلات الرياضية التي تربط بين المتغيرات الاقتصادية في علاقة رياضية صحيحة، تسمح باتخاذ القرارات السليمة لحل المشكلات الاقتصادية المختلفة التي تواجه إي اقتصاد[12].

6-5- علاقة علم الاقتصاد بعلم التاريخ: يعنى علم التاريخ برصد وتوثيق تطور الإنسانية عبر مختلف المراحل الزمنية، ولا يمكن فصل السجل التاريخي عن الوقائع الاقتصادية التي رافقته، ومن ثم يرتبط علم الاقتصاد ارتباطا وثيقا بعلم التاريخ إذ إن جزءا معتبرا من الأحداث التاريخية يتسم بطابع اقتصادي، ويمكن الاستفادة من تحليلها ونتائجها في فهم وتشخيص بعض الظواهر الاقتصادية المعاصرة.

6-6- علاقة علم الاقتصاد بعلم القانون: يتجلى الترابط الوثيق بين علم القانون وعلم الاقتصاد من خلال القواعد والضوابط القانونية التي تنظم مختلف الأنشطة والمشروعات الاقتصادية، إذ لا يمكن ممارسة أي نشاط اقتصادي إلا ضمن إطار قانوني يسمح بذلك. ويضطلع القانون بدور أساسي في تنظيم العلاقات الاقتصادية بين الأفراد والجماعات وحتى بين الدول، وقبل سن التشريعات يراعي المشرع الجوانب الاقتصادية والآثار المحتملة التي قد تترتب عن تطبيق القوانين، ويبين المسار التاريخي أن للتشريعات القانونية انعكاسات اقتصادية واضحة كما هو الحال في فرض الضرائب المرتفعة على بعض السلع أو في تنظيم وتحديد الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وغيرها من التدابير ذات الأثر الاقتصادي المباشر.

6-7- علاقة علم الاقتصاد بعلم الديموغرافيا والجغرافيا: تُعنى الديموغرافيا بالدراسة الكمية والكيفية للسكان من حيث حجمهم وتوزيعهم وحركتهم، إضافة إلى خصائصهم الجسمانية والذهنية والسلوكية. وتؤثر العوامل الديموغرافية تأثيرا مباشرا في النشاط الاقتصادي، إذ تسهم في تحديد شروطه الأساسية، ولاسيما من حيث حجم ونوعية القوة العاملة، وكذلك مستوى الحاجات الإنسانية التي يشكل إشباعها الهدف الرئيس للنشاط الاقتصادي.

أما الجغرافيا، فهي العلم الذي يدرس العالم بوصفه وسطا يعيش فيه الإنسان، وتكمن نقطة الالتقاء بينها وبين علم الاقتصاد في مسألة توطن النشاط الاقتصادي، وهو ما يعرف بالتحليل الاقتصادي للمكان، وفي هذا الإطار يمد علم الجغرافيا الاقتصاديين بالمعطيات المتعلقة بالوسط الطبيعي الذي يمارس فيه النشاط الاقتصادي، وتتجلى هذه العلاقة بوضوح ضمن ما يعرف بالجغرافيا الاقتصادية التي تهتم بدراسة القوى المحركة والموارد الطبيعية والاقتصادية في بلد معين وأثرها في توجيه النشاط الاقتصادي.

قائمة الهوامش والإحالات:

[1] عبد الغفور إبراهيم أحمد، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 04.

[2] عبد الرحمان أحمد يسري، مقدمة في الاقتصاد، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص 04.

[3] عمر صخري، مبادئ الاقتصاد الجزئي الوحدوي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 08.

[4] ماركس سكويسين، ترجمة مجدي عبد الهادي، الثلاثة الكبار في علم الاقتصاد، آدم سميث، كارل ماكس، جون مينارد كينز، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأمريكية، القاهرة، مصر، 2018، ص 90.

[5] السيد محمد أحمد السيرتي، أسس علم الاقتصاد، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2014، ص 18.

[6] الطويل رواء زكي، محاضرات في الاقتصاد السياسي، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 24.

[7] عبد العزيز فتحي الرواشي، الاقتصاد والسوق، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص05.

[8] Olivier Blanchard, Macroeconomics, 7th Edition, Pearson Education, Inc, Boston, USA, 2017, p 05.

[9] N. Gregory Manki, Principles of Micro economics, 8th Edition, Cengage Learning, Boston, USA, 2018, p 06.

[10] المحجوب رفعت، الاقتصاد السياسي، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1977، ص 30.

[11] Daniel Kahneman, Thinking, Fast and Slow, Farrar, Straus and Giroux, New York, USA ,2011, p 87.

[12] محمود الوادي وآخرون، الأساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 31.

المحور الثاني:

المشكلة الاقتصادية وطرق علاجها في ظل الأنظمة الاقتصادية.

تمهيد: تعد المشكلة الاقتصادية ظاهرة ملازمة لوجود الإنسان في مختلف المجتمعات، إذ تنبع من سعيه الدائم إلى إشباع حاجاته ورغباته المتعددة في ظل محدودية الموارد الاقتصادية وعدم كفايتها لتلبية جميع الاحتياجات الإنسانية، وقد رافقت هذه المشكلة الإنسان والمجتمعات منذ القدم، الأمر الذي دفع إلى البحث عن سبل معالجتها من خلال تبني أفكار ونظم اقتصادية متعددة، وفي هذا السياق برزت عدة أنظمة اقتصادية من أبرزها النظام الرأسمالي، والنظام الاشتراكي، والنظام المختلط، إلى جانب النظام الاقتصادي الإسلامي، حيث سعى كل منها إلى تقديم تصور خاص لكيفية مواجهة ندرة الموارد وتحقيق أفضل تخصيص ممكن لها.

1- مفهوم المشكلة الاقتصادية: تظهر المشكلة الاقتصادية عندما يكون هناك طلب متزايد في استخدام الموارد لإشباع الحاجات والرغبات المتنوعة، وعندما يكون هناك موارد محدودة أو نادرة فعلى الأفراد أن يختاروا بين بعض الموارد وأن يضحوا بالبعض الأخر وهنا تظهر المشكلة الاقتصادية، وأيضا تكمن في كيفية توزيع هذه الموارد الإنتاجية المحدودة على النشاطات الإنتاجية أي أفضل طريقة ممكنة للحصول على أكبر قدر ممكن من السلع والخدمات الاستهلاكية.

وعلى هذا الأساس تعرف المشكلة الاقتصادية بأنها تتمثل في عدم قدرة المجتمع على تلبية حاجات أفراده التي تتميز بأنها غير محدودة ومتزايدة ومتجددة ومتداخلة، وذلك بسبب الندرة النسبية للموارد الاقتصادية[1]. أو أن المشكلة الاقتصادية تتمثل في كيفية إدارة المجتمع لموارده النادرة من أجل تلبية حاجات أفراده المتعددة، وهو ما يفرض الاختيار بين بدائل مختلفة والتضحية ببعضها[2].

إن جوهر المشكلة الاقتصادية يتمثل في التعارض القائم بين محدودية الموارد الاقتصادية من جهة، وتعدد الحاجات الإنسانية وتنوعها من جهة أخرى، الأمر الذي يفرض على مختلف النظم الاقتصادية ضرورة مواجهة مسألة الاختيار، باعتبارها آلية حتمية لتحديد كيفية تخصيص الموارد النادرة بما يحقق أقصى قدر ممكن من الإشباع للحاجات.

مما سبق يمكن القول أن المشكلة الاقتصادية هي: **الحالة الناشئة عن التناقض بين ندرة الموارد الاقتصادية المتاحة ومحدوديتها من جهة، وتعدد الحاجات الإنسانية وتزايدها من جهة أخرى، الأمر الذي يفرض ضرورة الاختيار بين الاستخدامات البديلة للموارد بهدف تحقيق أفضل تخصيص ممكن لها.**

2- خصائص المشكلة الاقتصادية: تتميز المشكلة الاقتصادية بصفتها موضوع علم الاقتصاد بمجموعة من الخصائص، نورد بعضها فيما يلي:

- **العمومية:** أي أن المشكلة الاقتصادية مشكلة عامة زمانيا ومكانيا وهي تعني أن المشكلة الاقتصادية موجودة قديما وحديثا وهي ذات بعد مكاني بحيث تمتد إلى كل الأماكن ولا ينفرد بها مكان دون أخر.
- **الديمومة:** بمعنى أنها دائمة وأبدية، تنطبق على كل العصور والأزمنة، فالإنسان منذ خلقه الله تعالى واجه هذه المشكلة، والمجتمعات الحديثة تعاني منها، كما المجتمعات سوف تواجه هذه المشكلة مستقبلا.
- **الندرة النسبية:** حيث أن الموارد محدودة ولها استخدامات متعددة وبديلة، فلا بد إذن من الاختبار والتضحية.
- **مشكلة اختيار وتخصيص:** بسبب محدودية الموارد وعدم محدودية الحاجات، بحيث تظل دائما الحاجات أكثر من الموارد.

وفي هذا السياق لابد من تحديد الفرق بين المشكلة الاقتصادية والأزمة الاقتصادية، بحيث تعبر هذه الأخيرة عن حالة من الاختلال الحاد والمفاجئ الذي يصيب الأداء الاقتصادي نتيجة فقدان التوازن بين العرض والطلب، مما يؤدي إلى تراجع ملحوظ في الإنتاج والنشاط الاقتصادي، واضطراب الأسواق، وارتفاع معدلات البطالة، نتيجة صدمات مالية أو هيكلية تؤدي إلى فقدان التوازن الاقتصادي.

أما بالنسبة لأهم الفروقات الجوهرية بين الأزمة الاقتصادية والمشكلة الاقتصادية يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (2-1) الفرق بين المشكلة الاقتصادية والأزمة الاقتصادية.

المشكلة الاقتصادية	الأزمة الاقتصادية
– الديمومة. – العمومية. – لا يمكن حلها بصفة دائمة. – تنجم عن التناقض بين الندرة والحاجة. – أسبابها عامة في الدول والأنظمة.	– مؤقتة. – الخصوصية – يمكن حلها بصفة دائمة. – اختلال بين العرض والطلب. – أسبابها تختلف من دولة إلى أخرى ومن نظام إلى أخر.

المصدر: من إعداد الباحث.

3- أسباب المشكلة الاقتصادية: من الممكن حصر الأسباب الرئيسية للمشكلة الاقتصادية في:

3-1- الحاجات الإنسانية: يعد السعي إلى إشباع الحاجات والرغبات من أبرز الدوافع الغريزية لدى الإنسان، حيث تعتبر الحاجات بأنها تلك الرغبات الملحة التي تدفع الفرد إلى اقتناء السلع أو الحصول على الخدمات. وتمتاز هذه الحاجات بكونها غير محدودة، إذ تتسم بالتعدد والتجدد المستمر، وهو ما تعززه وتيرة التطور التكنولوجي التي أسهمت في استحداث سلع وخدمات جديدة لم تكن معروفة سابقا، مما يزيد من تنوع الحاجات واتساع نطاق الرغبة في إشباعها.

3-1-1- مفهوم الحاجات: تعرف الحاجة بأنها شعور شخصي بالرغبة في الحصول على شيء معين، ويرافق هذا الشعور عادة إحساس بالحرمان وعدم الرضا، أو الألم، الأمر الذي يدفع بصاحب هذه الحاجة إلى تلبيتها[3].

وعليه تعبر الحاجات على حالة نفسية تعكس الرغبة في الحصول على شيء أو اشباع نقص مادي أو معنوي، وبالتالي هي شعورٍ بألم يقتضي دفعه أو التخفيف من حدته وذلك عن طريق توفير الوسائل اللازمة لتلبيته، فهناك إذن التصاق للرغبة بالحاجة مع إمكانية الاختلاف بينهما.

بحيث أن نشأة الحاجة تكون راجعة إلى عوامل داخلية أو ذاتية، تتصل بطبيعة الإنسان البيولوجية والفسيولوجية، وقد تكون راجعة إلى عوامل خارجية نتيجة كون الإنسان عضو في مجتمع له ظروفه وتقاليده وقيمه، ومن ثم يمكن القول بأن نشأة الحاجة أنها تعود لعوامل داخلية أو لعوامل خارجية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فأن نشأتها كما هي انعكاسا لشخصية الفرد، فإنها أيضا انعكاسا للوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه.

بما أن الحاجة حالة نفسية تعكس الرغبة في الحصول على وسائل لازمة لبقاء وحفظ حياة الإنسان، تحلل الحاجة الاقتصادية إلى ثلاثة عناصر أساسية:

- الإحساس بالألم وعدم الارتياح (الجوع، العطش، المرض، البرد، البطالة.....إلخ).
- معرفة الوسيلة للقضاء على الألم.
- الرغبة في استخدام هذه الوسيلة لإزالة الإحساس بالألم.

3-1-2- خصائص الحاجات :تتميز الحاجات الإنسانية بمجموعة من الخصائص نذكر منها:

- **قابلية الحاجات للتعدد والتزايد باستمرار:** الحاجة تتعدد مع تقدم الحضارة والحاجة متطورة ومتعددة، فهناك سيل من السلع الجديدة لم تكن معروفة فالحاجات الجديدة تظهر بشكل محدود في البداية لارتفاع سعرها لكن بعد التوسع في الإنتاج وانخفاض السعر يؤدي إلى انتشارها في متناول كل الفئات الاجتماعية على سبيل المثال السيارة.
- **قابلية الحاجة للإشباع:** كل حاجة قابلة للتلبية وهذه قاعدة عامة، وإذا قررنا أن المنفعة تميل إلى التناقص مع استمرار الاشباع أو استعمال السلعة أو الخدمة، فمعنى ذلك قابلية الحاجة للإشباع يتزايد باستعمال وحدات أخرى من السلعة أو الخدمة، وبرجع ذلك إلى طبيعة الإنسان فالإنسان محدود القدرة حتى في دائرة الاشباع.
- **قابلية الحاجة للإنقسام:** من الملاحظ أن الحاجة البشرية قابلة للتجزئة، ذلك أنه كلما تلقت الحاجة قدرا من الاشباع انخفضت درجة إلحاحها، فالحاجة قابلة للإشباع تدريجيا بالسلعة أو الخدمة وهذا يعني أن كل جزء من السلعة أو الخدمة قابل لأن يشبع جزء من تلك الحاجة.
- **قابلية الحاجة للقياس:** إن الانسان قادر على ترتيب الحاجات من حيث أهميتها ترتيبا تنازليا بقدر إلحاح الحاجات، وبطبيعة الحال يقوم بقياس الحاجة فمعيار القياس شخصي وعليه ستختلف قياسات الحاجة من شخص إلى آخر ومن وقت لآخر ومن زمان لآخر.
- **قابلية الحاجة للاستبدال:** يمكن أن تحل أو أن تعوض حاجة حاجة أخرى، وتتوقف قابلية الاحلال على مقدار التقارب بين الرغبات التي تقوم هذه الحاجات بإشباعها.

3-1-3- أنواع الحاجات: يمكن تقسيم الحاجات إلى أنواعٍ متعددة، طبقًا للمعايير المستخدمة لذلك، فيمكن أن نقسم حاجات الإنسان إلى ما يلي:

❖ **الحاجات المادية والحاجات المعنوية:** يعد الغذاء واللباس والسكن من الحاجات الإنسانية المادية، في حين حاجة الانسان إلى الصحة والتعليم والصداقة من الحاجات المعنوية، فالحاجات المادية يلزم لإشباعها استخدام موارد مادية، والحاجات التي لايلزم لإشباعها استخدام موارد مادية يطلق عليها حاجات معنوية.

❖ **الحاجات الضرورية والحاجات الكمالية:** لا تقف الحاجات الإنسانية جميعها على قدر من المساواة من حيث ضرورة اشباعها، بل تتفاوت أهميتها من فرد إلى آخر ومن زمان إلى آخر ومن مكان إلى آخر،

فالحاجات الضرورية هي التي تتوقف عليها حياة الانسان، أما الحاجات الكمالية فإشباعها يساهم في اثراء حياته ويكمنه الاستغناء عنها دون أن يؤثر ذلك على حياته.

- **الحاجات الحاضرة والحاجات المستقبلية:** الحاجات الحاضرة هي تلك التي نرغب في إشباعها حالا، مثل الحاجة إلى الطعام في حالة الجوع، أما الحاجات المستقبلية فهي تلك التي يمكن تأجيل إشباعها إلى وقتٍ لاحق في المستقبل القريب أو البعيد، مثل الحاجة إلى اقتناء مسكن أكثر اتساعًا، الأمر الذي يقتضي ضرورة التضحية بجزء من الإشباع الحالي للحاجات من أجل الإشباع المستقبلي عن طريق الادخار.
- **الحاجات الفردية (الخاصة) والحاجات الجماعية (العامة):** الحاجة الخاصة هي تلك التي يستفيد منها صاحبها فقط، ويتم إشباعها عن طريق الدخل أو الإنفاق الفردي أو الخاص، بينما الحاجات الجماعية أو العامة(شق الطرق، بناء المطارات والموانئ، وإقامة السدود ... الخ) تعتبر حاجات عامة يستفيد منها كل أفراد المجتمع، وغالبًا ما يتم إشباعها عن طريق الإنفاق العام الذي تقوم الدولة بإجرائه في المجالات المختلفة.

3-1-4- ترتيب الحاجات: من أجل إشباع حاجاته، يقوم الفرد بترتيبها وفق درجة أهميتها، استنادًا إلى مستوى المنفعة التي يحققها من إشباع كل حاجة، وهو ما يتحدد تبعًا للظروف التي يعيشها الفرد والإمكانات المتاحة لديه. وتأتي الحاجات الفيزيولوجية في مقدمة هذه الحاجات، نظرًا لأن نقصها أو عدم إشباعها ينعكس سلبًا على القدرة على تحقيق الحاجات الأخرى، إذ لا يمكن للفرد السعي إلى إشباع حاجات أعلى دون تلبية هذه الحاجات الأساسية، وانطلاقًا من ذلك صاغ أبراهام ماسلو (Abraham Maslow) نظريته المعروفة بسلم الحاجات، حيث افترض أن الفرد يسعى إلى إشباع حاجاته بصورة تدريجية، منتقلًا من قاعدة السلم إلى قمته، ولا ينتقل إلى مستوى أعلى إلا بعد إشباع الحاجات الأساسية للمستوى الأدنى، ووفقًا لما طرحه ماسلو، تتدرج الحاجات الإنسانية كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (2-1): هرم ماسلو للحاجات



Source: Bernard Dubois, comprendre le consommateur, 2éme édition : Dalloz Sirey, paris, p 36.

بحيث:

- **الحاجات الفيزيولوجية:** تعد الحاجات الفيزيولوجية ذات أولوية مطلقة، إذ يعتبر إشباعها شرطا أساسيا لاستمرار الحياة. وتشمل هذه الحاجات ضرورة توفير الأكسجين، والسوائل، والغذاء، والمحافظة على درجة حرارة الجسم، إلى جانب السكن والراحة، وغيرها من المتطلبات الحيوية.
- **الحاجة إلى الأمن والحماية الفيزيولوجية والنفسية:** تتمثل هذه الحاجة في سعي الفرد إلى تقليل المخاطر والتهديدات التي قد تمس سلامته الجسدية أو النفسية، سواء كانت ناتجة عن المرض أو الحوادث أو عدم الاستقرار وفي بعض الحالات، قد تحظى الحاجات الأمنية بأولوية تفوق حتى الحاجات الفيزيولوجية.
- **الحاجة إلى الحب والانتماء:** يسعى الفرد في هذا المستوى إلى بناء علاقات اجتماعية قائمة على القبول والمودة، والرغبة في الانتماء إلى جماعة يشعر داخلها بالاحترام والتقدير الاجتماعي.
- **الحاجة إلى تقدير الذات والاحترام:** تعكس هذه الحاجة رغبة الفرد في تحقيق الشعور بالقيمة الذاتية من خلال النجاح والكفاءة والاعتراف الاجتماعي، بما يعزز الثقة بالنفس والقدرة على مواجهة الآخرين.
- **الحاجة إلى تحقيق الذات:** تقع هذه الحاجة في قمة هرم الحاجات الإنسانية وفق تصور ماسلو، وتتمثل في سعي الفرد إلى تطوير قدراته الكامنة وتحقيق إمكاناته القصوى. ويتجسد ذلك في القدرة على حل المشكلات الخاصة، والمساهمة في مساعدة الآخرين، واحترام آراء الغير، إلى جانب امتلاك مهارات فعالة في التواصل والتفاعل الاجتماعي.

من خلال ما سبق نلاحظ أن تلبية الحاجات تتم على أساس أهميتها بالنسبة للفرد وبالنسبة لما هو أساسي للمجتمع قبل ما هو أساسي بالنسبة للفرد، وبالتالي تكون تلبية الحاجات التي تحافظ على كينونة الإنسان هي الحاجات الأساسية.

3-2- محدودية الموارد: تعد محدودية الموارد الاقتصادية من أكثر القضايا وضوحا في علم الاقتصاد، إذ يواجه هذا الأخير ندرة في الموارد الطبيعية كالأراضي والمعادن ومصادر الطاقة، والتي غالبا ما تتطلب عمليات تحويل ومعالجة وإعادة إنتاج قبل أن تصبح قابلة لإشباع الحاجات الإنسانية، كما أن الموارد البشرية رغم وفرتها العددية في بعض الدول، تظل محدودة من حيث الكفاءة والمهارة ما لم تُدعَّم بالتعليم والتكوين والتأهيل المناسبين، ويضاف إلى ذلك رأس المال الذي يتضمن الآلات والمعدات والمعارف التكنولوجية، والذي يظل هو الآخر محدودا قياسا بزيادة الطلب عليه[4].

والموارد بالمفهوم الاقتصادي هي مختلف الوسائل أو المصادر التي يتم استخدامها في إنتاج السلع والخدمات الموجهة لإشباع القدرة الأكبر من الحاجات غير المحدودة للإنسان، وهي تنقسم إلى[5]:

3-2-1- الموارد الحرة: وهي متوفرة في الطبيعة بكثرة وتكفي لإشباع جميع الحاجات الإنسانية ولا ندفع ثمن مقابل الحصول عليها، كالشمس والهواء.

3-2-2- الموارد الاقتصادية: وهي محدودة وغير كافية لإشباع كل الحاجات الإنسانية أي أنها تتميز بالمحدودية والندرة النسبية ومعيار الندرة هو وجود ثمن مقابل الحصول عليها وهي تنقسم إلى:

- موارد طبيعية مثل :الأراضي ما فوقها وما تحتها.
- موارد بشرية مثل :العمال وأصحاب المشروعات.
- موارد رأسمالية: وهي الآلات والمعدات اللازمة لإنتاج السلع والخدمات اللازمة لإشباع الحاجات.

4- عناصر المشكلة الاقتصادية: تواجه أي نظام اقتصادي ثلاثة أسئلة رئيسية يتعين عليه الإجابة عنها من أجل معالجة المشكلة الاقتصادية، وتختلف كيفية الإجابة عن هذه الأسئلة باختلاف المبادئ والأسس التي يقوم عليها كل نظام اقتصادي، كما تقاس الكفاءة الاقتصادية لهذه الأنظمة بمدى فاعلية ونجاعة إجاباتها في التعامل مع هذه التساؤلات، وعليه سنعرض هذه الأسئلة بإيجاز كما يلي[6]:

4-1- ماذا ننتج؟: أي ما هي السلع التي يرغب المجتمع في إنتاجها وبأي كميات؟ أي مجتمع يعاني من مشكلة ندرة الموارد في مواجهة الاحتياجات اللانهائية لأفراده، عليه أن يجد وسيلة ما يستطيع من خلالها إتخاذ

القرارات الخاصة بتخصيص الموارد على استخداماتها الصحيحة، وتعتمد بعض المجتمعات على جهاز الثمن (قوى السوق) لحل هذه المسألة بينما تأخذ بعض المجتمعات الأخرى بأسلوب التخطيط كوسيلة لتحقيق التخصيص الأمثل للموارد، وفي كلتا الحالتين فإنه لابد من المفاضلة والاختيار بين هذه الاحتياجات اللانهائية، وذلك يتطلب ضرورة التعرف على ترتيب احتياجات المجتمع طبقا لدرجة أولويتها وهذا ما يسمى بسلم التفضيل الجماعي.

4-2- كيف ننتج؟: أي ما هي الطريقة الإنتاجية المثلى للحصول على سلعة أو خدمة معينة، وهناك أكثر من طريقة فنية لإنتاج سلعة ما، وتختلف كل طريقة إنتاجية عن أخرى باختلاف النسب التي يتم بها دمج خدمات عوامل الإنتاج (الموارد)، وبما أن الطرق الإنتاجية المختلفة يتم فيها التشغيل الكامل لجميع الموارد المتاحة فيجب أن يكون أساس المفاضلة بين الطرق الإنتاجية المختلفة هو حجم الإنتاج الذي نحصل عليه واختيار الطريقة الإنتاجية التي تحقق أقصى إنتاج كلي ممكن، لأنها ستمثل أفضل تخصيص للموارد.

4-3- لمن ننتج؟: هذا السؤال يتطلب التوصل إلى الكيفية التي يتم بها توزيع الإنتاج على أفراد المجتمع وتحديد المنتفعين منه، وعدالة توزيع الناتج لا تعني أن يتساوى نصيب كل فرد المجتمع من السلع والخدمات المنتجة، وإنما أن يتناسب هذا النصيب مع مدى مساهمة الفرد في عملية الإنتاج نفسها.

5- أركان المشكلة الاقتصادية: تعد المشكلة الاقتصادية من القضايا الأساسية التي يعالجها علم الاقتصاد، إذ تنشأ نتيجة التناقض القائم بين حاجات الإنسان المتزايدة والمتجددة من جهة، ومحدودية الموارد الاقتصادية المتاحة من جهة أخرى، ويؤدي هذا التعارض إلى ضرورة الاختيار والمفاضلة بين البدائل المختلفة من أجل تحقيق أفضل استخدام ممكن للموارد النادرة، وعلى هذا الأساس تقوم المشكلة الاقتصادية على مجموعة من الأركان الرئيسة التي تبرز طبيعتها وتعكس أبعادها المختلفة، والمتمثلة أساسا فيما يلي:

5-1- الندرة: والمقصود بالندرة هنا الندرة النسبية وليست الندرة المطلقة للموارد الاقتصادية اللازمة لإشباع رغبات الإنسان، أوهي عبارة عن معنى نسبي عن العلاقة بين الحاجات الإنسانية ووسائل إشباعها فقد تكون الكميات الموجودة من مورد ما كبيرة إلا أنها عاجزة نسبيا عن تلبية حاجات الأفراد وذلك لعدة أسباب هي:

- عدم كفاية موارد المجتمع الطبيعية والبشرية.
- عدم كفاءة استخدام الأمثل الموارد المتاحة.
- قابلية بعض الموارد للنفاذ والزوال.

- زيادة عدد السكان بنسب تفوق الزيادة في الإنتاج.

5-2- لا نهائية الحاجيات: من أسباب وجود المشكلة الاقتصادية كون حاجات الإنسان لا متناهية وغير محدودة، فمن طبيعة الإنسان أنه كلما أشبع رغبة تثور في نفسه رغبات أخرى.

5-3- الاختيار والتضحية: غالبا ما تقترن ندرة وسائل إشباع الحاجات وندرة الموارد الاقتصادية بضرورة الاختيار في استخدام الموارد النادرة، إذ تتسم العديد من الموارد بالندرة النسبية في ظل تعدد الحاجات والرغبات الإنسانية التي تتطلب موارد لإشباعها. وفي مثل هذا السياق، يجد الأفراد أنفسهم تحت ضغط المفاضلة بين الحاجات المختلفة، بما يفرض إعطاء الأولوية للحاجات الأكثر إلحاحًا، كما يترتب على توجيه الموارد النادرة نحو إشباع الحاجات الضرورية التخلي عن إشباع حاجات أخرى، ذلك أن تخصيص الموارد لإنتاج سلعة أو خدمة معينة يستلزم بالضرورة التضحية بإنتاج سلعة أو خدمة بديلة، وهو ما يعبر عنه في التحليل الاقتصادي بمفهوم تكلفة الفرصة البديلة.

6- الأنظمة الاقتصادية وعلاج المشكلة الاقتصادية: النظام الاقتصادي عبارة عن مجموعة العلاقات الاقتصادية والقانونية والاجتماعية التي تحكم سير الحياة الاقتصادية في مجتمع ما وفي زمان معين، بحيث يركز النظام الاقتصادي على مجموعة العلاقات والقواعد والأسس التي تحكم التفاعل والتأثير المتبادل بين الحاجات البشرية من جهة والموارد الطبيعية والبشرية والمعرفية والتقنية المتاحة من جهة أخرى.

على الرغم من التباين في المرتكزات الفكرية والفلسفية التي تقوم عليها النظم الاقتصادية، إلا أنها تشترك في مجموعة من الخصائص العامة التي تكاد تكون قاسما مشتركا بينها، ومن أبرزها نجد:

- النظم الاقتصادية ليست عقائد ثابتة يمكن مقارنتها بالعقائد الدينية أو الفلسفية الثابتة، بل هي نتاج ابتكار الإنسان وفقًا لما يتوافق مع تقاليده وعاداته وبيئته المحيطة .
- هذه النظم تتميز بالمرونة وإمكانية التكيف والتطوير، إذ أن الإنسان، بوصفه كائنا حيا متطورًا، قادر على تعديلها بما يتناسب مع الظروف المكانية والزمنية لتنظيم نشاطه الاقتصادي بشكل فعال .
- جميع النظم الاقتصادية المعاصرة تسعى لمعالجة مشكلة ندرة الموارد الاقتصادية مقارنة بتعدد حاجات المجتمع، فالندرة النسبية صفة عامة تواجه جميع المجتمعات حول العالم، سواء اتبع النظام الاقتصادي نهجا رأسماليا أو اشتراكيا، ويسعى كل نظام لإيجاد حلول مناسبة لهذه المشكلة بالوسائل والأساليب التي تحقق أهدافه بأقل التكاليف الممكنة.

كما تجدر الإشارة إلى أن دراسة النظم الاقتصادية تكتسي أهمية كبيرة لفهم آليات تخصيص الموارد النادرة وتحقيق الكفاءة والعدالة في ظل التحديات الاقتصادية، واستخلاص السياسات الملائمة لتعزيز التنمية ومواكبة التحولات العالمية، وعليه تتلخص أهميتها في النقاط التالية:

- **تطوير المنظور التحليلي:** تنمي دراسة النظم الاقتصادية القدرة على التحليل الموضوعي للظواهر والعمليات الاقتصادية، وتقييم النظم المختلفة لاختيار الأنسب وفق الأهداف والاحتياجات.
- **الاطلاع على التجارب العالمية:** تتيح الدراسة فهم فلسفات النظم الاقتصادية المختلفة كالرأسمالية، الاشتراكية، والإسلامية، واستخلاص الدروس من تجاربها في التنمية والتقدم الاقتصادي.
- **فهم أساليب تخصيص الموارد:** تساعد على التعرف إلى الآليات التي يستخدمها كل نظام اقتصادي لتوزيع موارده وزيادة الإنتاجية بأقل التكاليف.
- **تحليل نقاط القوة والضعف:** تمكن من استكشاف مزايا وعيوب كل نظام اقتصادي والاستفادة من التجارب الإيجابية وتجنب السلبيات.
- **المقارنة بين النظم الاقتصادية:** توفر أساسًا لمقارنة النظم المختلفة من حيث هيكلها ووظائفها وخصائصها، بما يسهم في تقييم أدائها واختيار الأنسب لدعم التنمية الاقتصادية.

6-1- المشكلة الاقتصادية في ظل النظام الاقتصادي الرأسمالي: يشكل النظام الاقتصادي الرأسمالي نموذجا يسعى من خلاله المجتمع إلى معالجة المشكلة الاقتصادية الناشئة عن التناقض بين الحاجات الإنسانية غير المحدودة والموارد الاقتصادية المحدودة، ففي هذا النظام يتم توجيه الموارد الاقتصادية المتاحة وتوزيعها عبر الأسواق والمؤسسات المختلفة، بما يسهم في تحقيق الاستخدام الأمثل لها، وتعكس الآليات الاقتصادية في النظام الرأسمالي الطريقة التي يحدد بها إنتاج السلع والخدمات، وكيفية تخصيص الموارد بين البدائل المختلفة، مما يجعل هذا النظام إطارًا رئيسيًا لدراسة كيفية مواجهة المجتمع لمحدودية الموارد وتلبية الحاجات المتنوعة بطريقة فعّالة.

6-1-1- تعريف ومبادئ النظام الاقتصادي الرأسمالي: يعرف النظام الاقتصادي الرأسمالي بأنه نظام اقتصادي يتميز بنمط من الإنتاج يرتكز على تقسيم المجتمع إلى طبقتين أساسيتين: طبقة مالكي وسائل الإنتاج، سواء كانت مكونة من الأفراد أو الشركات أو المؤسسات الذين يشترون قوة العمل لتشغيل مشروعاتهم، وطبقة العمال المجبرة على بيع قوة عملها، لأن ليس لأفرادها وسائل الإنتاج ولا رأس المال الذي يتيح لهم العمل لحسابهم الخاص[7].

يرتكز النظام الاقتصادي الرأسمالي على مجموعة من المقومات (المبادئ) تتمثل أهمها فيما يلي:

- **مبدأ الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج:** ويقصد بذلك أن الأفراد، سواء كانوا أشخاصًا طبيعيين أو مؤسسات، يمكنهم امتلاك جميع أشكال الثروة المادية، ويكفل القانون حماية هذه الملكية ورقابتها. ولا يتعارض هذا الحق مع إمكانية امتلاك الدولة لبعض قطاعات الإنتاج الصناعي أو الخدمات، حيث يُعترف بدور الدولة في إدارة تلك القطاعات بما يخدم الصالح العام دون المساس بحقوق الملكية الخاصة.
- **مبدأ الحرية الاقتصادية:** يرفع أنصار الفكر الرأسمالي شعار الحرية الاقتصادية للأفراد داخل المجتمع، مؤكدين على ضرورة تمتع كل فرد بحرية كاملة في مزاولة نشاطه الاقتصادي، سواء كان منتجًا أو مستهلكًا. وتعكس هذه الرؤية ما يعرف بسياسة "دعه يعمل، دعه يمر"، التي روج لها الاقتصاديون الكلاسيكيون ودافعوا عنها بشدة، باعتبارها إطارًا أساسيًا لتنظيم العلاقات الاقتصادية وتحفيز النشاط والإنتاجية في الأسواق.
- **عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي:** يشدد أنصار الفكر الرأسمالي على أن الدولة لا ينبغي أن تتدخل مباشرة في الأنشطة الاقتصادية، بل يقتصر دورها على الرقابة وحفظ الأمن وحماية الأفراد والممتلكات والحفاظ على حدود البلاد. وفي إطار هذا النظام، يطلق على الدولة وصف "الدولة الحارسة"، بما يعكس وظيفتها الأساسية في تأمين البيئة القانونية والمؤسسية التي تتيح للأسواق والفرد العمل بحرية وفعالية.
- **مبدأ المنافسة الحرة:** تعد المنافسة في الفكر الرأسمالي الوسيلة الرئيسية لتطوير الإنتاج والمجتمع، حيث يتنافس الأفراد في مزاولتهم للنشاط الاقتصادي بقصد زيادة دخولهم وأرباحهم ورفاهيتهم.
- **مبدأ حافز الربح لمالك وسائل الإنتاج:** يعد تحقيق الكسب المادي الهدف المباشر لأي نشاط اقتصادي في النظام الرأسمالي، ويظهر ذلك في صورة دخل أو ربح، ويعني ذلك أن قرارات الإنتاج تتخذ بهدف تعظيم الربح قدر الإمكان، حتى وإن كان ذلك على حساب أطراف أخرى، ما يعكس الطبيعة الفردية والتنافسية لهذا النظام في السعي نحو الكفاءة الاقتصادية وزيادة العوائد.

6-1-2- آلية النظام الاقتصادي الرأسمالي في علاج المشكلة الاقتصادية: تعتبر الرأسمالية أن المشكلة الاقتصادية هي بالأساس مشكلة نقص الموارد الطبيعية نسبيا، نظرا إلى محدودية الطبيعة نفسها والتي لا تفي بالحاجات المادية الحياتية للإنسان التي هي في تزايد مستمر، فتنشأ المشكلة حول كيفية التوفيق بين الإمكانات المحدودة والحاجات الإنسانية المتزايدة[8].

بحيث تعتبر جهاز الثمن (آلية السوق والمتمثلة في تفاعل قوى العرض والطلب في تحديد الأسعار) في النظام الرأسمالي هو الكفيل بتنظيم النشاط الاقتصادي وبتوجيه الأفراد نحو فرص الربح الموجودة، فهو أداة فعالة لإجاد التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، فارتفاع الأثمان يؤدي إلى زيادة أرباح أصحاب رؤوس الأموال، الأمر الذي يدفعهم إلى التوسع في العملية الإنتاجية، فتزداد الكمية المعروضة من السلع والخدمات ما ينتج عنه انخفاض أثمانها، وازدياد الطلب على السلع يؤدي إلى ارتفاع اسعارها، والعكس صحيح.

6-2- المشكلة الاقتصادية في ظل النظام الاقتصادي الاشتراكي: يشكل النظام الاقتصادي الاشتراكي إطارا تسعى من خلاله الدولة إلى توجيه الموارد الاقتصادية وإدارة إنتاج السلع والخدمات، بما يضمن مواجهة ندرة الموارد وتلبية الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع. كما يهدف هذا النظام إلى تحقيق توزيع متوازن للموارد والاستخدام الأمثل لها لضمان رفاهية المجتمع بشكل عام.

6-2-1- تعريف ومبادئ النظام الاقتصادي الاشتراكي: يعرف النظام الاقتصادي الاشتراكي (النظام المخطط) بأنه المنهج الذي تمتلك من خلاله الدولة الموارد وخدمات عوامل الإنتاج، وتتخذ فيه الحكومة القرارات الهامة المتعلقة بالإنتاج والاستهلاك بغرض تحقيق المصلحة العامة[9]، وعليه الاشتراكية تركز على الملكية الجماعية لمصادر الثروة ووسائل الإنتاج، مع السعي لتحقيق تكافؤ الفرص بين جميع أفراد المجتمع وضمان تحقيق المصلحة العامة لهم. ويستند هذا النظام الاقتصادي إلى مجموعة من المبادئ الأساسية التي تحدد آلية عمله وتنظيم الموارد والإنتاج. والتي تتمثل أهمها فيما يلي:

- **الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج:** ي أن وسائل الإنتاج ملك للمجتمع وليس ملك الفرد، الملكية الفردية في النظام الاشتراكي تكاد تنحصر في أشياء بسيطة مثل السلع الاستهلاكية
- **مبدأ اشباع الحاجات الجماعية:** كل حسب طاقته وكل حسب حاجته، حيث يقدم كل فرد خدماته إلى المجتمع بحسب طاقته، وفي المقابل يتسلم الفرد من المجتمع بحسب حاجته، وهو الهدف الرئيسي من العملية الإنتاجية.
- **مبدأ زوال المنافسة التجارية:** وذلك من خلال خلق منافسة من نوع آخر وهي المنافسة بين الأفراد والمؤسسات في زيادة الإنتاج وتحسينه كما ونوعا، وبالتالي إلغاء حافز الربح.
- **مبدأ التخطيط المركزي للنشاط الاقتصادي:** هو عملية يقوم من خلالها جهاز الدولة بتحديد أهداف النشاط الاقتصادي وتوجيه الموارد وتخصيصها بين مختلف القطاعات، والعمل على تلبية حاجات المجتمع

الأساسية، وضمان العدالة الاقتصادية والاجتماعية، مع تقليل الفوارق بين الأفراد وتحقيق استقرار اقتصادي عام.

6-2-2- آلية النظام الاقتصادي الاشتراكي في علاج المشكلة الاقتصادية: ينظر الفكر الاشتراكي للمشكلة الاقتصادية على أنها مشكلة التناقض بين قوى الإنتاج وعلاقات التوزيع، وفلسفة النظام الاشتراكي في حل المشكلة الاقتصادية تقوم على ما يعرف بجهاز التخطيط المركزي الذي يتكفل بتنظيم الحياة الاقتصادية، وبتوزيع موارد الانتاج على القطاعات المختلفة طبقا لخطة عامة تضعها السلطة المركزية، وتلتزم كافة الوحدات الإنتاجية بتنفيذها، فالإنتاج في النظام الاشتراكي لا يتم طبقا للطلب المتوقع على السلع والخدمات، وانما تبعا لما وضعته الخطة المركزية مع إلزامية تحديد ما يجب استهلاكه وترتيب أولويات الحاجات، وجهاز الأسعار يحدد كذلك في اطار الخطة الاقتصادية العامة، ويتم التوازن بين العرض والطلب عن طريق الخطة كذلك ،وتوزيع قدر من القدرة الشرائية على العمال بقدر يتناسب مع مقدار الانتاج.

كما تستطيع السلطة المركزية أيضا فرض قواعد تنظيمية تلتزم الوحدات الاقتصادية بمراعاتها عند اتخاذ قراراتها، وأسلوب التخطيط يمكن أن يكون شامل لجميع قطاعات الاقتصادي الوطني، أو يكون جزئيا ويختص ببعض القطاعات دون غيرها [10].

6-3- المشكلة الاقتصادية في ظل النظام الاقتصادي المختلط: في ظل النظام الاقتصادي المختلط، تزداد تعقيدات المشكلة الاقتصادية نتيجة تداخل أدوار القطاعين العام والخاص، مما يفرض تحديا يتمثل في تحقيق التوازن بين الكفاءة الاقتصادية التي يحققها السوق، ومتطلبات العدالة الاجتماعية التي تسعى الدولة إلى ضمانها.

6-3-1- تعريف النظام الاقتصادي المختلط: النظام الاقتصادي المختلط هو ذلك النظام الذي يجمع بين خصائص متعددة مستمدة من أكثر من نظام اقتصادي، حيث تتداخل فيه سمات نظامين أو أكثر ضمن إطار واحد، ولا تحكم هذا النظام خصائص ثابتة أو محددة تمكن من تصنيفه ضمن نموذج اقتصادي خالص ذي معالم واضحة، بل يتسم بدرجة عالية من المرونة والتنوع في بنيته وآلياته، سواء على المستوى النظري أو التطبيقي أو كليهما معا يعكس تداخلا بين أطر فكرية وممارسات عملية متعددة، دون أن ينتمي بشكل كامل إلى نموذج اقتصادي محدد بذاته، وهو ما يبرر اعتباره نظاما اقتصاديا مختلطا.

يتشكل النظام الاقتصادي المختلط من مزيج من خصائص كل من النظامين الرأسمالي والاشتراكي، الأمر الذي يمنحه طابعًا مميزا، بحيث تتمثل أبرز خصائصه فيما يلي:

- **التعايش بين القطاعين العام والخاص** :يقوم هذا النظام على وجود متزامن ومتكامل للقطاعين العام والخاص، إلى جانب أشكال أخرى كالمؤسسات المشتركة.
- **تنوع أنماط الملكية** :يتميز بوجود مزيج من الملكية الخاصة والملكية العامة لوسائل الإنتاج.
- **التخطيط الاقتصادي** :يعتمد على قدر من التخطيط يهدف إلى تحقيق التوازن بين كفاءة تخصيص الموارد وفق آليات السوق، ومتطلبات العدالة في التوزيع.
- **حماية حقوق المستهلك** :يضمن النظام الاقتصادي المختلط درجة من حرية الاختيار للمستهلك، مع تدخل الدولة لتنظيم الأسعار ومنع استغلاله من قبل القطاع الخاص.
- **حماية حقوق العمال** :تتدخل الدولة لحماية الطبقة العاملة من الاستغلال، من خلال سن تشريعات مثل قوانين العمل والحد الأدنى للأجور وتحسين ظروف العمل.
- **توفير الضمان الاجتماعي** :يقوم النظام على مزيج من آليات الضمان الاجتماعي، حيث تتولى الدولة تقديم الدعم لفئات معينة كالعاطلين عن العمل، وكبار السن، وذوي الاحتياجات الخاصة.
- **تدخل الدولة في الاقتصاد** :تمارس الدولة دورا تنظيميا من خلال دعم بعض القطاعات أو الشركات الاستراتيجية، والسماح في الوقت نفسه بخروج بعض المؤسسات من السوق، بما يحقق التوازن الاقتصادي ويحافظ على الاستقرار.

6-3-2- مواجهة المشكلة الاقتصادية في ظل النظام الاقتصادي المختلط: في ظل النظام الاقتصادي المختلط، تكتسب معالجة المشكلة الاقتصادية أبعادًا خاصة تنبع من الجمع بين المبادئ الأساسية للنظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي. إذ يسعى هذا النظام إلى الاستفادة من مزايا كلا النموذجين من خلال دمج جهاز التخطيط المركزي، الذي يسمح بتدخل الدولة في توجيه النشاط الاقتصادي لتحقيق توازن بين الإنتاج والاستهلاك، مع الاستفادة من آليات السوق لتحديد الأسعار وتوزيع الموارد وفق قوى العرض والطلب، ومن خلال هذا الجمع يسعى النظام الاقتصادي المختلط إلى معالجة المشكلات الاقتصادية بطريقة متوازنة، تضمن في الوقت ذاته الكفاءة الإنتاجية والعدالة في التوزيع، مع الحفاظ على القدرة التنافسية والمرونة الاقتصادية التي يوفرها السوق.

6-4- المشكلة الاقتصادية في ظل النظام الاقتصادي الإسلامي: يسعى الاقتصاد الإسلامي إلى معالجة المشكلة الاقتصادية بالتركيز أولا على الفرد، من خلال توعية الإنسان وإعادة ترتيب أولوياته، باعتبار أن المشكلة في جوهرها ناشئة عن تصرفات الأفراد وهم من يتحملون نتائجها. ومن ثم، يُعدّ من الأجدى محاولة

احتوائها والقضاء عليها عند مصدرها قبل تفشيها. ويتم ذلك عبر وسائل وطرق متعددة تضمن حفظ كرامة الإنسان، وصون حقوقه، وملاءمة النشاط الاقتصادي مع القيم الأخلاقية والمبادئ الإسلامية.

6-4-1- تعريف ومبادئ الاقتصاد الإسلامي: يعرف النظام الاقتصادي الإسلامي بأنه مجموعة القواعد التي تعتمد على أصول العقيدة الإسلامية، وهي القرآن الكريم والسنة النبويّة الشريفة والاجتهاد الفقهي، وتهتم جمعيها في متابعة الأعمال الاقتصادية ضمن البيئة الاجتماعية، ويرتكز النظام الاقتصادي الإسلامي على مجموعة من المبادئ تجعل منه نظاما متميزا عن غيره في طبيعته ووسائله وأهدافه، وفيما يلي نعرض بشكل موجز أهمها[11]:

- **مبدأ الملكية المزدوجة:** يختلف النظام الاقتصادي الإسلامي في مفهوم الملكية وأشكالها عن النظامين الرأسمالي والاشتراكي، فهو لا يركز على الملكية الخاصة كما في الرأسمالية، ولا على الملكية العامة كما في الاشتراكية، بل يقبل تعدد أشكال الملكية، بما يشمل الملكية الخاصة لمصادر متعددة، والملكية العامة التي تديرها الدولة، بما يحقق التوازن بين حقوق الأفراد والمصلحة العامة.
- **الحرية المقيدة:** يمنح النظام الاقتصادي الإسلامي كل فرد الحرية في ممارسة الأنشطة الاقتصادية التي يختارها، شريطة ألا تتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وبذلك، فإن الحرية الاقتصادية في الإسلام ليست مطلقة، بل مقيدة بمجموعة من القواعد التشريعية والأخلاقية، وعند تعارض المصالح، تُقدّم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة لضمان العدالة والتوازن في النشاط الاقتصادي.
- **العدالة الاجتماعيّة:** هي من الأسس الاقتصادية المهمة في الاقتصاد الإسلامي، ومن أهم صورها التوزيع العادل للدخل ضمن أحكام وضوابط الإسلام، وتحديد الطرق الصحيحة لإنفاق المال، ووضع الأسس المناسبة لتوزيع الدخل بين أفراد المجتمع وفقا للوسائل الشرعية الصحيحة.

6-4-2- مواجهة المشكلة الاقتصادية في ظل النظام الاقتصادي الإسلامي: اعتبر الاقتصاد الإسلامي أن المشكلة الاقتصادية لم تكن بسبب ندرة الموارد، وإنما بسبب تقصير الإنسان على نفسه والآخرين، لأنَّه أساء استخدام الموارد وطريقة توزيعها، ولم يستغلّ قدراته في العمل والاستثمار، لإشباع حاجاته وتلبية طلباته.

ونستدلّ بقول الله تعالى:(**وَمَا مِن دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا كُلٌّ فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ**) «سورة هود: الآية رقم 49».

ولعلاج هذه المشكلة ضمن الاقتصاد الإسلامي يتطلب منا:

- الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة في المجتمع، لقول الله تعالى: **(يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ)** «سورة الأعراف: الآية رقم 31»، كما وجب الحفاظ على مستوى الموارد تماشيًا مع قاعدة التوازن الكلية في الكون والبيئة، لقول الله تعالى: **(إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ)** «سورة القمر: الآية رقم 49».
- العمل المنتج والمستمر والسعي الجاد لتحصيل موارد اقتصادية جديدة، لقول الله تعالى: **(وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ)** «سورة التوبة: الآية رقم 105».
- العدالة في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع المسلم من خلال الاعتماد على مبدأ التراضي بين صاحب العمل والعامل.

من خلال ما سبق يمكن القول أن علاج المشكلة الاقتصادية يتمثل في الإجابة عن ثلاث أسئلة جوهرية، والإجابة عنه مختلفة في ظل الأنظمة الاقتصادية لتباين مبادئ هذه الأخيرة، لذا وجب توضح كيف تحاول الأنظمة الاقتصادية الإجابة عنها، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (2-2): فروقات الإجابة عن المشكلة الاقتصادية في ظل الأنظمة المختلفة.

السؤال	الإجابة وفقا للنظام الاقتصادي الرأسمالي	الإجابة وفقا للنظام الاقتصادي الاشتراكي	الإجابة وفقا للنظام الاقتصادي الإسلامي
ماذا ننتج؟	المنتج هو الذي يحدد نوع السلع والخدمات الواجب انتاجها.	جهاز التخطيط المركزي هو الذي يقرر ما ينتج من السلع والخدمات.	يتمتع الأفراد بحرية تحديد حاجياتهم من السلع والخدمات، بشرط الاعتدال في الاستهلاك وأن تكون بعيدة عن دائرة الحرام.
كيف ننتج؟	الإنتاج وفقا لمبدأ الرشادة الاقتصادية لتحقيق أكبر قدر من الأرباح	الإنتاج بدون مراعاة التكاليف بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية.	الإنتاج يكون بالاعتماد على الموارد التي مصدرها حلال، مع تجنب إنتاج الأنشطة المحرمة.
لمن ننتج؟	توزيع عوائد الإنتاج وفقا لمساهمة كل فرد في العملية الإنتاجية.	يتم توزيع العوائد وفقا لمبدأ كل حسب عمله كل حسب حاجته.	يتم توزيع العوائد من خلال السوق التنافسي (بعيدا عن الاحتكار والرشوة والغش) من خلال تحديد العوائد وتوزيعها بالتراضي بين العامل وصاحب العمل.

المصدر: من إعداد الباحث.

قائمة الهوامش والإحالات:

[1] محمد عبد الله شاهين محمد، أصول علم الاقتصاد والحل الأمثل للمشكلة الاقتصادية من منظور إسلامي، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017، ص 283.

[2] Mankiw, N. Gregory, Principles of Economics,10th Edition, Cengage Learning, Boston, USA, 2021, p. 4.

[3] محمد عبد الله شاهين محمد، مرجع سابق ذكره، ص 289.

[4] صالح عبد المنعم، أساسيات علم الاقتصاد، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2020، ص 32.

[5] سكينة بن حمود، مدخل لعلم الاقتصاد، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2009، ص 27.

[6] نعمة الله نجيب إبراهيم، أسس علم الاقتصاد، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 25.

[7] الكيالي عبد الوهاب، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 1990، ص 789.

[8] جلال أحمد أمين، مبادئ التحليل الاقتصادي، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، 1986، ص 16.

[9] محمد إبراهيم عبد الرحيم، مبادئ علم الاقتصاد، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 23.

[10] محمد إبراهيم عبد الرحيم، نفس المرجع السابق، ص 24.

[11] توفيق أزراق، الخصائص العامة للاقتصاد الإسلامي وأهم المبادئ التي تحكمه، مجلة الدراسات الدينية، العدد 04، جامعة أنقرة، تركيا، 2020، ص 107-108.

المحور الثالث:

الأنشطة الاقتصادية.

تمهيد: يعتبر النشاط الاقتصادي عن المجهود الذي يبذله الفرد بهدف تلبية احتياجاته أو الحصول على الأموال والسلع والخدمات. ويشمل هذا النشاط جميع الأفعال والمعاملات التي يقوم بها الفرد في المجال الاقتصادي، سواء فيما يتعلق بالإنتاج أو التوزيع أو التبادل أو الاستهلاك، ومن هذا المنطلق يُعد النشاط الاقتصادي جزءًا من النظم الاقتصادية الحديثة، التي تعتمد على مجموعة من الوحدات الاقتصادية المسؤولة عن إنتاج وتوزيع وتداول السلع والخدمات الضرورية لتلبية الاحتياجات الفردية والجماعية، وبناءً على ذلك يعكس النظام الاقتصادي في جوهره سلوك الفرد أثناء ممارسة أنشطة الإنتاج والتبادل والتوزيع والاستهلاك، والتي سيتم عرضها وتوضيحها من خلال هذا المحور.

1- نشاط الإنتاج: عرف الإنتاج قديماً بأنه عمل مادي لتوفير الأرزاق، ورأى الطبيعيون أن الزراعة وحدها تنتج الناتج الصافي، بينما اعتبر الكلاسيكيون أن الإنتاج هو أي عمل يضيف منفعة أو يشبع حاجة إنسانية، سواء كان مادياً أو فكرياً، ويسهم في تلبية احتياجات الإنسان ورغباته.

1-1- تعريف الإنتاج: يمكن تعريف الإنتاج على أنه: أي عملية أو نشاط اقتصادي يوجد أو يضيف منافع حالية أو مستقبلية (خلق منافع جديدة)، وذلك عن طريق القيام بعملية تحويل مختلف عناصر الإنتاج (أرض، عمل، رأس مال، تنظيم) إلى سلع وخدمات يكون المستهلك على استعداد لدفع ثمن لها من أجل الانتفاع بها بشكل أو بأخر، **أي هو نشاط يؤدي إلى خلق منفعة أو إضافة منفعة إلى منفعة متواجدة مسبقا لتصبح قابلة للإشباع**[1]. ويمكن أن نعدد من أشكل المنافع الاقتصادية ما يلي:

- **المنفعة الشكلية (التحويلة):** ذلك بتغيير جوهر المادة وتحويلها إلى مادة نفعية سواء سلعة أو خدمة.
- **المنفعة المكانية:** وتتمثل في نقل السلع والخدمات من مكانها إلى أماكن هي في حاجة أكثر إليها.
- **المنفعة الزمانية:** وذلك عن طريق تخزين السلع والخدمات واختبار الوقت المناسب لاستخدامها من أجل تغطية حاجيات أفراد المجتمع.
- **المنفعة المتبادلة:** وتتمثل في إمكانية تدخل الوسطاء لمحاولة إيصال فائض الإنتاج من مراكز الإنتاج إلى مراكز الحاجة إليها.
- **المنفعة التملكية:** وهي المنفعة التي تحصل نتيجة انتقال الملكية من شخص لأخر.

1-2- عناصر الإنتاج: تمثل عناصر الإنتاج مجموعة العوامل التي تتضافر فيما بينها للإسهام في خلق المنافع الاقتصادية، فهي الموارد الاقتصادية التي تستخدم في عمليات إنتاج السلع والخدمات والتي بدونها يستحيل القيام بالإنتاج، وهذه العناصر أربعة وهي :عنصر الأرض، وعنصر العمل، وعنصر رأس المال، وعنصر التنظيم.

1-2-1- عنصر الأرض: يقصد بالأرض الموارد المستمدة من الطبيعة والتي تستخدم في عمليات الإنتاج، أي أنها تشمل سطح الأرض وما تشتمل عليه ومختلف ما يحتويه باطن الأرض من معادن وثروات معدنية وموارد مياه وغيرها من الموارد الطبيعية التي تستخدم في إنتاج السلع والخدمات التي تشبع حاجات الإنسان، ويتميز هذا المورد بعدد من الخصائص وهي:

- الأرض هي هبة الطبيعة: هي من خلق المولى عز وجل، إلا أن مقدرة الإنسان والتطور التكنولوجي أعطى العديد من الفرص لتحسين استصلاح الأراضي.
- ثبات الأرض من حيث الكمية (المساحة).
- إنتاجية الأرض تتميز بالتجدد.
- عدم تجانس مساحات الأراضي المختلفة.
- الأرض عير قابلة للنقل.

1-2-2- العمل: يقصد بالعمل ذلك الجهد الفكري أو العضلي الواعي والهادف الذي يقدمه الفرد مما ينجر عنه خلق منافع جديدة مقابل الحصول على أجر، وبناء على ما ذكر حول موضوع العمل يمكن توضيح ثلاث أشكال رئيسية له وهي:

- تقسيم العمل المهني: وهو تخصص كل شخص في مهنة معينة مثل: طبيب، مهندس، معلم...الخ، كما يرى البعض إن المقصود بتقسيم العمل المهني هو تقسيم حسب القطاعات الاقتصادية وهي: قطاع الزراعة والصيد وتربية المواشي، قطاع الصناعة، قطاع الخدمات بأنواعها.
- تقسيم العمل الفني: يقصد به تجزئة عملية إنتاج السلعة إلى مراحل بسيطة، يتخصص كل عامل في تنفيذ إحداها، وقد اعتبر آدم سميث هذا الأسلوب عاملاً أساسياً في زيادة الإنتاج وإنتاجية العمل من خلال تخصيص العمال واستغلال وقتهم بكفاءة داخل العملية الإنتاجية.
- تقسيم العمل الدولي: ويعني به تخصص كل دولة في إنتاج سلعة معينة، وذلك حسب الثروات وممتلكات هذه الأخيرة.

1-2-3- رأس المال: يعتبر رأس المال في الوقت الحاضر الركيزة الأساسية في الحياة الاقتصادية، ويعرف بأنه مجموع العناصر المنتجة التي يستخدمها الإنسان في عمليات إنتاج لاحقة، ويشمل وسائل الإنتاج كالآلات والمباني المخصصة لإنتاج السلع والخدمات، ويختلف مفهوم رأس المال الاقتصادي عن المفهومين المحاسبي والتمويلي إذ لا يقتصر على المبالغ النقدية، بل يحصل مقابل مساهمته في العملية الإنتاجية على عائد يتمثل في الفائدة.

بحيث ينقسم رأس المال إلى أقسام كثيرة لاعتبارات مختلفة كما يلي:

- رأس المال الثابت ورأس المال المتغير: رأس مال ثابت وهو الذي يستخدم أكثر من مرة واحدة في الإنتاج أو في الحصول على دخل كالآلات، والمباني وغيرها، أما رأس مال متداول هو ذلك النوع من الأصول التي تستخدم مرة واحدة فقط في العملية الانتاجية كالوقود، والمواد الأولية.
- رأس المال المادي ورأس المال غير مادي: رأس مال مادي (أو عيني) وهو عبارة عن مجموع الأموال المادية التي تستخدم في العملية الإنتاجية وتؤدي إلى زيادة إنتاجية العمل، أما رأس مال غير مادي (البشري) يتمثل في المواهب البشرية التي تساهم في الابتكار والاختراع.
- رأس المال الوطني ورأس المال الأجنبي: رأس مال وطني مصدره من داخل الدولة (مواطنين والدولة)، أما رأس مال أجنبي مصدره من الخارج يعمل في اقتصاديات الدول المختلفة.

1-2-4- عنصر التنظيم: التنظيم كعنصر من عناصر الإنتاج يقوم به المنظم الذي يعمل على إدارة وتسيير العملية الإنتاجية، وذلك بتجميع عناصر الإنتاج سالفة الذكر (الطبيعة، رأس المال، العمل)، والتأليف بينها بالنسب التي ستوجبها الإنتاج، وذلك من أجل الحصول على إنتاج معين بغرض تحقيق الربح.

للمنظم عدد من الوظائف يمكن إبرازها على النحو التالي:

- تنسيق وتنظيم عناصر الانتاج الأخرى من خلال تحديد موقع وشكل وحجم المشروع.
- رسم السياسات الاقتصادية للمشروع والقدرة على اتخاذ القرارات اللازمة لذلك.
- يعمل على التجديد والابتكار في العملية الانتاجية.
- تحديد كمية ونوعية الانتاج.

1-3- أشكال الإنتاج: يعتبر الإنتاج من أهم الأنشطة الاقتصادية، حيث يهدف إلى تحويل عوامل الإنتاج إلى سلع وخدمات لإشباع حاجات الإنسان. ومع تطور المجتمعات، تنوّعت أشكال الإنتاج تبعًا لدرجة التنظيم

والتقدم التقني، مما أدى إلى اختلاف أساليبه ومستوياته، وانعكس ذلك على كفاءة العملية الإنتاجية وحجم الناتج المحقق. ويمكن تميز الأشكال التالية:

- **شكل الإنتاج البسيط**: وهو عبارة عن إنتاج مبني من طرف الأفراد (النظام الأسري) حيث كان يمتاز بالبساطة ولا يتعدى حدود الاكتفاء الذاتي.
- **شكل الإنتاج السلعي**: وجاء نتيجة التطور الذي ظهر في الزيادة في الإنتاج واستحالة إنتاج كل ما يحتاجه الفرد، الأمر الذي أحدث نوعا من التخصص، إذ بموجبه قد ينتج الأفراد فائضا عما يحتاجوه من السلع، مما ينجر عنه استبدال للفائض بين هذه السلع بين مختلف أفراد المجتمع.
- **شكل الإنتاج الصغير**: كثيرا ما تلجا المؤسسات الصغيرة إلى الإنتاج بكميات قليلة وقد تحكمها في ذلك عدة عوامل موضوعية كقلة العمال وضيق المكان، وحجم الإنتاج الذي تمارسه عادة ما يكون قليلا مقارنة بأشكال أخرى للإنتاج غير أن من مزاياه الاهتمام بمختلف تفاصيل المنتوج والتقليل من التكاليف إلى أقل حد ممكن.
- **شكل الإنتاج الكبير**: ويحصل نتيجة نمو وتطور الأسلوب الإنتاجي حيث انتشرت ظاهرة هذا النوع من الإنتاج بسبب ما ينطوي عليه من مزايا، فالمشروعات الكبيرة أصبحت من السمات المميزة للصناعة والتجارة في الدول المتقدمة وقد تميزت به المؤسسات الكبيرة والاحتكارية، والذي يلعب فيها التنظيم دورا هاما.

1-4- أنماط (أنواع) الإنتاج: تتعدد أنماط الإنتاج تبعا لدرجة التطور الاقتصادي والتقني للمجتمع، إذ تمثل الأسلوب الذي تنظم به عملية الإنتاج وتستغل من خلاله عوامل الإنتاج هناك عدة أنماط من عملية الإنتاج يمكن إجمالها أهمها فيما يلي:

- **الإنتاج المستمر**: هو إنتاج نمطي في مخرجاته وقد يكون نمطي في مدخلاته يتم عن طريق الآلات المتخصصة أو في خطوط الإنتاج، حيث يقصد بالإنتاج النمطي أن يكون له نفس الأبعاد والخواص خلال الفترة الإنتاجية، أي نفس المقاييس ونفس النوعية وكذا نفس الشكل ونفس الاختصاص، وقد يكون نمطي في مدخلاته أي نفس الشكل ونفس المقاييس، ومراحله مرتبطة حيث إذ توقفت مرحلة من مراحل الإنتاج يؤدي ذلك إلى توقف العملية الإنتاجية، وهو لا يخضع لمواصفات العميل أو الزبون.

- **الإنتاج المتقطع:** هو إنتاج غير نمطي في مخرجاته أي أنها تختلف من حيث الشكل والنوع والتخصص ولا يتم إنتاجه إلا بعد تحديد المواصفات من طرف العميل أو المستهلك المباشر، وقد يكون نمطي في مدخلاته، فهو بذلك لا يحتاج إلى الآلات المتخصصة وغير نمطي المخرجات ويخضع لمواصفات العميل أو الزبون.

1-5- دالة الإنتاج: إن إنتاج السلعة أو الخدمة في أي مشروع يتم عن طريق استخدام أكثر من عنصر من عناصر الإنتاج، ويتوقف حجم الإنتاج على كمية عناصر الإنتاج المستخدمة، **ودالة الإنتاج تعبر عن العلاقة بين حجم الإنتاج وكمية عناصر الإنتاج المستخدمة،** ويمكن التعبير عن دالة الإنتاج كالآتي:

$$\mathbf{Q = f(L, K, A, O \dots .)}$$

حيث(Q): كمية الإنتاج من السلع والخدمات، (L): عنصر العمل،(K) : عنصر رأس المال، (A): عنصر الأرض، (O) عنصر التنظيم، وهذا يعني أن حجم الإنتاج من السلعة التي ينتجها المشروع يتوقف على كمية المستخدم من عناصر الإنتاج، وعلى ذلك فإن حجم الإنتاج(Q) يكون هو المتغير التابع في دالة الإنتاج بينما يمثل المستخدم من عناصر الإنتاج: K، L ...الخ المتغيرات المستقلة في الدالة.

لكن السؤال المطروح كيف يمكن للمنشأة الاقتصادية الزيادة في حجم الإنتاج؟

ويمكن القول أن زيادة حجم الإنتاج في المشروع أو المنشأة الاقتصادية بطريقتين:

- **الطريقة الأولى (الأجل القصير):** أن يتم زيادة حجم الإنتاج من السلعة التي ينتجها المشروع عن طريق زيادة كمية المستخدم من أحد عناصر الإنتاج (أو بعضها) مع ثبات عناصر الإنتاج الأخرى، ويحدث ذلك في المدى القصير وهو المدى أو الفترة الزمنية التي لا يتمكن تغيير جميع عناصر الإنتاج المستخدمة وإنما يمكن من تغيير بعضها فقط.
- **الطريقة الثانية (الأجل الطويل):** يتم زيادة الإنتاج في المدى الطويل عن طريق زيادة حجم المشروع بالكامل بحيث يتم زيادة وتغير جميع عناصر الإنتاج المستخدمة بنفس النسبة، ويحدث ذلك في الفترة الزمنية التي تكفي لتغيير جميع عناصر الإنتاج المستخدمة في المشروع وبالتالي تغيير الطاقة الإنتاجية وحجم المشروع بالكامل.

1-6- مراحل الإنتاج في المدى القصير: إن زيادة حجم الإنتاج في المشروع عن طريق زيادة أحد عناصر الإنتاج (أو بعضها) مع ثبات العناصر الأخرى، يؤدي إلى حدوث ما يعرف بقانون تناقص الغلة والذي يميز الإنتاج في المدى القصير.

1-6-1- مفهوم قانون تناقص الغلة: ينص قانون تناقص الغلة على أن استخدام وحدات متتالية من العنصر الإنتاجي المتغير، مع بقاء الكمية المستخدمة من عناصر الإنتاج الأخرى ثابتة، فإن الناتج الحدي للعنصر المتغير سوف يبدأ بالتناقص بعد مستوى إنتاجي معين، ثم الإنتاج المتوسط والإنتاج الكلي.

- **الإنتاج الكلي (TP)**: يقصد بالإنتاج الكلي إجمالي ما يتم إنتاجه من السلع عند تشغيل مستويات مختلفة من عنصر الإنتاج المتغير مع ثبات الكميات المستخدمة من عناصر الإنتاج الأخرى ثابتة، وبالتالي هو عبارة عن أقصى ما يمكن إنتاجه من السلعة بعد مزج عنصر الإنتاج المتغير مع عناصر الإنتاج الأخرى الثابتة.
- **الإنتاج المتوسط (AP)**: ويقصد بالإنتاج المتوسط هو متوسط ما تضيفه كل وحدة إضافية من عنصر الإنتاج إلى الإنتاج الكلي، فهو عبارة عن الإنتاج الكلي مقسوماً على كمية المستخدم من عنصر الإنتاج المتغير، أي:

$$\text{المتوسط الإنتاج} = \frac{\text{الانتاج الكلي}}{\text{العنصر المتغير}} \qquad \mathbf{AP} = \frac{\boldsymbol{TP}}{\boldsymbol{L}}$$

- **الإنتاج الحدي (MP)**: ويقصد به ما تضيفه الوحدة الإضافية من عنصر الإنتاج المتغير إلى الإنتاج الكلي، أي هو التغير في الإنتاج الكلي الناتج عن التغير في عنصر الإنتاج المتغير بوحدة واحدة، أي:

$$\textbf{الإنتاج الحدي} = \frac{\text{التغير في الانتاج الكلي}}{\text{التغير في العنصر المتغير}} \qquad \mathbf{MP} = \frac{\boldsymbol{\Delta TP}}{\boldsymbol{\Delta L}}$$

مثال: نفترض أن هناك مشروع ينتج سلعة ما وأنه يستخدم عنصرين أساسيين من عناصر الإنتاج وهما عنصر رأس المال وعنصر العمل، وسوف نفترض أن عنصر الأرض ثابت وأن عنصر العمل هو العنصر المتغير بمعنى أن زيادة إنتاج السلعة في المشروع من فترة لأخرى تتم عن طريق زيادة عدد العمال، ومنه يمكن حساب كل من الإنتاج المتوسط والإنتاج الحدي كما يلي:

جدول رقم (3-1): تطور الإنتاج في المدى القصير.

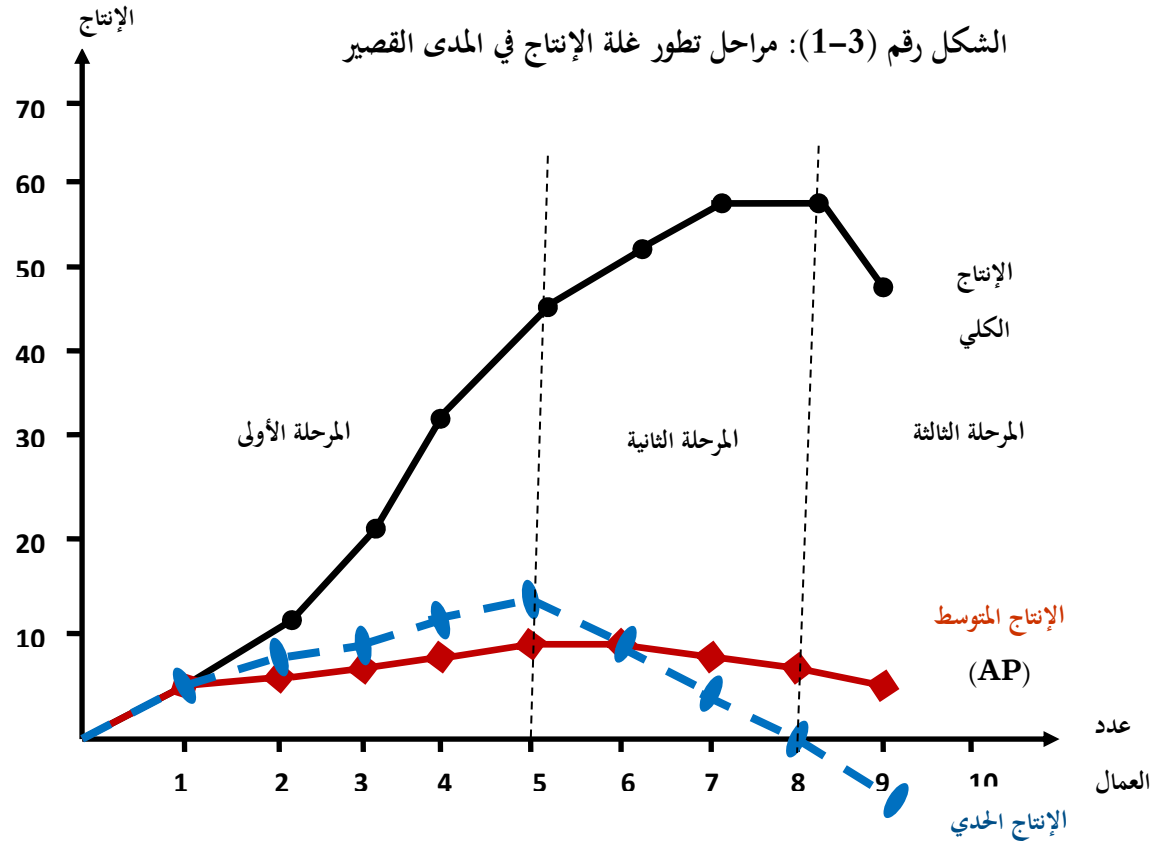
المراحل	الإنتاج الحدي (MP)	الإنتاج المتوسط (AP)	الإنتاج الكلي (Q=TP)	العنصر المتغير العمل (L)	العنصر الثابت رأس المال (K)
المرحلة الأولى	-	-	0	0	15
	5	5	5	1	15
	7	6	12	2	15
	9	7	21	3	15
	11	8	32	4	15
	13	9	45	5	15
المرحلة الثانية	9	9	54	6	15
	4	8,3	58	7	15
المرحلة الثالثة	0	7,25	58	8	15
	6-	5,8	52	9	15

من الجدول السابق يتضح لنا ما يلي:

- الإنتاج الكلي يزداد كلما أضفنا وحدة واحدة إضافية من عنصر العمل إلى أن وصل إلى أقصى مستوى له عند الوحدة الثامنة، وعند هذا المستوى يصبح الإنتاج الحدي مساويا للصفر، ثم يبدأ الإنتاج الكلي في التناقص عندما يصبح الإنتاج الحدي سالبا.
- الإنتاج المتوسط يتزايد إلى أن يصل إلى أعلى مستوى عند الوحدة السادسة، ثم يبدأ في الانخفاض.
- الإنتاج الحدي يتزايد إلى أن يصل إلى أعلى مستوى له عند الوحدة الخامسة، ثم يتناقص إلى إن يصل إلى الصفر ثم يأخذ بعد ذلك قيما سالبة.

ويمكن توضيح كل ما سبق في الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-1): مراحل تطور غلة الإنتاج في المدى القصير



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (3-1).

1-6-2- مراحل تطور غلة الإنتاج في المدى القصير: وفقا لما توضيحه في الشكل السابق يمكن تحديد ثلاث مراحل رئيسية للإنتاج، أو تطور الغلة كما يلي:

❖ **مرحلة تزايد الغلة**: نلاحظ في هذه المرحلة انه كلما أضيفت وحدة إضافية من عناصر الإنتاج (العمل مثلاً) ينتج عنها زيادة في معدل الناتج الكلي يفوق معدل الزيادة التي أحدثتها الوحدة السابقة (أي انه الزيادة في حجم الإنتاج أسرع من الزيادة في العنصر الإنتاجي المستخدم)، وفي هذه الحالة تظهر الغلة المتزايدة لأن:

- ازدياد الإنتاج الكلي وبنسب متزايدة حتى يصل الإنتاج الحدي إلى أعلى قيمة له (الوحدة الخامسة).
- تزايد الإنتاج الحدي يكون أكبر من تزايد الإنتاج المتوسط.

❖ **مرحلة تناقص الغلة**: في هذه المرحلة تسمى بمرحلة تناقص الغلة وذلك لأن:

- زيادة الإنتاج الكلي ولكن بشكل متناقص أو ثابت، بمعنى أن الزيادة في عناصر الإنتاج تؤدي إلى زيادة متناقصة أو ثبات في حجم الإنتاج.

- يصل منحنى الإنتاج المتوسط إلى أعلى قيمة له (الوحدة السادسة) وعندها يتقاطع مع منحنى الإنتاج الحدي.
- بعد تقاطع منحنى الإنتاج المتوسط مع منحنى الإنتاج الحدي يصبح الناتج المتوسط أكبر من الناتج الحدي.

❖ **مرحلة الغلة السالبة:** في هذه المرحلة تكون الزيادة الحاصلة في الناتج عن إضافة وحدة إضافية واحدة من عنصر الإنتاج المستخدم في العملية الإنتاجية اقل من تلك الزيادة التي أحدثتها سابقاً، وذلك لأن:

- هذه المرحلة تبدأ عندما يصل الإنتاج الحدي إلى الصفر.
- يبدأ الإنتاج الكلي بالتناقص وبنسب متناقصة.
- يكون الناتج الحدي للعنصر المتغير سالبا (أي يأخذ قيما سالبة).

1-7- السلع الاقتصادية: تناولنا سابقا مفهوم الحاجة وأنواعها، من خلال إبراز أن الحاجة هي إحساس الإنسان برغبة في اقتناء شيء معين بغرض تحقيق منفعة معينة وإشباعها، ولا يتحقق هذا الإشباع إلا من خلال توافر سلع نهائية قابلة للاستهلاك، وانطلاقا من ذلك، يبرز مفهوم السلعة الاقتصادية بوصفها الوسيلة الأساسية لإشباع الحاجات الإنسانية، الأمر الذي يستدعي التطرق إلى تعريف السلعة وأنواعها المختلفة، وعليه سنعالج في هذا الجانب مفهوم السلع وتصنيفاتها بشيء من التفصيل فيما يأتي.

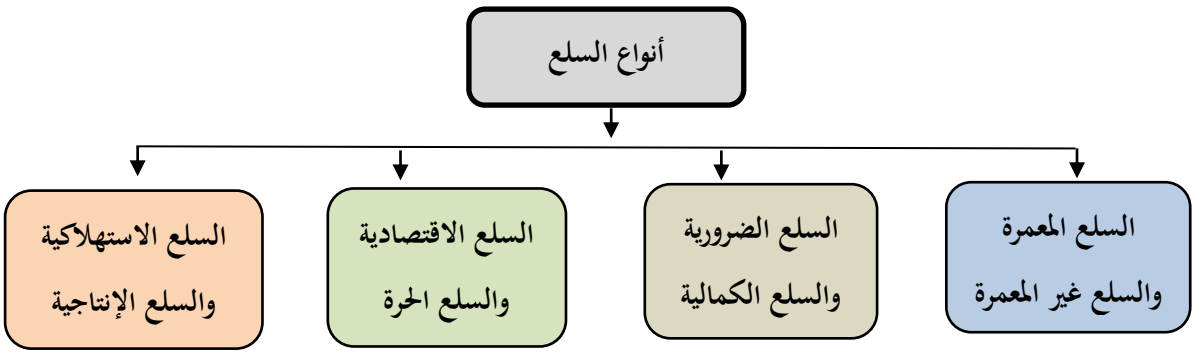
1-7-1- تعريف السلعة: هي مجموعة من المنافع والمزايا الأساسية التي يبحث عنها المشتري والتي تسمح له بإشباع مختلف حاجياته، كما يمكن تعرف السلعة بأنها ذلك المزيج من المكونات المادية والغير المادية التي يشتريها المستهلك جميعا وفي آن واحد، وذلك يهدف إشباع حاجة من حاجاته المتعددة وتلبية متطلباته، فعندما يشتري شخص ما جهاز تلفاز مثلا، فإنه لا يشتري ذلك الجانب المادي للسلعة فقط وإنما يشتري إضافة إلى ذلك أمور غير ملموسة: كالعلامة التجارية – التصميم – السعر – اللون – خدمات الصيانة – ضمان السلعة.

بحيث يمكن اعتبار أي منتوج سلعة اقتصادية إذا توفرت فيها ثلاث شروط أساسية وهي:

- تحقيق المنفعة: بمعنى تدخل في تلبية رغبات الأفراد وحاجياتهم.
- الندرة النسبية ومحدوديتها: أي موجودة بنسب مختلفة وغير محددة.
- إمكانية امتلاكها من قبل الأفراد.

1-7-2- أنواع السلع الاقتصادية (المنتجات): يعد تصنيف السلع من العمليات المهمة في مجال التسويق، إذ يساعد على توجيه القرارات والاستراتيجيات التسويقية من خلال تحديد نوع المنتج وخصائصه، وفيما يلي عرض لمختلف أنواع السلع[2].

شكل رقم (3-2): أنواع السلع الاقتصادية.



المصدر: من إعداد الباحث.

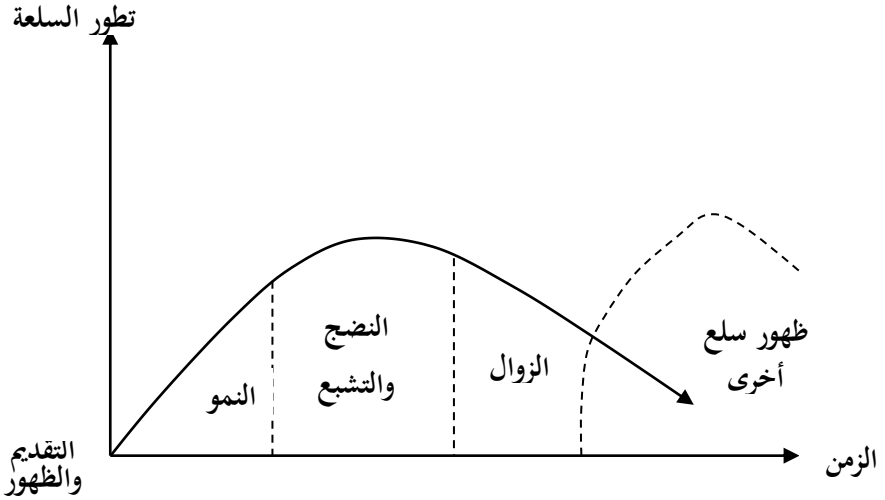
- **السلع المعمرة والسلع غير المعمرة:** السلع المعمرة هي تلك السلع التي تستخدم أو تعمر مدة طويلة نسبيا كالسيارات والثلاجة وآلة الغسيل وغيرها، ومن أهم ما يميز هذا النوع من السلع الارتفاع النسبي لأسعارها وتوفر عدد كبير من المعلومات عند المستهلك حول هذا النوع من السلع ووجود عدد كبير من البدائل.أما السلع غير المعمرة هي تلك السلع التي تستخدم مرة واحدة أو في عدد محدود من المرات خلال فترة زمنية قصيرة كالمواد الغذائية مثلا، و يتميز هذا النوع من السلع بالانخفاض النسبي للأسعار، و تواجد مكثف لهذا النوع من السلع في معظم نقاط البيع و يتكرر شرائها بشكل دائم من قبل المستهلكين.
- **السلع الضرورية والسلع الكمالية:** السلع الضرورية هي التي لا يمكن الاستغناء عنها في الحياة اليومية وتقوم بإشباع الحاجات الأساسية، أما السلع الكمالية هي التي يمكن الاستغناء عنها لأنها تلبي حاجات ثانوية، وتجدر الإشارة إلى أن ما هو ثانوي عند الأشخاص ذوي دخل متوسط أو منخفض قد يعتبر ضروري عندرذوي الدخل المرتفع فهو يتوقف أساسا على القدرة الشرائية للفرد.
- **السلع الاقتصادية والسلع الحرة:** السلع الاقتصادية وهي السلع التي لها منفعة والحصول عليها يكون مقابل دفع ثمن، أما السلع الحرة وهي السلع التي لها منفعة لكن ليست لها ثمن، كما هو الحال في الهواء

والرمل في الصحراء وعند نقل الرمل من الصحراء إلى مواقع البناء فإنها تتحول من سلعة حرة إلى سلعة اقتصادية.

- **السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية:** تتمثل السلع الاستهلاكية في كل السلع الموجهة للاستهلاك فقط في أول مرة من اقتنائها كالمنتجات الغذائية والملابس والسيارات، أما السلع الإنتاجية فهي السلع التي تسهم في إنتاج الحاجات والرغبات مثل التجهيزات والأدوات لعملية إنتاج الحليب مثلا.

1-7-3- دورة حياة السلعة: تعد دورة حياة السلعة من المفاهيم الأساسية في التسويق، إذ تقوم على فكرة أن السلع تمرّ بمراحل متتالية منذ طرحها لأول مرة في السوق إلى غاية سحبها منه، وبعبارة أخرى تشهد السلعة شأنها شأن الكائنات الحية، مراحل محددة تمتد من ظهورها إلى اندثارها واختفائها من التداول، وهو ما يمكن توضيحه من خلال الشكل الآتي:

شكل رقم (3-3): دورة حياة السلعة



Source: Philip Kotler, and Kevin Lane Keller, Marketing Management, 12th Edition, Prentice Hall, Upper Saddle River, USA, 2006, p 310.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن دورة حياة السلعة تمر بالمراحل التالية:

- **مرحلة التقديم:** في هذه المرحلة، يتم تقديم السلعة لأول مرة إلى السوق، وتمثل هذه المرحلة أخطر المراحل في دورة حياة السلعة خاصة وأن نسبة الفشل فيها مرتفعة جدا، وتتصف هذه المرحلة بما يلي:
  - حداثة السلعة، عدم وجود الإدراك الكافي من جانب المستهلك.
  - ارتفاع تكاليف الإنتاج لانخفاض عدد الوحدات المنتجة من السلعة.
  - وجود بعض المشاكل الإنتاجية التي لم يتم التغلب عليها بعد.

- ارتفاع تكلفة الترويج بسبب تعريف المستهلك بالسلعة وللرغبة في جذب منافذ التوزيع لتداول السلعة.

- **مرحلة النمو:** بعد أن تنجح السلعة في تخطي المرحلة السابقة – التقديم – فسوف تتجه المبيعات بوضوح إلى الارتفاع وكثيرا ما يكون ذلك الارتفاع بمعدل سريع، فالمستهلكون الأوائل للسلعة سوف يستمرون في الشراء ثم يبدأ عدد كبير من المستهلكين الذين كانوا لا يتصفون بحب المبادرة بالإقدام على الشراء خاصة إذا زادت درجة ومعرفة خصائص السلعة.
- **مرحلة النضج والتشبع:** في هذه المرحلة تبلغ المبيعات ذروتها ثم تستقر نتيجة تشبّع السوق وازدياد عدد السلع والعلامات التجارية المنافسة، وتشهد الأرباح تباطؤا أو انخفاضا نسبيا بسبب شدة المنافسة وارتفاع تكاليف الترويج، مما يدفع المؤسسات إلى اللجوء للتخفيضات السعرية أو العروض الترويجية للحفاظ على حصتها السوقية. وتجدر الإشارة إلى أن العديد من السلع المتداولة حاليا توجد في مرحلة النضج، حيث يشتد التنافس، ويصبح الحفاظ على الصدارة تحديا صعب التحقيق.
- **مرحلة التدهور أو الزوال:** في النهاية تعني كل العلامات المختلفة للسلع من الانخفاض في حجم مبيعاتها وقد يحث هذا الانخفاض على مدى زمني طويل، أو قد يتم بشكل سريع، وتقوم المؤسسات بالتوقف عن إنتاج السلعة التي وصلت إلى هذه المرحلة واستخدام عوامل الإنتاج في صناعة سلع أخرى، ويحدث هذا التدهور لعدة أسباب منها:
  - التقدم التكنولوجي الذي ينتج عنه سلع أخرى أكثر كفاءة.
  - تغير أذواق المستهلكين وتغير الموضة مما يجعل السلع متقادمة.
  - اتساع دائرة المنافسة والاستيراد تؤثر على السلع القائمة في هذا المجال.

2- نشاط التبادل: يمكن للمراقب لنشاط الاقتصاد الحديث أن يدرك الدور الحيوي لنشاط التبادل، إذ تقوم عليه جميع العلاقات الاقتصادية بين الأفراد، وقد نشأت هذه الوظيفة وتطورت بالتوازي مع المراحل المختلفة التي مرّ بها الاقتصاد عبر الأنظمة الاقتصادية المتعاقبة، وعليه يعد نشاط التبادل حاضرا في كل المجتمعات، حيث يهدف إلى تيسير المبادلات الاقتصادية والتجارية، وتمويل المشروعات الاقتصادية، التي تُعتبر مرآة واضحة لحالة النشاط الاقتصادي.

2-1- تعريف التبادل الاقتصادي: يقصد بالمبادلة تنازل شخص عن شيء ما لشخص مقابل شيء آخر يماثله ويعادله في القيمة من وجهة نظر أطراف التبادل، أي هو عملية تبادل المنافع بين الأشخاص، وحتى تتم

عملية التبادل بينهم لابد من وجود اختلاف في الأشياء التي يمتلكها الطرفان، إضافة إلى الرغبة لكلا الطرفان في القيام بعملية المبادلة، ونشاط التبادل يمثل حلقة مهمة تصل بين الإنتاج والاستهلاك، وعلى ذلك الأساس يعتبر من الأنشطة الأساسية للمجتمعات منذ القدم، سواء كانت في شكل مقايضة أو باستعمال النقود التي لعبت دورا أساسيا في تطور واتساع هذا النشاط[3].

وعليه يمكن القول بأن التبادل الاقتصادي: **هو عبارة عن تداول السلع والخدمات في السوق أو التنازل على المنافع التبادلية للحصول على منافع استعماليه بصفه مباشره أو عن طريق استخدام وسيط في عملية التبادل.**

2-2- أشكال التبادل الاقتصادي: إن هذا النشاط كظاهرة اجتماعية مركبة، وذا أبعاد متعددة يستدعي معرفتها منا وصفا له من خلال تطوره التاريخي، وما يرتبط بهذا التطور من أشكال وخصائص تنعكس على أدواره، وهي في المسيرة التطورية لنشاط التبادل ارتبط منهجيا وتاريخيا بثلاثة مراحل وهي:

2-2-1- مرحلة اقتصاد اللامبادلة: يمثل هذا النوع من الاقتصاد النمط الأول الذي عرفته البشرية، ولم يكن للتبادل دورا في ذلك، حيث كان ينتج فقط ما يلبي حاجات الفرد والجماعة المرتبطة به (الإنتاج لأجل الاستهلاك الذاتي)، ويتم التوزيع تلقائيا حسب طبيعة التكوين العائلي والاجتماعي والوظيفي، ووفقا للعادات والتقاليد السائدة لدى المجمع[4].

لذا اعتبر مجموعة السلع والخدمات التي تتكفل كل جماعة بإنتاجها كافيا نسبيا لإشباع حاجاتها، ولما كان التوزيع يتم تلقائيا وداخليا طبقا للأنمطة الاجتماعية السائدة، فلم تكن هناك ضرورة للدخول في علاقات اقتصادية مع الجماعات الأخرى.

2-2-2- مرحلة نظام المقايضة وصعوباتها: مع تطور الفنون الإنتاجية، تمكن الإنسان من تجاوز مرحلة الاكتفاء الذاتي التي كان إنتاجه فيها يقتصر على تلبية حاجاته الأساسية، وانتقل إلى مرحلة أصبح فيها إنتاج الفرد يفوق حاجته الشخصية، ومع مرور الوقت وتزايد حاجيات الأفراد، أدرك الإنسان أنه لا يستطيع تلبية جميع احتياجاته بنفسه، ومن ثم بدأ كل فرد يتخصص في إنتاج سلعة معينة بكميات تفوق حاجته، ليقوم بعد ذلك بمبادلتها مع آخرين ينتجون سلعًا مختلفة، وفق معدل استبدال يتم الاتفاق عليه بين أطراف التبادل.

وعليه فإن المقايضة تعني مبادلة سلعة بسلعة أخرى أو خدمة بخدمة أخرى بصورة مباشرة بدون استخدام وسيط نقدي. لكن نظام المقايضة أظهر بالتجربة صعوبات عديدة في عمليات البيع والشراء وما يصاحب

ذلك من ضياع الوقت والجهد، وهو ما يقلل من فرص التبادل وفيما يلي تحليل لأهم صعوبات المقايضة أو نقائصها وهي:

- صعوبة التوافق المزدوج في رغبات المتبادلين.
- صعوبة تحديد نسبة التبادل.
- صعوبة وعدم قابلية معظم السلع على التجزئة.
- صعوبة تخزين السلع.
- صعوبة إيجاد وسيلة للمدفوعات الآجلة.

2-2-3- مرحلة الاقتصاد النقدي: بعد معاناة الإنسان من نظام المقايضة، بدأ يبحث عن مادة نافعة يتم بواسطتها تبادل السلع والخدمات، وتقدر بها قيم الأشياء، فكانت النقود ملاذا للتخلص من صعوبات المقايضة، حيث عرفت البشرية تطور وتجديد في الأنظمة النقدية التي تكفل تسهيل التجارة بين الأفراد والجماعات والدول، فزيادة التعداد السكاني مع تزايد الإنتاج وتعدده دون اهمال التطور الفكري والصناعي هي العوامل التي جعلت البشرية تستغني عن المقايضة القديمة واستبدلها بنظام نقدي مبني على كل العناصر الفاعلة في السوق، بحث سوف نتطرق بالتفصيل لها الجانب في المحور المتعلق بالنقود.

2-3- العوامل المؤثرة في نشاط التبادل: تخضع عمليات التبادل إلى مجموعة من المعطيات والعوامل، التي يمكن أن تؤثر في عناصرها وأركانها من أهم تلك العوامل نجد:

- **الرغبة:** والتي تتحدد بمجموعة من العناصر منها الأذواق والعادات والتقاليد والحاجات، وهي شرط أساسي في إتمام عملية التبادل، سواء بالنسبة للبائع أو بالنسبة للمشتري.
- **الأسعار:** تعد من العوامل الأساسية في عملية التبادل، إذ تعبر عن قيمة السلع والخدمات المتداولة. فمن منظور البائع، تمثل الأسعار تعويضا عن الشيء الذي تنازل عنه، أما من وجهة نظر المشتري، فهي تكلفته أو العبء المالي الذي يتحمله مقابل الحصول على السلعة المرغوبة، أي تكلفة المنفعة التي يحصل عليها من اقتناء المنتج.
- **نوعية السلعة:** يلعب نوع السلعة دورا مهما في إتمام عملية التبادل، إذ يسعى المشتري دائمًا للحصول على سلعة محددة تلبي احتياجاته وتحقق أهدافه المرجوة.

- **القوانين والتشريعات في المجتمع:** تلعب القوانين والأحكام التشريعية دورا أساسيا في تنظيم عمليات التبادل، حيث تحدد إطارها القانوني، بما في ذلك تحديد الأسعار، ونوع السلع المسموح بها والممنوعة من التداول، وأساليب التبادل المسموح بها، وغيرها من الضوابط التي تنظم العلاقات الاقتصادية بين الأفراد والمؤسسات.
- **العوامل الاجتماعية:** تشمل العادات والتقاليد والقيم السائدة في المجتمع، حيث تؤثر بشكل مباشر على سلوك الأفراد في عمليات التبادل وعلى تفضيلاتهم الاستهلاكية، مما يحدد أنماط الطلب واختيارات المستهلكين.
- **الظروف الطبيعية:** تشمل المناخ السائد ومختلف الأحداث الطبيعية، حيث تلعب دورا هاما في إتمام وتوجيه عمليات التبادل، إذ تؤثر على توافر السلع، وأساليب النقل والتوزيع، وقدرة الأفراد والمؤسسات على ممارسة النشاط الاقتصادي بفعالية.

3- نشاط التوزيع: يعتبر توزيع الثروة (الدخل الوطني) من القضايا الاقتصادية والاجتماعية الأساسية، لما له من دور في تحقيق العدالة والكفاءة في تخصيص الموارد، من خلال إبراز الطريقة التي يوزع بها الدخل المتولد داخل الاقتصاد بين مختلف عوامل الإنتاج وبين فئات المجتمع المختلفة، ليحصل كل عنصر من عناصر الإنتاج على نصيبه مقابل ما يقدمه كنظير لمساهمته في العملية الإنتاجية.

3-1- تعريف التوزيع: يعرف البعض التوزيع بأنه توزيع الدخل القومي والثروة على قوى الانتاج في المجتمع، ويعرفه البعض كذلك بأنه تقسيم الناتج الكلي بين أفراد المجتمع وقطاعاته[5]، وعليه يمكن تعريف التوزيع بأنه: **الطريقة التي يتم على أساسها تقسيم الثروة والدخل الوطنيين بين أفراد المجتمع وفئاته وقطاعاته، تبعا لأيديولوجية النظام الاقتصادي السائد وفي ظل القيم والتقاليد والتطلعات الحضارية للمجتمع.**

3-2- أبعاد مشكلة التوزيع: تتعلق مشكلة توزيع الدخل والثروة بصعوبة تحديد الطريقة المثلى لتقسيم الدخل الوطني والثروة بين أفراد المجتمع وقطاعاته المختلفة، نظرًا لتداخل الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والدينية والأخلاقية. ويمكن توضيح هذه المشكلة من خلال افتراض طرق متعددة لتقسيم الدخل والثروة، حيث تقوم كل طريقة على أبعاد ومسوغات معينة تختلف عن غيرها. وفيما يلي سيتم تلخيص الأبعاد الأساسية التي تستند إليها كل طريقة من هذه الطرق[6].

- **المساواة في توزيع الثروة والدخل:** تقضي هذه الطريقة بإحلال المساواة والقضاء على أغلب مظاهر التفاوت في توزيع الثروة والدخل بين أفراد المجتمع، على أساس نظرة اجتماعية باعتبار أن كل فرد في المجتمع لا يتميز عن غيره، فتقتضي العدالة الاجتماعية القضاء على كل تمايز في التوزيع، خاصة وأن أكثر هذا التفاوت مصدره التفاوت في الملكية.
- **التفاوت في توزيع الثروة والدخل:** وتقوم هذه الطريقة على البعد الفردي في التوزيع، وتقضي بإقرار الاختلاف في توزيع الثروة والدخل بين أفراد المجتمع، باعتبار الفرد متميزا عن غيره بمواهبه وثروته التي جمعها بجهده، فتقتضي الكفاءة الإنتاجية أن تقر التفاوت في التوزيع.
- **البعد الفردي والجماعي في توزيع الثروة:** إن تبني البعد الجماعي في توزيع الثروة والدخل يعيق العملية الإنتاجية والعمل بصفة عامة لغياب الحوافز، وما لهذا الأمر من مترتبات على تطور المجتمع وتقدمه، كما أن اعتماد البعد الفردي في التوزيع تخل بالعدالة الاجتماعية وما ينتج عن ذلك من تفاوت طبقي واستغلال للطبقة الضعيفة.

3-3- أنواع التوزيع: يحظى توزيع الدخل الوطني والثروة بأهمية كبيرة في الفكر الاقتصادي، نظرا لارتباطه المباشر بالمشكلة الاقتصادية الأساسية المتعلقة بتخصيص الموارد وتحقيق العدالة. وتجدر الإشارة إلى أنه عند مناقشة توزيع الثروة، ينبغي التمييز بين الأنواع المختلفة لهذا التوزيع، والتي سيتم عرضها فيما يلي:

❖ **التوزيع الوظيفي:** ويقصد به حصول عوامل الإنتاج المختلفة على عائد نظير مساهمتها في العملية الإنتاجية، حيث يتحصل عامل الارض على الريع، والعمل على الأجر، ورأس المال على الفائدة، والمنظم على الربح.

❖ **التوزيع الشخصي:** يقصد به تحديد نصيب فئات المجتمع من الدخل الوطني، حيث يتم تحديد نسب مئوية يحصل عليها أفراد المجتمع حسب فئاته ونمط توزيع ملكية عناصر الإنتاج بين طبقات المجتمع المختلفة.

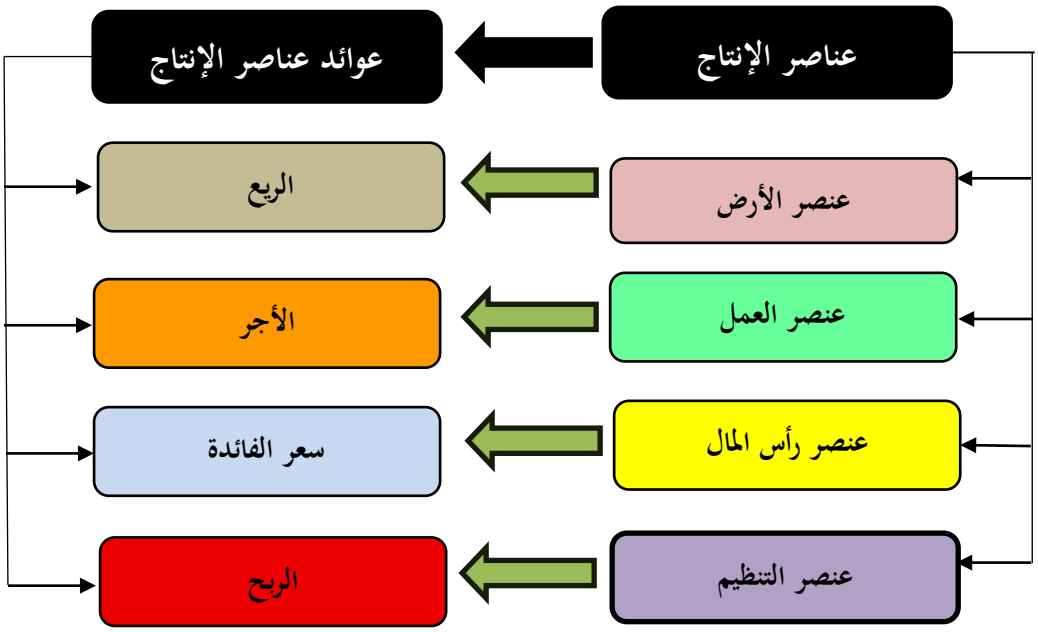
❖ **الحصص التوزيعية:** هي الحصص التي يتحصل عليها كل فرد من عوامل الإنتاج المختلفة للدخل الوطني، بحيث يمكن ان يحدث التباس لدى العديد من المفكرين الاقتصادين بين التوزيع الوظيفي والحصص التوزيعية، وهذا راجع إلى الصلة الوثيقة الموجودة بينهما.

3-4- توزيع الدخل (الثروة) في ظل الأنظمة الاقتصادية: اختلفت الأنظمة الاقتصادية في تحديد طرق توزيع الثروة والدخل، تبعا لاختلاف إيديولوجية كل نظام والمبادئ التي يقوم عليها، وفيما يلي سنتعرض إليها بإيجاز:

- **التوزيع في النظام الاقتصادي الرأسمالي:** يقوم النظام الرأسمالي على الملكية الفردية لوسائل الإنتاج والمنافسة، ويُعتبر التفاوت في توزيع الدخل أمرًا طبيعيًا وضروريًا. وقد اتفقت المدارس الاقتصادية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية والكينزية على أن هذا التفاوت شرط لتطور المجتمع، واعتمد النظام الرأسمالي التوزيع الوظيفي الذي يوزع الدخل وفق مساهمة كل عامل من عوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية.
- **التوزيع في النظام الاقتصادي الاشتراكي:** على اعتبار أن النظام الاشتراكي يقوم على مبدأ الملكية الجماعية لوسائل الانتاج والمنفعة العامة، وعلى هذا الأساس تكون عملية توزيع الثروة والدخل لصالح المجتمع ككل، وتكون تبعا لكمية العمل المبذول ونوعيته في العملية الانتاجية، فالنظام الاشتراكي يقوم على البعد الجماعي للتوزيع.
- **التوزيع في ظل النظام الاقتصادي المختلط:** في النظام الاقتصادي المختلط، يجمع توزيع الدخل بين آلية السوق التي تحدد نصيب كل عامل وفق مساهمته في الإنتاج، وبين تدخل الدولة لتعديل النتائج عبر الضرائب، والدعم الاجتماعي، والخدمات العامة، بهدف تحقيق عدالة اجتماعية وتقليل الفوارق الاقتصادية بين أفراد المجتمع.
- **التوزيع في النظام الاقتصادي الإسلامي:** يكون التوزيع إما وظيفيا أو شخصي وظيفي، وقد أقر الإسلام تفاوت الأفراد في الثروات والدخول نتيجة اختلاف القدرات والمواهب، مع التأكيد على التوزيع الشخصي انطلاقا من تعاليم الدين التي تشدد على ضرورة ضمان حد الكفاءة لكل فرد، بما يسهم في تحقيق أقصى درجات العدالة الاجتماعية.

3-5- توزيع عوائد عناصر الإنتاج: إن توزيع العوائد على عوامل الانتاج هو تقسيم الدخل الوطني بين أفراد المجتمع أو فئاته، الذين ساهموا في الانتاج الوطني حسب مساهمة كل فرد أو فئة، بحيث تتمثل عوائد عناصر الإنتاج فيما يلي:

شكل رقم (3-4): توزيع عوائد عناصر الإنتاج.



المصدر: من إعداد الباحث.

3-5-1- الريع: يعبر الريع عن عائد عنصر الأرض، بحيث عرفه دافيد ريكاردو بأنه ذلك المال الذي يدفع لملاك الأراضي الزراعية مقابل الحصول على حقوق استغلالها[7]، كما يعرف بأنه العائد الذي يتحصل عليه أصحاب الأرض مقابل تقديمها إلى العملية الإنتاجية وهو ما يحصل عليه عنصر الأرض مقابل نظير مساهمته في العملية الإنتاجية، أي أن الريع نمط اقتصادي يعتمد على الموارد الطبيعية دون الحاجة إلى الاهتمام بتطويرها[8].

بحيث يمكن أن يأخذ الريع الأشكال التالية:

- **الريع التفاضلي**: ينشأ بسبب اختلاف خصوبة الأراضي أو اختلاف مواقعها، حيث تحقق بعض الأراضي إنتاجًا أعلى من غيرها رغم تساوي عناصر الإنتاج الأخرى.
- **الريع المطلق**: هو الريع الذي يحصل عليه مالك الأرض لمجرد احتكار ملكيتها، حتى وإن كانت الأرض أقل خصوبة، ويظهر خاصة في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي والماركسي.
- **الريع الزراعي**: يرتبط باستغلال الأرض في النشاط الزراعي، ويشمل الريع التفاضلي والمطلق.
- **الريع العقاري**: ينتج عن استغلال الأراضي والمباني في المدن لأغراض سكنية أو تجارية أو صناعية.
- **الريع السياحي**: ينشأ من استغلال المواقع ذات الجذب السياحي، مثل السواحل، الصحاري، مواقع أثرية.

- **الريع الاستخراجي:** هو العائد المتحقق من استغلال الموارد الطبيعية الباطنية، مثل البترول، الغاز، المعادن، والفحم ...إلخ.
- **ريع خطوط النقل والممرات الإستراتيجية:** هو العائد الذي يتحقق نتيجة السيطرة أو الاستفادة من مواقع جغرافية استراتيجية تمر عبرها طرق النقل الدولية أو الإقليمية، مثل الممرات البحرية (المضائق والقنوات)، خطوط الأنابيب، الممرات البرية والسكك الحديدية الدولية.

3-5-2- الأجر: يعتبر الأجر عائد عنصر العمل وهو يمثل المقابل الذي يدفعه صاحب العمل إلى العامل نظير خدمات أداها هذا العامل، وهي بالنسبة للعامل تمثل العائد الذي يحصل عليه مقابل ما يبذله من مجهود عضلي أو فكري أثناء القيام بالعملية الإنتاجية وخلال فترة زمنية معينة، وعند التطرق الى مفهوم الأجر فنفرق بين الأشكال التالية:

- **الأجر النقدي:** وهو المقابل النقدي لقيمة العمل الذي يقوم به الفرد.
- **الأجر العيني:** وهو مقابل غير مادي يظهر في شكل خدمات يقدمها صاحب العمل للعامل كالمواصلات والرعاية الطبية وغيرها.
- **الأجر الزمني:** والذي يحدد على أساس المدة الزمنية التي يعمل فيها الفرد، بغض النظر عن حجم الإنتاج، مثل الأجر بالساعة، باليوم، أو بالشهر.
- **الأجر بالقطعة:** يرتبط هنا الأجر بعدد الوحدات المنتجة وليس بالزمن، مثل أجر العامل حسب عدد القطع المنتجة يوميا.
- **الأجر الإسمي:** هو عدد الوحدات النقدية التي يحصل عليها العامل خلال مدة زمنية معينة.
- **الأجر الحقيقي:** هو مقدار السلع والخدمات التي يستطيع العامل الحصول عليها بعد إنفاق الأجر الإسمي، أي هو يمثل القوة الشرائية للأجر.

3-5-3- الفائدة: تعتبر عائد عنصر رأس المال، بحيث تعددت آراء وكتابات رجال الاقتصاد حول تحديد دقيق لمفهوم للفائدة، وبالرغم من تعدد هذه الآراء إلا أن جوهرها ذا مضمون واحد، فقد عرفها آدم سميث بأنها ثمن لاستخدام رأس المال الناتج عن تضحية (ادخارية) حقيقة، كما عرفها ريكاردو بأنها التعويض الذي يدفعه المقترض عن الربح الذي كان يمكن أن يحققه باستثمار ماله، والفائدة عند كينز هي ثمن التنازل عن السيولة، أو ثمن عدم الاكتناز، فهي الثمن الذي يجب دفعه لحاملي الأموال للتنازل عن الأصول السائلة في

صورة نقدية أو الحصول على أصول أخرى تحمل مخاطر أكبر. لذا يمكن اعتبار الفائدة في أبسط معانيها أنها تمثل ثمن الاقتراض لرأس المال وتوظيفه في العملية الإنتاجية[9]، بحيث يمكن أن تأخذ معدلات الفائدة الأشكال التالية:

- **معدل الفائدة الرئيسي**: هو الذي يحدده البنك المركزي ويوجه باقي معدلات الفائدة في الاقتصاد، في إطار ما يعرف بالسياسة النقدية.
- **معدل الفائدة الدائن**: هو المعدل الذي يحصل عليه المودع كنتيجة لتوظيف رأس المال بالبنوك التجارية مثلا.
- **معدل الفائدة المدين**: هو المعدل الذي يدفعه المقترض للمقرض، وغالبا يكون أعلى من معدل الدائن، مثل معدلات الفائدة التي تفرضها البنوك التجارية مقابل منح القروض.
- **معدل الفائدة قصير الأجل**: يطبق على القروض أو الأدوات المالية قصيرة المدة.
- **معدل الفائدة طويل الأجل**: يطبق على القروض والاستثمارات طويلة الأمد.
- **معدل الفائدة ثابت**: وهو الذي يبقى دون تغيير طوال مدة القرض أو الاستثمار.
- **معدل الفائدة المتغير**: وهو الذي يتميز بعدم ثباته طوال مدة القرض أو الاستثمار.

3-5-4- الربح: الربح عند الاقتصاديين هو العائد الذي يحصل عليه المنظم من المشروع باعتباره أحد عوامل الإنتاج، وذلك بعد اقتطاعه لعوائد عوامل الانتاج الأخرى، ولاحظ أن الربح يختلف عن باقي أثمان خدمات عوامل الإنتاج لأنه يمثل الفرق بين إيرادات العملية الإنتاجية (حجم المبيعات) وتكاليف العملية الإنتاجية (النفقات)، ومنها أن الربح غير ثابت بل يتعرض لتقلبات كثيرة ترجع إلى ظروف إنتاج السلع وتكلفتها وظروف العرض والطلب وظروف الأسواق.

4- نشاط الاستهلاك: من البديهي أن الفرد ليس أمامه احتمالات للتصرف في دخله سوى أمرين وهما الإنفاق أو عدم الإنفاق، وعادة ما يتضمن السلوك المتعلق بالإنفاق سعي الأفراد إلى إشباع رغباتهم وذلك باستخدام مختلف السلع والخدمات واقتنائهم لها وهو ما يعرف بالاستهلاك، والمستهلك لمادة ما هو في الواقع يحاول القضاء على حدة الحاجة الذي يبحث عنها (أي تحقيق المنفعة).

4-1- تعريف الاستهلاك: يمكن تعريفه بأنه: **ذلك الجزء المستقطع من الدخل والذي يمكن إنفاقه على شراء السلع والخدمات لإشباع حاجات ورغبات المستهلك**، وبما أن الاستهلاك هو جزء مقتطع من الدخل

فإنه بلا شك سيبقى جزء أخر من الدخل الذي يمكن تعريفه بالدخل، والذي يمكن أن يكون ادخار نقدي على شكل مبالغ مالية، أو ادخار حقيقي على شكل استثمار[10].

4-2- محددات الاستهلاك: يتأثر الاستهلاك بمجموعة من العوامل قد تكون محددات موضوعية أو عوامل ذاتية وتتمثل أهم هذه العوامل في:

4-2-1- مستوى الدخل: يعتبر الدخل من أهم العناصر التي تؤثر على الاستهلاك، فإذا لم يتوفر للفرد أي دخل فإنه يضطر لإنفاق مدخراته أو الاستعانة بالآخرين وقد يضطر لبيع جزء من ثروته كالممتلكات العقارية وغيرها وبالتالي نعتبر العلاقة قوية بين الدخل والاستهلاك فكلما ازداد الدخل يزداد الاستهلاك.

وعليه فإن زيادة الطلب على السلع والخدمات عند الفرد تزيد كلما ارتفع دخله الحقيقي وينقص الطلب على هذه السلع والخدمات عندما ينخفض الدخل الحقيقي، لهذا يجب التفرقة بين الدخل الحقيقي والدخل الاسمي.

4-2-2- مستوى الأسعار: يؤدي التضخم إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، مما يترتب عليه تراجع القوة الشرائية للدخل، وهو ما ينعكس سلبا على حجم الاستهلاك. فالدخل الذي كان يمكن صاحبه من اقتناء كمية معيّنة من السلع والخدمات، يصبح بعد ارتفاع الأسعار غير كافٍ لشراء الكمية نفسها، الأمر الذي يدفع الفرد غالبًا إلى التضحية بالادخار، وفي حال كان الارتفاع في الأسعار حادا قد ينخفض استهلاك الفرد بصورة ملحوظة أو يلجأ إلى بيع جزء من ممتلكاته، ولا سيما العقارية لمواجهة هذه الظروف، وبوجه عام تؤثر الأسعار تأثيرًا مباشرًا في الاستهلاك.

4-2-3- أسعار السلع البديلة: إن ارتفاع سعر السلعة يؤدي بالمستهلك إلى إعادة النظر في أسعار السلع البديلة والتي بقية ثمنها ثابتا، وإذا آن سعر السلع البديلة أرخص من السلعة فيتحول إلى شراء السلع البديلة والتخلي عن السلعة التي ارتفع سعرها، أما بالنسبة إذا انخفض سعر السلعة يؤدي بالمستهلك إلى إحلال هذه السلعة مكان السلعة التي بقي ثمنها ثابتا، ذلك لأنها تصبح أرخص نسبيا منها، بعبارة أخرى إن تغيير أسعار السلع التي يشتريها المستهلك يؤدي به إلى إعادة ترتيب مشترياته منها وفقا للأسعار الجديدة ، فيحل السلع التي تصبح أرخص نسبيًا محل تلك التي تصبح أغلى نسبيًا وذلك لإشباع حاجته.

4-2-4- سعر الفائدة: بطبيعة الحال إن ارتفاع سعر الفائدة سوف يشجع على الادخار ويكون الاستهلاك هو الضحية حيث يخفض المستهلك كميات الشراء بهدف الادخار والحصول على العائد المرتفع، وبالمقابل

عند انخفاض سعر الفائدة يزداد الاستهلاك لأن الأفراد يشعرون بأن الاحتفاظ بالأموال لن يعود عليهم بالنفع في المستقبل لذلك يفضلون الاستهلاك.

4-2-5- الثروة: تعرف الثروة على أنها جميع ممتلكات الأفراد من الأموال المالية والعقارية، فعند زيادة الثروة نجد أن الاستهلاك يزيد حتى وإن لم يتغير الدخل، أي أن الفرد سينفق أكثر من السابق وهذا بدوره يؤدي إلى انتقال منحنى الاستهلاك والعكس صحيح في حالة انخفاض الثروة.

4-2-6- تغير الأذواق عند المستهلكين: تختلف أذواق الأفراد اختلافا متبايناً، فمن الناحية الاقتصادية هناك من يستهلك أكثر وهناك من يستهلك أقل، ويعزى ذلك إلى اختلاف الميول الادخارية والتي ترجع بدورها إلى اختلافات السن والتركيب الأسري والأحوال الاجتماعية وغيرها، هذا إضافة إلى التغيرات المستمرة والتي تحدث في نوعية السلع وجاذبيتها، والتغيرات التي تطرأ على طرق الدعاية والإعلان وكلها أمور من شأنها تغيير أذواق المستهلكين من فترة لأخرى، حيث أن التغير في ذوق المستهلكين يزيد الاستهلاك عندما يميل الذوق لصالح السلعة ويقل في حالة العكس.

4-2-7- قرار المستهلك: يترجم قرار المستهلك مشكلة الاختيار بين مختلف السلع والخدمات، والاختيار تحدده عدة عوامل بسيكولوجية أطلق الاقتصاديين عليها اسم المنفعة الحدية وهي المنفعة المتحصل عليها من اقتناء وحدة إضافية من سلعة معينة، وبطبيعة الحال فكلما زادت الكمية المستهلكة من سلعة معينة قلت منفعة هذه السلعة في نظر المستهلك، إذن المنفعة تلعب دورًا هامًا في بلورة قرار المستهلك بالاستهلاك أو لا.

4-2-8- التقاليد والعادات: يتعلق هذا العامل بخصائص كل مجتمع من المجتمعات فيما يتعلق بعاداته وتقاليده وثقافته وطقوسه الدينية والوطنية ويؤثر ذلك على العادات الاستهلاكية لكل مجتمع، فتكون الميول الاستهلاكية مختلفة من مجتمع إلى آخر، وتجعل التركيبة السلعية للاستهلاك مختلفة أيضا، وغالبا ما تكون تلك العادات مستقرة إلى درجة كبيرة ولا تتغير مع الزمن إلا تغيرا طفيفا.

4-2-9- العوامل الاجتماعية: هناك عوامل اجتماعية كالعمر، والنمو الديمغرافي، والمستوى التعليمي والثقافي، والبيئة التي يعيش فيها الإنسان، كلها عوامل تؤثر على حجم الاستهلاك.

4-3- أنواع الاستهلاك: يميز الاقتصاديون بين أنواع الاستهلاك الذي يقوم به الأعوان الاقتصاديين بالنظر إلى عدة معايير نذكرها فيما يلي:

4-3-1- الاستهلاك المستقل والاستهلاك التابع (المستمال): وهو ذلك الجزء من الاستهلاك الذي لا يرتبط بالدخل الشخصي للمستهلك حيث يقوم بعملية الاستهلاك هذه حتى ولو كان دخله يساوي صفر، من خلال السحب من مدخراته أو بالاستدانة، حيث يمثل الاستهلاك المستقل فقط الحد الأدنى من الاستهلاك لتلبية ضروريات الحياة.

أما الاستهلاك التابع فهو ذلك الجزء الذي يرتبط بوجود الدخل، ويتغير بتغير الدخل، حيث كلما ارتفع الدخل تزداد السلع والخدمات كميا ونوعيا، ومنه تتضح العلاقة الطردية بين الاستهلاك والدخل.

4-3-2- الاستهلاك النهائي والاستهلاك الوسيط: الاستهلاك النهائي وهو استعمال الإنتاج النهائي من السلع والخدمات الاستهلاكية لسد حاجات الأفراد أو الجماعات، أي التمتع بالإنتاج لإشباع أغراض القطاع العائلي والقضاء على السلع نهائيا، وهو يشمل ما يلي:

- السلع والخدمات التي تشتريها الأسرة نقدًا لغرض الاستهلاك (مثلا المواد الغذائية).
- السلع التي تنتج وتستهلك من قبل نفس الأسرة، ويتضمن ذلك القيمة الإيجارية للمساكن المشغولة من قبل الأسرة التي تمتلكها.
- السلع والخدمات التي تحصل عليها الأسرة كدخول عينية.

أما الاستهلاك الوسيط فيقصد به استعمال السلع في العملية الإنتاجية (أي مواد أولية، أو سلع نصف مصنعة) من أجل إنتاج سلع استهلاكية أخرى، يعني أن الاستهلاك الوسيط يستخدم السلع والخدمات لإشباع حاجات القطاع الإنتاجي.

4-3-3- الاستهلاك الفوري والاستهلاك التدريجي: الاستهلاك الفوري هو الاستعمال النهائي أو الوسيط للسلع والخدمات مرة واحدة مثل :تناول الطعام أو استعمال المواد الأولية، والاستهلاك الفوري هو صفة أغلب الخدمات :مثل خدمة النقل، بينما الاستهلاك التدريجي فهو الاستعمال المتكرر للسلع والخدمات عدة مرات أي إفناء السلع والخدمات بصورة تدريجية وليست فورية مثل :استعمال المباني واللباس.

4-3-4- الاستهلاك الفردي والاستهلاك الجماعي: الاستهلاك الفردي هو ذلك النوع من استهلاك السلع والخدمات التي تعود على الفرد بالنفع الخاص على سبيل المثال تناول دواء، أو وصفة الطبيب لشخص مريض

يخصه شخصيًا دون سواه، أما الاستهلاك الجماعي أو العام فهو عبارة عن مجموع السلع والخدمات التي تقدمها لأفراد قطاع العائلات بدون مقابل أو مقابل مبلغ رمزي وقد تكون خدمات تنظيمية (الأمن العدالة والخدمات) أو خدمات مباشرة (الصحة، التعليم والمرافق العامة) أو غير مباشرة (كالمطارات، الطرق، الجسور...الخ).

4-4- دالة الاستهلاك: بما أن الاستهلاك يعتمد على حجم الدخل، فدالة الاستهلاك تعبر عن العلاقة الرياضية الطردية التي تربط بين المتغيرين، أي أن الاستهلاك هو دالة لدخل، ويمكن توضيحها كما يلي[11]:

$$\mathbf{C = f(y)}$$

حيث أن: C: حجم الاستهلاك، y: الدخل.

يمكن التعبير عن دالة الاستهلاك رياضياً على النحو التالي: $\mathbf{C = C_0 + by}$

حيث أن: C_0 :مقدار ثابت أو الاستهلاك المستقل (قيمة الاستهلاك عندما يكون الدخل = صفر)، b: الميل الحدي للاستهلاك.

ويطلق على نسبة ما يستهلك من دخل بالميل المتوسط للاستهلاك، هو عبارة عن ناتج قسمة الاستهلاك على الدخل، أي:

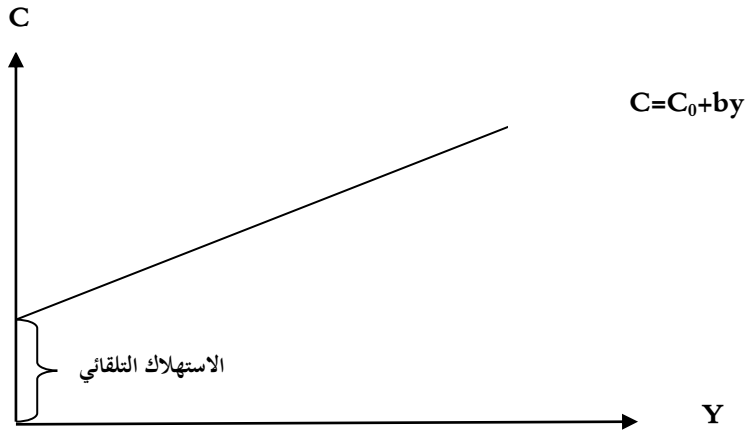
$$\textbf{الميل المتوسط للاستهلاك} = \frac{\text{الإستهلاك}}{\text{الدخل}} \qquad \boldsymbol{Apc = \frac{C}{Y}}$$

أما في حالة زيادة الدخل، فأن ما يوجه من زيادة في الدخل نحو الاستهلاك يطلق عليه بالميل الحدي للاستهلاك، هو عبارة عن التغير في الاستهلاك بسبب تغير الدخل أي أن:

$$\textbf{الميل الحدي للاستهلاك} = \frac{\text{التغير في الإستهلاك}}{\text{التغير في الدخل}} \qquad \boldsymbol{Mpc = \frac{\Delta C}{\Delta Y}}$$

وعليه يمكن توضيح العلاقة الطردية بين الاستهلاك والدخل حسب الشكل الموالي:

شكل رقم (3-5): منحنى الاستهلاك.



المصدر: عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 56.

مثال تطبيقي: لتكن لدينا المعلومات المتعلقة بحجم الدخل وحجم الاستهلاك لمجتمع افتراضي، كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول رقم (3-2): مثال تطبيقي حول نشاط الاستهلاك.

الدخل الموضوع تحت التصرف	الاستهلاك المستقل (التلقائي)	الاستهلاك المستمال	الاستهلاك الكلي	الميل الحدي للاستهلاك	الميل المتوسط للاستهلاك
0	20	0	20	0.75	-
20	20	15	35	0.75	1.75
40	20	30	50	0.75	1.25
60	20	45	65	0.75	1.83
80	20	60	80	0.75	1
100	20	75	95	0.75	0.95
120	20	90	110	0.75	0.92
140	20	105	125	0.75	0.89
160	20	120	140	0.75	0.88
180	20	135	155	0.75	0.86
200	20	150	170	0.75	0.85

5- نشاط الادخار: يعد الادخار ظاهرة اقتصادية أساسية في حياة الأفراد والمجتمعات، إذ يتمثل في اقتطاع جزء من الدخل بهدف تكوين احتياطي مالي يمكن توجيهه نحو الاستثمار أو الاستهلاك المستقبلي. وقد حظيت قضية الادخار باهتمام كبير في الفكر الاقتصادي، باعتبارها إحدى الركائز الجوهرية للتنمية الاقتصادية، لما لها من دور محوري في توفير رؤوس الأموال اللازمة لتنفيذ البرامج الاستثمارية، وتحقيق دفعة قوية في معدلات النمو الاقتصادي.

5-1- تعريف الادخار: الادخار ظاهرة اقتصادية أساسية في حياة الأفراد والمجتمعات، ويعبر عنه بفائض الدخل عن الاستهلاك، أي أنه الفرق بين الدخل وما ينفق على السلع والخدمات الاستهلاكية، لذلك يطلق بعضهم على الادخار لفظ الفائض[12]، أو هو ذلك الجزء من الدخل الغير المخصص للاستهلاك والذي يودع عادة في حسابات بنكية جارية أو يستخدم على المدى القصير (الأدوات المالية، والحسابات الآجلة..إلخ)[13]. وبالتالي يمثل تلك الحصة من الدخول التي لا توجه للاستهلاك[14]. والغرض الأساسي منه هو توجيه هذا الجزء ناحية الاستثمار لاستغلاله في إنتاج سلع أخرى تأخذ طريقها بدورها للإنتاج.

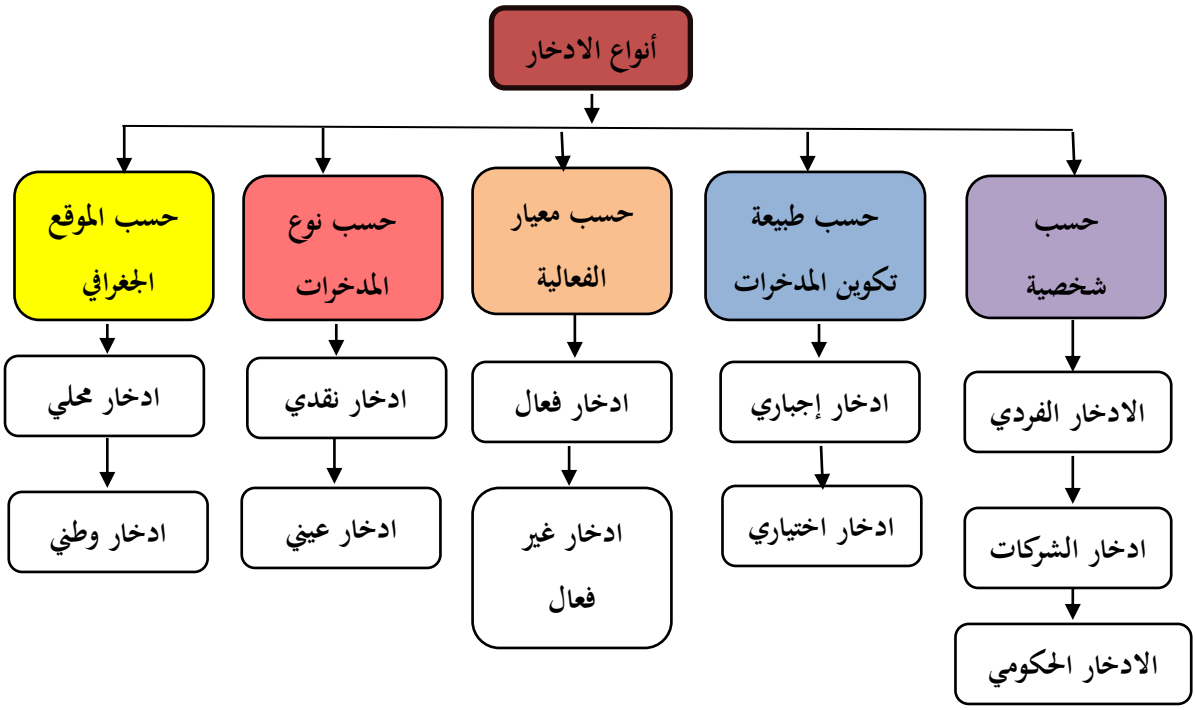
وبناءا على المفاهيم السابقة نستطيع القول أن: **الادخار يمثل ذلك الجزء من الدخل الجاري الذي لم ينفق على الاستهلاك الجاري خلال فترة زمنية معينة، بهدف مواجهة مختلف متطلبات المستقبل، بشرط أن يأخذ هذا الجزء طريقه إلى الاستثمار بشكل مباشر أو غير مباشر.**

يعد الادخار عنصرا اقتصاديا مهما على مستوى الأفراد والمجتمع، إذ يساعد على مواجهة الطوارئ المستقبلية وتلبية متطلبات الحياة، كما يساهم في دعم النمو الذاتي للاقتصاد الوطني وتعزيز التنمية الشاملة، إضافة إلى ذلك، يسهم الادخار في تخفيف الضغوط التضخمية من خلال الحد من الاستهلاك وتقليص الطلب الكلي، بما يدعم تحقيق الاستقرار النقدي. وتقوم أهمية الادخار على أنه:

- وسيلة لتحسين مستوى المعيشة وزيادة الثروات.
- وسيلة لتمويل المشاريع الاقتصادية.
- أنه يساعد في تنمية مستوى الدخل الوطني وتحقيق الاستقرار النقدي.

5-2- أنواع الادخار: يمكن النظر إلى الادخار من عدة جوانب، وعليه نقدم أنواع الادخار حسب عدة تقسيمات مختلفة هي كالتالي:

شكل رقم (3-6): معايير تصنيف أشكال الادخار.



المصدر: من إعداد الباحث.

5-2-1- حسب شخصية المدخر: يمكن أن نميز ثلاثة أنواع وهي:

- **الادخار الفردي**: هو الذي يقوم به الأفراد، عندما تفيض دخولهم على ما ينفقونه على الاستهلاك، ويوجه الفائض للادخار بأن يودع في صناديق التوفير، أو في بوليصة التأمين، أو في وديعة أجلة بالبنوك، أو في شراء أوراق مالية.....الخ.
- **ادخار الشركات**: فهو ذلك الادخار الذي تستقطعه الشركات والمؤسسات من أرباحها المحققة لأغراض الاستثمار عندما تسمح الفرصة المناسبة والمختلفة، وتسمى هذه الظاهرة أيضا إعادة استثمار الأرباح.
- **الادخار الحكومي**: هو عبارة عن فائض الدخل الحكومي (الإيرادات العامة من الضرائب والرسوم وغيرها) عن الإنفاق الحكومي على الاستهلاك.

5-2-2- حسب طبيعة تكوين المدخرات: هناك نوعين من الادخار من حيث طبيعة التكوين وهما:

- **الادخار الاختياري**: فهو ذلك الادخار الذي يقوم به الأفراد في القطاع العائلي والمشروعات من تلقاء أنفسهم وبشكل إيرادي، بالإضافة إلى الحرية التامة في تحديد المبلغ الذي يدخر وأيضا اختيار الوسيلة لذلك، وتتمثل أهم هذه الوسائل في:
  - الحسابات الجارية.
  - الودائع.

- شركات التأمين على الحياة.
- الأسهم والسندات.

- **الادخار الإجباري:** يقصد بالادخار الإجباري على أنه اقتطاع جزء من الدخل، جبرا إما لصالح الفرد المدخر، أو لصالح الدولة يدفع بصورة إلزامية، ويتمثل في الادخار الحكومي، والتأمينات الاجتماعية والمعاشات، التمويل التضخمي، وقد احتل هذا النوع من الادخار، أهمية كبيرة في أدب التنمية، خاصة فيما يتعلق بمشاكل تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية وذلك لضآلة الدخل الوطني من جهة، وزيادة النسبة المخصصة للاستهلاك من هذا الدخل من جهة أخرى.

5-2-3- حسب الفعالية: وهناك الادخار الفعال وغير الفعال:

- **الادخار الفعال:** هو ذلك الادخار الذي يوجه إلى الاستثمار لزيادة الإنتاج، فيساهم بشكل فعال في تنمية المجتمع عن طريق زيادة حجم المنتجات بمختلف أنواعها التي تساهم في زيادة الصادرات المحلية وبالتالي زيادة الدخول التي تؤدي إلى رفع مستوى المعيشة، وبالتالي تحقيق خطوة كبيرة نحو التنمية المتواصلة.
- **الادخار غير الفعال:** وهو ذلك الادخار الذي يحتجزه الفرد أو المجتمع، ولا يأخذ مجرى الاستثمار وزيادة الإنتاج أي هو عكس الادخار السابق (الفعال) ويتخذ هذا الادخار شكل الاكتناز وهو نوع معطل للثروة ويعتبر هذا الادخار غير مرغوب فيه نتيجة للآثار الوخيمة على الاقتصاد.

5-2-4- حسب نوع المدخرات: وينقسم إلى نوعين كما يلي:

- **الادخار النقدي:** إن الطابع النقدي يصبغ معظم جوانب النشاط الاقتصادي، لأن الادخار يعتبر الجانب الكبير واللازم لتكوين رأس المال في عدة أشكال نقدية تتمثل في الأصول المالية، أو الأموال السائلة كالودائع الجارية، والمدخرات التعاقدية التي يمكن تحويلها إلى صورة سائلة بكل سهولة.
- **الادخار العيني:** تمثل الصورة المحدودة للادخار في الاقتصاد المعاصر، وقد يتخذ شكل فائض سلعي، أو فائض عمل (بالنسبة للفائض السلعي مثل المحاصيل الزراعية التي يحتفظ بها المزارعون لاستخدامها كبذور أو استهلاكها في فترات متتالية، أما بالنسبة لفائض العمل يكون في حالة القيام بالعمل الإضافي يتبلور مباشرة في شكل استثمار إنتاجي).

5-2-5- حسب الحدود الجغرافية: من الضروري التميز بين النشاطات الاقتصادية من إنتاج أو استهلاك أو ادخار أو استثمار أو تبادل التي تحدث داخل الحدود الجغرافية لدولة ما وما تتم خار حدودها؛ ويكون ذلك من خلال مفهومي المحلي والوطني.

- **الادخار المحلي:** هو عبارة عن مجموع مدخرات دولة داخل حدودها فهو يعبر عن مجموع مدخرات القطاع العائلي ومدخرات قطاع الأعمال ومدخرات الدولة والمؤسسات والشركات التابعة لها.

- **الادخار الوطني:** هو الادخار المحلي المتولد من جانب أطراف النشاط الاقتصادي داخل حدود الدولة بالإضافة إلى جزء يتكون في الخارج وهو صافي المعاملات الخارجية، ويقصد بهذا الأخير الفرق بين قيمة الصادرات والواردات من السلع والخدمات لدولة معينة، أي أنه مجموع الادخار المحلي الإجمالي مضافا إليه صافي دخول عناصر الإنتاج العاملة في الخارج.

5-3- محددات الادخار: إن العوامل المؤثرة على الاستهلاك هي نفسها العوامل المؤثرة على الادخار لأن أي عامل يزيد من استهلاك ما شأنه أن يقلل من الادخار، وهي تتمثل في:

5-3-1- الدخل: بما أن الادخار هو ذلك الجزء من الدخل الذي لم يستهلك فإننا نجد أن العوامل التي تحدد الاستهلاك تحدد في نفس الوقت الادخار، وعلى هذا فإن كينز اعتبر أن الدخل المتاح هو المحدد الأساسي لكل من الادخار والاستهلاك عكس التقليدين الذين أعطوا أهمية بالغة لسعر الفائدة واعتبروها المتغير المستقل والوحيد المحدد لمتغيرات الادخار، وعيه فإن العلاقة بين الادخار وحجم الدخل علاقة طردية بحيث كلما ارتفع حجم الدخل ترتب عنه زيادة في الادخار.

5-3-2- سعر الفائدة: إذا كان الادخار يعبر عن ذلك الحرمان من الاستهلاك لفترة من الوقت فإن سعر الفائدة هي المكافأة التي يستفيد بها المستهلك نتيجة لحرمانه المؤقت ولهذا فإن تأثير سعر الفائدة على الادخار كان محل جدل ونقاش الكثير من الاقتصاديين، ومن خلال هذا يمكن القول إن العلاقة بين سعر الفائدة والادخار علاقة طردية.

5-3-3- مستوى الأسعار: إذا كانت التغيرات في المستوى العام للأسعار سواء بالارتفاع أو بالانخفاض مصحوبة بتغيرات غير متناسبة في الدخل النقدي المتاح، وهذه الحالة تعني وجود تغير في الدخل الحقيقي سيكون له أثر مباشر على الادخار، فارتفاع مستوى الأسعار سيؤدي إلى انخفاض للدخل الحقيقي المتاح وانتقال المستهلكين إلى أسفل دالة الاستهلاك قصيرة الأجل أي تخفيض القدرة الشرائية للدخل، وعلى العكس من ذلك فإن انخفاض الأسعار سيؤدي إلى ارتفاع الدخل الحقيقي المتاح هذا ما يؤدي إلى نقص من نسبة ما يستهلك من الدخل الحقيقي المتاح وبالتالي زيادة ما يدخر.

5-3-4- حجم الثروة: هناك من يشير إلى وجود علاقة طردية بين مستوى الاستهلاك والادخار وحجم الثروة، ومكونات الثروة لدى العائلات تتمثل في الأصول المالية والأصول العينية، الواقع أن العائلات التي تملك رصيدا كبيرا من الأصول المالية تنفق أكثر من الأسر التي تملك رصيدا أقل، وبافتراض ثبات المساواة في العوامل الأخرى بما فيها الدخل المتاح، ونستنتج من ذلك أن الزيادة في الأصول المالية قد تقلل من الرغبة في الادخار وتزيد من الإنفاق الاستهلاكي.

5-3-5- توزيع الدخل: لا شك أن كيفية توزيع الدخل الوطني تعتبر إحدى العوامل الأساسية التي تحدد الميل للادخار في نظام اقتصاد السوق، وبما أن الادخار هو ذلك الجزء من الدخل الذي لم يستهلك، وطالما

كان توزيع الدخل الوطني هو الذي يؤدي إلى ظهور طبقة من الأغنياء تفوق دخولها كثيرا عما تحتاجه من إنفاق استهلاكي وطبقة الفقراء التي بالكد تستطيع سد حاجاتها الضرورية، ومن هنا نستنتج أن توزيع الدخل هو العامل الحاسم الذي يحدد الميل للادخار.

5-3-6- الضرائب: يتأثر الدخل الممكن التصرف فيه للأفراد بمستوى الضرائب الشخصية ذلك أن أي زيادة في معدلات الضرائب تقلل من الدخل الممكن التصرف فيه مما يجعل أفراد المجتمع يتخلون عن الادخار للمحافظة على نفس نمط الاستهلاك، ومن ناحية أخرى فإن تخفيض الضرائب يؤدي إلى زيادة الادخار نتيجة لارتفاع الدخل.

5-3-7- حجم السكان وتوزيعه العمري والجنسي: لابد من الإشارة أن تزايد حجم السكان يؤثر على السلوك الادخاري للفرد حيث أن تطور الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية وارتفاع مستوى التعليم سوف يؤدي إلى إدراك الجمهور لأهمية الادخار مما يحدث تغيرا في النمط الاستهلاكي، إذا كان هناك نمو مستمر في عدد السكان فإنه من المتوقع أن يوجد عدد كبير من الشباب يقومون بادخار أكبر من السحب من المدخرات أي أن الاقتصاد الوطني من الممكن أن يحقق ادخارًا صافياً في النهاية.

5-3-8- العادات والتقاليد الاجتماعية: يتعلق هذا العامل بخصائص كل شعب من الشعوب وعاداته وتقاليده وطقوسه الدينية والوطنية، ومن المعلوم أن العادات الاستهلاكية المتباينة تجعل الميل إلى الاستهلاك مختلفا من مجتمع إلى آخر وتجعل التركيبة السلعية للاستهلاك مختلفة أيضا من مجتمع إلى آخر، وبالتالي تجعل الميل للادخار مختلفًا على حسب هذه العادات الاستهلاكية من مجتمع لآخر لأنه كلما زاد الاستهلاك انخفض الادخار والعكس.

5-3-9- الضمان الاجتماعي: من المعروف أن الاقتراب من سن التقاعد يزيد إحساس الأفراد من كبار السن بالخوف من أن يتركوا بدون مساعدة مالية، في ظل عدم توفر نظام للضمان الاجتماعي الشامل فإن الأفراد يتجهون إلى الادخار بشدة لتجنب هذه المخاطر خاصة المتعلقة بالجانب الاجتماعي والصحي.

5-3-10- الرغبة في ترك ثروة لذويهم: إن رغبة الأفراد في ترك ثروة لذويهم من بعدهم سوف يتسبب في تغير خطط الأفراد بشأن الاستهلاك خلال حياتهم، بحيث يوجهون قدر أكبر من الدخل الجاري إلى الادخار بحيث يفوق ادخارهم الكلي مقدار ما يحتاجونه من الاستهلاك، بمعنى أن الاستهلاك سوف يميل إلى الانخفاض بينما يتزايد الادخار.

5-4- دالة الادخار: تصنف دالة الادخار مجموع المبالغ المدخرة عند مستويات مختلفة من الدخل حيث تبين دالة الادخار العلاقة الطردية بين الادخار والدخل، أي كلما زاد الدخل المتاح زاد الادخار تبعا لذلك والعكس، كلما قل الدخل المتاح ترتب عليه انخفاض الادخار، ويمكن صياغة دالة الادخار على الصورة التالية:

$$\boldsymbol{Y = C + S \dots \dots \dots (01)}$$
$$\boldsymbol{S = Y - C \dots \dots \dots (02)}$$

ونعلم أن دالة الاستهلاك تأخذ الصيغة التالية:

$$\boldsymbol{C = C_0 + b_Y \dots \dots \dots (03)}$$

فإنه بتعويض المعادلة (03) في المعادلة (02) تصبح دالة الادخار على الشكل التالي:

$$\boldsymbol{S = Y - C_0 + bY \implies S = (1 - b)Y - C_0 \Rightarrow}$$
$$\boldsymbol{S = -C_0 + (1 - b)Y \dots \dots \dots (04)}$$

حيث:

S: يمثل حجم الادخار، **C_0-**: تمثل الجزء السالب من دالة الادخار، أو قيمة من مدخرات سابقة لتغطية حجم الاستهلاك عندما يكون حجم الدخل المتاح مساويا للصفر، **(1–b)**: يمثل الميل الحدي للادخار، **y**: يمثل حجم الدخل المتاح.

وتعرف العلاقة بين الدخل والادخار بدالة الادخار أو الميل الحدي للادخار، ويمكن التمييز هنا بين نوعين من هذه العلاقة أو اصطلاحين متفرعين عنها، هما:

- **الميل المتوسط للادخار** :ويمثل ببساطة متوسط ما يدخر من الدخل أو نسبة الادخار إلى الدخل، أي:

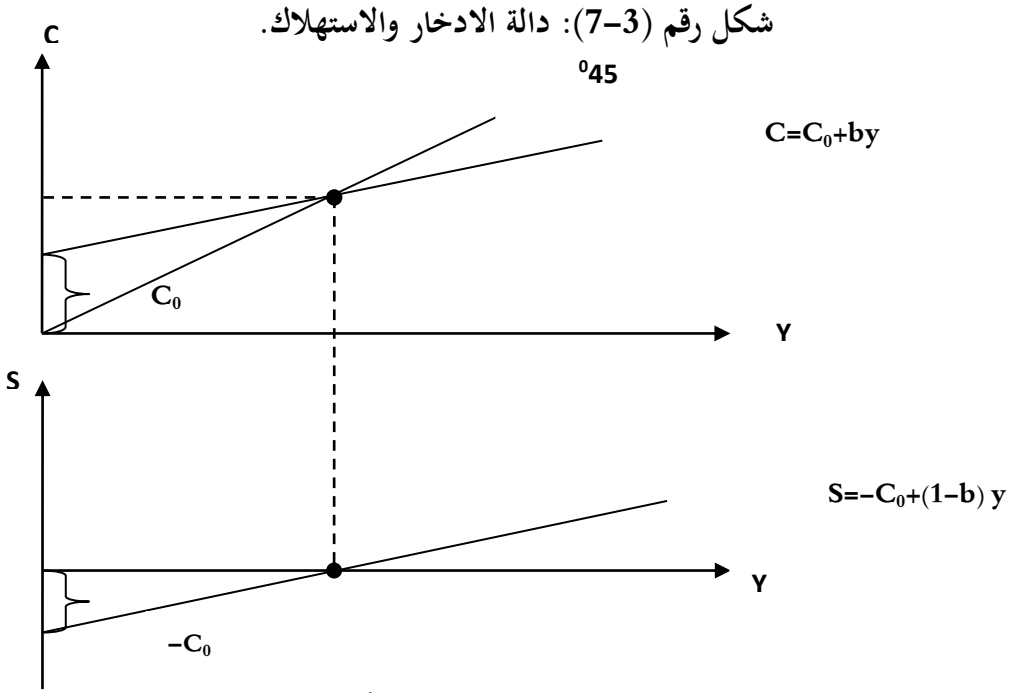
$$\boldsymbol{Aps = \frac{S}{Y}} \qquad \textbf{الميل المتوسط للادخار} = \frac{\text{الادخار}}{\text{الدخل}}$$

- **الميل الحدي للادخار** :يعرف بأنه يمثل نسبة التغير في الادخار الكلي إلى التغير في الدخل الكلي، أو التغير في الادخار الناتج عن التغير في الدخل بمقدار وحدة واحدة، أي:

$$\boldsymbol{Mps = \frac{\Delta S}{\Delta Y}} \qquad \textbf{الميل الحدي للادخار} = \frac{\text{التغير في الادخار}}{\text{التغير في الدخل}}$$

والرسم المقابل يوضح دالتي الاستهلاك والادخار، كما يوضح نقطة التعادل والتي تعبر عن المستوى من الدخل الذي يتساوى عنده الاستهلاك مع الدخل، والادخار يساوي الصف، وتتمثل هذه النقطة بتقاطع دالة الاستهلاك مع خط الدخل (خط 45 درجة) وعندها تقطع دالة الادخار المحور الأفقي.

شكل رقم (3-7): دالة الادخار والاستهلاك.



المصدر: تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 192.

مثال تطبيقي: لتكن لدينا المعلومات المتعلقة بحجم الدخل وحجم الاستهلاك لمجتمع افتراضي، كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول رقم (3-3): مثال تطبيقي حول الادخار والاستهلاك.

الدخل الموضوع تحت التصرف	الاستهلاك	الادخار	الميل الحدي للاستهلاك	الميل المتوسط للاستهلاك	الميل الحدي للادخار	الميل المتوسط للادخار
0	20	20-	-	-	-	-
20	35	15-	0.75	1.75	0.25	0.75-
40	50	10-	0.75	1.25	0.25	0.25-
60	65	05-	0.75	1.83	0.25	0.83-
80	80	00	0.75	1	0.25	0
100	95	05	0.75	0.95	0.25	0.05
120	110	10	0.75	0.92	0.25	0.08
140	125	15	0.75	0.89	0.25	0.11
160	140	20	0.75	0.88	0.25	0.12
180	155	25	0.75	0.86	0.25	0.14
200	170	30	0.75	0.85	0.25	0.15

سبق وأن وضحنا كيف يمكن اشتقاق دالة الادخار من دالة الاستهلاك، ومنه يمكن القول أن الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار هما مقدران موجبان أقل من الواحد الصحيح، أي: بالنسبة للاستهلاك: $\mathbf{1 > b > 0}$ وبالنسبة للادخار: $\mathbf{1 > 1 - b > 0}$.

وعليه فإن مجموع الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار يساوي الواحد الصحيح، حيث أن:

$$\frac{\Delta C}{\Delta Y} + \frac{\Delta S}{\Delta Y} = \frac{\Delta C + \Delta S}{\Delta Y} = \frac{\Delta Y}{\Delta Y} = 1$$

كما نشير بأن مجموع الميل المتوسط للاستهلاك والميل المتوسط للادخار يساوي الواحد الصحيح، حيث أن:

$$\frac{C}{Y} + \frac{S}{Y} = \frac{C + S}{Y} = \frac{Y}{Y} = 1$$

5-5- العوامل المعرقلة للادخار: توجد العديد من العراقيل والمشاكل التي تأثر على الادخار وتؤدي إلى عرقلة نشاطاته وعدم القدرة على تعبئته، يمكن عرضها كما يلي:

- **العوامل الاقتصادية:** يؤثر تدهور الأوضاع الاقتصادية، ولاسيما ارتفاع معدلات التضخم وما يترتب عنه من تراجع في قيمة العملة وانخفاض القدرة الشرائية، سلبًا على تعبئة الادخار، إذ يدفع الأفراد إلى العزوف عنه وتفضيل توجيه مدخراتهم نحو العملات الأجنبية المستقرة أو السلع المادية، بدل توظيفها في المشاريع الإنتاجية أو إيداعها في الأوعية الادخارية التي لا تحقق عائدا حقيقيا موجبا.
- **العوامل السياسية:** إن عدم الاستقرار السياسي في بلد ما يشجع على تهريب رؤوس الأموال الداخلية نحو الخارج من طرف أصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين الخواص؛ بالإضافة إلى التدهورات السياسية الداخلية تؤدي إلى اكتناز الأموال والامتناع عن توظيفها في مشاريع استثمارية مما يعرقل التنمية الداخلية للوطن.
- **العوامل الاجتماعية والثقافية:** تعتبر من أخطر العوامل التي تعرقل النشاط الادخاري، لأنها تدخل في التركيبة النفسية والاجتماعية للأفراد والناتجة عن العادات والتقاليد الموروثة عن الأجيال، وكذا انخفاض الوعي الاجتماعي والتخلف الفكري.

6- نشاط الاستثمار: يعتبر الاستثمار أحد المرتكزات الأساسية لنمو الاقتصاد وتطور المؤسسات الاقتصادية، إذ يمثل من جهة أحد المكونات الرئيسة للطلب الكلي، وعليه فإن تنشيط الاستثمار ينعكس إيجابا على الطلب الكلي بما يُحدث أثرًا توسعيًا في مستوى الدخل، ومن جهة أخرى يعد الاستثمار عنصرًا جوهريًا من

عناصر الإنتاج، حيث يؤثر مستواه بصورة مباشرة في زيادة أو تراجع الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، والتي بدورها تعتبر المحرك الأساسي لتحقيق النمو الاقتصادي.

6-1- تعريف الاستثمار: الاستثمار من المفاهيم الاقتصادية الشائعة في الفكر الاقتصادي، وقد تعدّدت تعريفاته تبعًا لاختلاف زوايا تناوله، ويرتكز مفهومه على ثلاثة أبعاد أساسية هي التضحية والحرمان والانتظار، إذ يعني التضحية بإنفاق مالي حالي مقابل عائد متوقع في المستقبل، يمثل تعويضا عن تأجيل الاستهلاك خلال فترة الاستثمار، بحيث يمكن إعطاء مجموعة من التعاريف للاستثمار وهي:

- الاستثمار يعني التضحية بإنفاق مالي معين في مقابل عائد متوقع حدوثه في المستقبل، وبذلك يصبح هذا العائد المتوقع مماثلا لثمن التضحية والحرمان والانتظار طيلة فترة الاستثمار[15].
- الاستثمار هو كل استعمال لرأس المال سعيا لتحقيق الربح، هو إضافة جديدة إلى الأصول الإنتاجية الموجودة في المجتمع[16].
- هو ذلك الجزء من الدخل الذي لا يستعمل في الاستهلاك، وعادة يستعمل في تكوين طاقة إنتاجية جديدة لتعويض ما استهلك من طاقة إنتاجية موجودة[17].
- الاستثمار يعني استخدام المدخرات النقدية والعينية في الاقتصاد لتكوين أصول رأسمالية (موجودات ثابتة) تستخدم في إنتاج السلع والخدمات.

ومما سبق يمكن تعريف الاستثمار بالمعنى الاقتصادي بأنه: **استخدام المدخرات في تكوين الاستثمارات أو الطاقات الإنتاجية الجديدة اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها.**

بحيث يمكن تلخيص أهمية الاستثمار بالنقاط التالية:

- يهدف الاستثمار إلى خلق مناصب شغل وبالتالي يؤدي إلي زيادة الاستهلاك.
- تعتبر الاستثمارات كأداة تستعملها الدولة لزيادة الدخل الوطني وتحسين الوضع الاقتصادي.
- يوفر الاستثمار العملات الأجنبية عن طريق إنتاجه لمنتجات يتم الاعتماد على تصديرها.
- دعم عملية التنمية الاجتماعية مما يحقق الرفاهية لأفراد المجتمع.

6-2- أهداف (دوافع) الاستثمار: قد تكون هذه الأهداف من أجل تحقيق النفع العام (كالمشروعات العامة التي تقوم بها الدولة) أومن أجل تحقيق العائد أو الربح كالمشروعات الخاصة، وتتمثل هذه الأهداف في:

- **تحقيق العائد الملائم** :فهدف المستثمر من توظيف أمواله تحقيق عائد ملائم وربحية مناسبة يعملان على استمرار المشروع، لأن أي مستثمر يهدف من استثماره تحقيق الربح، ماعدا الاستثمارات الحكومية أو الاجتماعية فإنها لا تهدف إلى تحقيق الربح المادي وإنما تهدف إلى تحقيق منفعة أو الخدمة اجتماعية.
- **المحافظة على رأس المال الأصلي للمشروع (قيمة الموجودات)**: وذلك من خلال المفاضلة بين المشاريع والتركيز على أقلها مخاطرة والتنويع في مجالات الاستثمار لكيلا تنخفض قيمة موجوداته (ثرواته) مع مرور الزمن بحكم ارتفاع الأسعار وتقلبات السوق لأن المستثمر يحافظ على رأس ماله الأصلي ويتجنب دائما الخسارة.
- **استمرارية الدخل وزيادته** :يخطط المستثمر لدخل ثابت ومستمر بوتيرة معينة بعيدا عن تقلبات الأسواق، ويقّلل من المخاطرة ليحافظ على استمرارية النشاط الاستثماري.
- **ضمان السيولة اللازمة**: أي نشاط استثماري أو اقتصادي يحتاج إلى السيولة والتمويل اللازم لمواجهة المصروفات اليومية للاحتياجات الضرورية لتسيير المشروع لكيلا يتعرض للتوقف أو التأخر في تحقيق أهدافه.

6-3- أنواع الاستثمار: تتعدد أنواع الاستثمارات وذلك بتصنيفها تبعا لعدة معايير كما يلي:

6-3-1- حسب معيار المصدر: وينقسم هنا الاستثمار إلى:

- **الاستثمار المحلي**: يقصد به اعتماد الدولة على مدخراتها الوطنية في تنفيذ الاستثمارات، مع احتفاظها بالمشاريع السيادية، والسماح للقطاع الخاص المحلي بالمشاركة في مشاريع مختلفة وفقا للتشريعات السارية، وقد يكون هذا الاستثمار في شكل شراكات بين الدولة والخواص المحليين.
- **الاستثمار الأجنبي**: ويقصد به لجوء الدولة إلى مصادر خارجية لتمويل تنفيذ مشاريعها، سواء لسدّ نقص الموارد المالية أو للحصول على تكنولوجيا متقدمة تمكنها من إنتاج سلع وخدمات ذات ميزة تنافسية، ويتم ذلك من خلال شراكات مع شركات أجنبية في إطار الاستثمار المباشر أو غير المباشر.

6-3-2- حسب معيار مدة الاستثمار: في هذا المعيار يمكن التمييز بين:

- **استثمار قصير الأجل**: هي تلك التي لا تتجاوز مدة توظيفها سنة واحدة، مثل إيداع الأموال لدى البنوك أو شراء أذونات الخزينة، وتهدف أساسا إلى توفير السيولة النقدية مع تحقيق عوائد محدودة، وتمتاز بوجود سوق لتداولها وسهولة وسرعة تحويلها إلى نقد.

- **استثمار متوسط الأجل:** وهي الاستثمارات ما بين قصيرة الأجل والطويلة الأجل وحدد المدة بعض الكتاب بما بين ثلاث سنوات إلى خمس سنوات.
- **استثمار طويل الأجل:** تشمل الأصول والمشروعات التي يُقصد الاحتفاظ بها وتشغيلها لفترات ممتدة، غالبًا تتجاوز سبع سنوات، بهدف تحقيق تدفقات نقدية تمكن المستثمر من استرداد رأس المال وضمان عائد يتناسب مع مستوى المخاطر المرتبطة بنشاط المشروع.

6-3-3- حسب معيار نوعية مجال الاستثمار: وهنا ينقسم إلى:

- **الاستثمار الحقيقي أو الاقتصادي:** يعتبر الاستثمار حقيقيا أو اقتصاديا عندما يترتب عليه حيازة أصل حقيقي ذي قيمة اقتصادية ذاتية، كالعقار أو السلع أو الذهب، ويؤدي استخدام هذا الأصل إلى تحقيق منفعة اقتصادية إضافية تتمثل في إنتاج سلعة أو تقديم خدمة.
- **الاستثمار المالي:** وتشمل الاستثمار في سوق الأوراق المالية، حيث يترتب على عملية الاستثمار فيها حيازة المستثمر لأصل مالي غير حقيقي يتخذ شكل سهم أو سند أو شهادة إيداع ... الخ، والأصل المالي يمثل حقا ماليا يخول لحامله الحصول على عائد من الأصول للشركة مصدرة الورقة المالية.

6-3-4- حسب معيار الملكية: في هذه الحالة يمكننا التمييز بين ثلاث أنواع هي:

- **الاستثمار العام:** وهو الذي تقوم به الدولة لتنفيذ الخطط الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها من الخطط التي تخدم أهداف الدولة، والعوائد الخاصة بهذا النوع من الاستثمار عادة ما تكون متدنية وغالبا ما تهدف الدولة من خلاله إلى تقديم خدمة للمواطن أو تقديم خدمات ما للاستثمارات الأخرى.
- **الاستثمار الخاص:** وهو الذي يقوم به الأشخاص أو الهيئات الخاصة باعتبارهم المالكين لوسائل الإنتاج فيه، وهو يمثل أهم شكل من أشكال الاستثمار في المجتمعات خاصة الرأسمالية، وأكثر ما يميز هذا النوع من الاستثمار ارتفاع الحافز على زيادة الإنتاجية وتحقيق معدلات عالية من الأرباح.
- **الاستثمار المختلط:** هو نوع من الاستثمارات يتم فيه تنفيذ المشاريع بالشراكة بين الدولة والقطاع الخاص، بحيث يشارك الطرفان في التمويل والإدارة والمخاطر، ويجمع بين استثمارات عامة وسيادية وأخرى خاصة لتحقيق أهداف اقتصادية مشتركة.

6-4- محددات الاستثمار: هناك مجوعة من العوامل التي تؤثر على القرار الاستثماري، وتتمثل هذه العوامل فيما يلي:

6-4-1- الدخل: إن الاستثمار يتأثر بمعدل التغير في الدخل الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع أي الاستهلاك الأمر الذي يستدعي زيادة إنتاج هذه السلع لمقابلة الزيادة في الطلب عليها، والزيادة في إنتاج هذه السلع الاستهلاكية تتطلب بدورها زيادة الطاقة الإنتاجية – أي الاستثمار- ونستنتج في الأخير، أن ارتفاع مستوى الدخل القومي يؤدي إلى ارتفاع مستوى الاستثمار.

6-4-2- سعر الفائدة (i): يعتبر سعر الفائدة نوع خاص من التكاليف التي تدخل في تكلفة الحصول على رأس المال النقدي اللازم لشراء رأس المال الحقيقي، وبالتالي كلما كان سعر الفائدة كبير كلما انخفضت الأرباح المتوقعة نتيجة ارتفاع التكاليف الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الاستثمار، والعكس صحيح، وعليه فإن العلاقة بين الطلب الاستثماري وسعر الفائدة علاقة عكسية.

6-4-3- الكفاية الحدية لرأس المال: إن الكفاية الحدية لرأس المال تعبر عن العائد المتوقع الحصول عليه كتكلفة للأصل الرأسمالي أو بعبارة أخرى الربحية المتوقعة للأصل الرأسمالي، لهذا يعتمد المستثمر على معدل الكفاية الحدية لرأس المال في اتخاذ قرار الاستثمار من عدمه، وفيما يلي يمكن توضيح المعادلة التي تبين الدور الكبير للكفاية الحدية رأس المال كما يلي:

$$C = \frac{R1}{(1+r)^1} + \frac{R2}{(1+r)^2} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots \frac{Rn}{(1+r)^n}$$

حيث:

C : القيمة الحالية للأصل المالي (ثمن عرض رأس المال) ، **R** : العائد المتوقع لكل سنة، **r** : معدل الكفاية الحدية لرأس المال.

وعليه فإن القرار النهائي للمستثمر يعتمد على العائد المتوقع الحصول عليه من أرباح، فإذا كان **r** أكبر من **i** فإن المستثمر يميل إلى قرار انجاز الاستثمار والعكس صحيح[18].

6-4-4- التقدم التكنولوجي: يعتبر التقدم التكنولوجي مسألة مهمة لكافة المشروعات التي ترى ضرورة المحافظة على مراكزها التنافسية داخل الأسواق لأنه يعمل على زيادة الأرباح وانخفاض التكاليف مما يؤدي إلي زيادة الاستثمارات.

6-4-5- التوقعات المستقبلية: تلعب التوقعات دورا هاما في الحالة الاقتصادية العامة، ونعني بالتوقعات الاتجاه السائد سواء كان تفاؤل أو تشاؤم بشأن المستقبل الاقتصادي للمجتمع، فإذا عم التفاؤل بالمستقبل في المجتمع، فهذا يعطي دافعا قويا لأفراد المجتمع للعمل والاستثمار، ومن ثم ارتفاع الطلب على السلع والخدمات وبالتالي نمو اقتصاد هذا المجتمع، أما إذا عم التشاؤم، فهذا ينعكس سلبا على اقتصاد المجتمع ونموه.

6-4-6- السياسات الاقتصادية: تؤثر هذه السياسات الاقتصادية على توقعات الأرباح بالنسبة للمستثمرين، فقد تكون هذه السياسات في صالح الاستثمار حيث تخفض تكاليف نشاطاته فتزيد الأرباح المتوقعة وتزيد الاستثمارات، وقد يكون العكس حيث تكون السياسات الاقتصادية ضد الاستثمارات فتنخفض الأرباح المتوقعة وبالتالي تنخفض هذه الأخيرة.

6-5- دالة الاستثمار: يعتبر أغلب الاقتصاديين أن الاستثمار وبشكل أساسي يعتمد على سعر الفائدة إشارة إلى أن الدخل ليس له أي تأثير على الاستثمار، بمعنى أن الاستثمار مقدار ثابت بالنسبة للدخل ويعتمد على محددات أخرى تؤثر فيه وهذا ما ذكرناه سابقا.

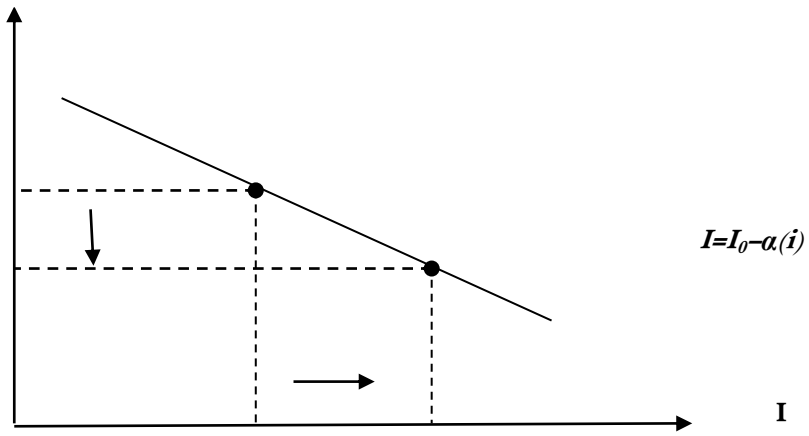
وعليه فإن دالة الاستثمار هي تلك الدالة الرياضية التي توضح العلاقة التي تربط بين حجم الاستثمار والعوامل المؤثرة فيه، وخاصة العلاقة العكسية بين الاستثمار وسعر الفائدة، أي كلما ارتفع سعر الفائدة قل الاستثمار تبعا لذلك والعكس، كلما انخفض سعر الفائدة ترتب عنه زيادة الاستثمار، ويمكن صياغة دالة الاستثمار في الصورة التالية: $\mathbf{I = f(i)}$ أي:

$$I = I_0 - \alpha(i)$$

حيث: I: حجم الاستثمار، I_0: الاستثمار المستقل، α: حساسية الاستثمار لمعدل الفائدة، i: معدل الفائدة.

وبما أن الاستثمار دالة متناقصة في سعر الفائدة فشكل هذه الأخيرة يكون على النحو التالي:

شكل رقم (3-8): دالة الاستثمار.



المصدر: محمود الوادي وآخرون، الأساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 265.

6-6- مضاعف الاستثمار: قبل الحديث عن مضاعف الاستثمار يجب توضيح أثر الادخار على الاستثمار، بحيث يلعب الادخار دورا كبيرا وبارزا في تحديد حجم الاستثمار المتوقع في الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة

بحكم أن المدخرات هي التي تستخدم في تمويل المشاريع الاستثمارية وعليه فإن كل ما يدخر يوجه للاستثمار ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

نعلم أن حجم الدخل (الاستهلاك + الادخار) الذي يحصل عليه الفرد يعتبر العائد لقاء مساهمته في العملية الانتاجية، بمعنى أنه في سبيل الحصول على إنتاج عناصر الإنتاج يجب الانفاق عيها، وهذا ما يعتبر دخلا بالنسبة لمالكي هذه العناصر، ومنه نستنتج أن الدخل الكلي= الانفاق الكلي.

بحيث أن: الدخل الكلي= الانفاق الاستهلاكي + الادخار، والانفاق الكلي= الانفاق الاستهلاكي+ الانفاق الاستثماري، ومنه فإن: الانفاق الاستهلاكي + الادخار= الانفاق الاستهلاكي+ الانفاق الاستثماري، أي أن: **الادخار = الاستثمار**.

6-6-1- تعريف مضاعف الاستثمار: يعتبر مضاعف الاستثمار عدد المرات التي يتضاعف بها الدخل الوطني نتيجة زيادة حجم الاستثمار بمقدار معين، بمعنى أن التغير في حجم الاستثمار سيؤدي إلى احداث تغير أكبر في حجم الدخل، ويمكن حساب هذا المضاعف وفقا للعلاقة الرياضية التالية: $\frac{\Delta Y}{\Delta I} = \frac{1}{1-MPC}$

6-6-2- كيفية اشتقاق مضاعف الاستثمار: من المعروف أن الدخل يتكون من شقين رئيسين وهما الاستهلاك والادخار، وبناءا عليه فإن[19]:

$$MPC + MPS = 1 \dots\dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

$$MPS = 1 - MPC \quad \Rightarrow \quad \frac{\Delta S}{\Delta Y} = 1 - MPC \dots\dots\dots\dots\dots (2)$$

بضرب طرفي المعادلة (2) في ΔY نتحصل علي:

$$\Delta S = \Delta Y(1 - MPC) \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (3)$$

وبما أن الادخار يساوي الاستثمار في حالة توازن الدخل، فإن أي زيادة في الاستثمار بمقدار معين تؤدي إلى زيادة مساوية في الادخار بمعنى أن: $\Delta S = \Delta I$.

وبتعويض هذه القيمة في المعادلة (3) تصبح كما يلي:

$$\Delta I = \Delta Y(1 - MPC)$$

وبقسمة طرفي المعادلة على $(1 - MPC)$ نجد أن:

$$\Delta Y = \Delta I \frac{1}{1 - MPC} \dots\dots\dots\dots\dots\dots (4)$$

وبقسمة طرفي المعادلة على ΔI نتحصل على قيمة المضاعف كما يلي:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta I} = \frac{1}{1 - MPC} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (5)$$

وعليه فأن التغير في حجم الاستثمار سيؤدي إلى احداث تغير أكبر في حجم الدخل، مما يؤدي إلى زيادة الاستهلاك وبالتالي تشجيع المنتجين على زيادة إنتاجهم، وحجم المضاعف يتوقف على حجم الميل الحدي للاستهلاك فكلما كان كبيرا كان الميل الحدي للادخار صغيرا كان مقدار المضاعف كبيرا، وبالتالي حدوث تغيرات في الدخل نتيجة تغير في الاستثمار.

6-7- مثال تطبيقي: لنفرض أنه يوجد مشروع اقتصادي يدر عائد قدره: 95 مليون دج في السنة الأولى وعائد قدره: 105 مليون دج في السنة الثانية، مع العلم أن ثمن شراء الأصل المالي كان مقدر بـ: 178.3 مليون دج، وكان معدل الفائدة المطبق من طرف البنوك التجارية مقدر بـ:6 %.

المطلوب:

1- ما هو القرار الذي يتخذه صاحب رأس المال؟

2- في حالة ارتفاع معدل الفائدة إلى 10% فما هو قرار صاحب رأس المال؟

الحل:

1- لتحديد قرار صاحب رأس المال يجب حساب معدل الكفاية الحدية لرأس المال كما يلي:

$$C = \frac{R1}{(1+r)^1} + \frac{R2}{(1+r)^2} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \frac{Rn}{(1+r)^n} \quad \Rightarrow \quad 178.3$$

$$= \frac{95}{(1+r)^1} + \frac{105}{(1+r)^2}$$

$$\Longrightarrow 178.3 = \frac{95(1+r)^1 + 105}{(1+r)^2} \Rightarrow 178.3(1+r)^2 = 95r + 200$$

$$\Rightarrow 178.3r^2 + 261.6r - 21.7 = 0$$

وعليه المعادلة من الدرجة الثانية، نستخدم المميز لحلها كما يلي:

$$\Delta = b^2 - 4ac \text{ أي } \Delta = 261.6^2 - 4(178.3)(-21.7) \Leftrightarrow \Delta = 83911 \Leftrightarrow \sqrt{\Delta} = 289.67$$

بما أن المميز أكبر من الصفر، فالمعادلة تقبل حلين كما يلي:

$$r_1 = \frac{-B + \sqrt{\Delta}}{2(A)} \quad ، \quad r_2 = \frac{-B - \sqrt{\Delta}}{2(A)}$$

أي:

$$r_1 = \frac{-261.6 + 289.67}{2(178.3)} = 0.078 \text{ (الحل مقبول)}.$$

$$r_2 = \frac{-261.6 - 289.67}{2(178.3)} = -1.54 \text{ (الحل مرفوض)}.$$

وعليه فإن معدل الكفاية الحدية هو **7.8 %**.

بما أن معدل الفائدة المطبق في البنوك التجارية (6 %) أقل من معدل الكفاية الحدية لرأس المال (7.8 %) فإن القرار الذي يتخذه صاحب رأس المال **هو الاستثمار**.

2- في حالة ارتفاع معدل الفائدة إلى (10%) فالقرار الذي يتخذه صاحب رأس المال **هو توظيف الأصل المالي في البنوك التجارية**، لأن معدل الفائدة المطبق في البنوك التجارية أكبر من معدل الكفاية الحدية لرأس المال (7.8 %).

قائمة الهوامش والإحالات:

[1] محمود الوادي وآخرون، مرجع سابق ذكره، ص 37.

[2] مجيد خليل حسين، مبادئ علم الاقتصاد، دار الزهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 15-16.

[3] نصيب رجم، إدارة أنظمة التوزيع، تطبيقات ودراسة حالة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2006، ص 10.

[4] عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014، ص 12.

[5] شيحة مصطفي رشدي، علم الاقتصاد من خلال التحليل الجزئي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 1999، ص 613.

[6] أيمن مصطفى حسين الدباغ، نظرية توزيع العوائد على عوامل الانتاج في الفقه الإسلامي (دراسة مقارنة)، أطروحة دكتوراه في الفقه وأصوله، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، الأردن، 2003، ص 20-22.

[7] Goumeziane Smail, Le pouvoir des rentiers, Méditerranée Edition EDIF 2000, Paris, 2003, p 37.

[8] ناظم محمد الشمري، محمد موسى الشروف، مدخل في علم الاقتصاد، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 22.

[9] نعمة الله نجيب إبراهيم، مرجع سابق ذكره، ص 297.

[10] محمود الوادي وآخرون، مرجع سابق ذكره، ص 225.

[11] نصر ضو، الاستهلاك العائلي والنظريات المفسرة له، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 06، العدد 02، جامعة الوادي، الجزائر، 2013، ص 316.

[12] حسام علي داود، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 127.

[13] نضال عباس، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 134.

[14] Christian Romain, 24 Mots clés de l'économie et de la gestion, édition maxi-livre, France, 2004, p 52.

[15] فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، جدار للكتاب العلمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 110.

[16] Moulay Asma, the legal system for Investment in Algeria, the journal EL-Nebras for Legal studies, vol 06, N°04, University of Tébessa, 2023, p214.

[17] محمود الوادي وآخرون، مرجع سابق ذكره، ص 261.

[18] بسام الحجار، علم الاقتصاد والتحليل الاقتصادي، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2010، ص 83-84.

[19] محمود الوادي وآخرون، مرجع سابق ذكره، ص 267-269.

المحور الرابع:

الأعوان الاقتصاديون ودورهم في الاقتصاد.

تمهيد: الأعوان الاقتصاديون هم اللذين يمثلون الوحدات الأساسية التي تتخذ قرارات اقتصادية وتشارك في مختلف الأنشطة كالإنتاج والتوزيع والتبادل والاستهلاك، ويسهم كل عون اقتصادي بحسب وظيفته في استغلال الموارد المتاحة وتنظيم النشاط الاقتصادي، بما يضمن استمرارية الدورة الاقتصادية وتحقيق التوازن داخل الاقتصاد.

1- مفهوم العون الاقتصادي: قدم المشرع الجزائري من خلال نص المادة 03 في إطار البند 01 من القانون 04-02 المحدد للقواعد المطبقة على الممارسات التجارية بأنه كل منتج أو تاجر أو حرفي أو مقدم خدمات أياً كانت صفته القانونية، يمارس نشاطه في الإطار المنهي العادي أو بقصد تحقيق الغاية التي تأسس من أجلها[1].

وعليه يتجسد العون الاقتصادي في الأشخاص الذين يمارسون النشاط الاقتصادي سواء كان إنتاجي أو توزيعي أو استهلاكي، **أي هو كل شخص طبيعي أو معنوي يزاول نشاطا اقتصاديا.**

2- فئات الأعوان الاقتصاديون (الوحدات الاقتصادية): في أي اقتصاد، يمكن تحديد خمس اعوان اقتصاديون وهم كما يلي:

2-1- قطاع العائلات (الأسر): وهي مجموعة الأسر التي تنتشر في الوطن وتتشابه من حيث نشاطها الاقتصادي المتمثل في الاستهلاك للسلع والخدمات وهي الخلية الأساسية في المجتمع ويمكن تقسيمها حسب عدة معايير:

2-1-1- حسب معيار الدخل :العوائد المحصل عليها وتنقسم إلى ثلاث شرائح:

- عائلات ذات دخل مرتفع.
- عائلات ذات دخل متوسط.
- عائلات ذات دخل ضعيف.

2-1-2- حسب مقياس النشاط الاقتصادي :ونعني بها النشاطات الاقتصادية التي تمارسها كل العائلة وتنقسم إلى ثلاث شرائح:

- عائلات زراعية: تعمل في القطاع الزراعي.
- عائلات صناعية :تعمل في القطاع الصناعي.
- عائلات خدمية :تعمل في القطاع الخدمي بمختلف أنواعه.

2-1-3- حسب درجة التحضر: بمعنى معرفة السكان الذين يقطنون الأرياف والذين يقطنون المدن وتنقسم إلى قسمين:

- عوائل ريفية: استهلاكها ونشاطاتها تختلف عن المدينة ويكون عملها في القطاع الزراعي.
- عوائل حضرية: يتمثل نشاطها في القطاعات الصناعية والخدمية وتستهلك أنواعا من السلع والخدمات جد متطورة.

2-2- قطاع المؤسسات الاقتصادية (القطاع الإنتاجي): تعرف المؤسسة الاقتصادية على أنها شكل اقتصادي واجتماعي وتقني وقانوني لتنظيم وسائل الإنتاج بطريقة علمية بهدف إنتاج السلع المصنعة أو السلع الاستهلاكية أو تقديم الخدمات في مختلف المجالات، ويصنف الاقتصاديون الوحدات الإنتاجية حسب عدة معايير:

2-2-1- حسب المعيار القانوني: نعني به ملكية رأس مال المؤسسة في هذا الصدد تنقسم إلى ثلاث أقسام:

- القطاع الخاص.
- القطاع العام.
- القطاع المختلط.

2-2-2- حسب معيار النشاط الاقتصادي: نعني به النشاط الذي تمارسه المؤسسة الاقتصادية وفي هذا الصدد ينقسم إلى عدة انواع:

- المشروعات الزراعية: تمارس نشاطها زراعيا مرتكزا على الإنتاج النباتي والحيواني.
- المشروعات الصناعية: تقوم بتحويل المواد إلى منتجات تامة الصنع بدورها تنقسم إلى عدة أقسام، الصناعة الاستخراجية، الصناعة الثقيلة الصناعة الخفيفة.
- المشروعات الخدمية :تقوم بتقديم خدمات لأفراد المجتمع من أمثلتها: مشروعات النقل، مشروعات المياه والكهرباء، مشروعات الأشغال العمومية، مشروعات البنوك والتجارة وشركات التأمين ... الخ.

2-2-3- حسب معيار الجنسية: وتقسم حسب هذا المعيار كالتالي:

- الشركات الوطنية: وهي عبارة عن المشروعات التي يكون رأسمالها تابعا للدولة الذي تمارس فيه نشاطها بغض النظر عن انتمائها إلى القطاع العام أو الخاص.
- المشروعات الأجنبية: لا تحمل جنسية البلد الذي تمارس فيه نشاطها الاقتصادي تعمل بموجب اتفاقيات اقتصادية أو متعددة الأطراف.

2-3- قطاع المؤسسات المالية (القطاع المالي): هي تلك المؤسسات التي يتمثل نشاطها الأساسي في إنجاز عمليات مالية، ويتمثل نشاطها في:

- ✓ تجميع مدخرات الأعوان الاقتصاديين الآخرين.
- ✓ تقدم قروضا للأعوان الاقتصاديين مقابل فوائد.
- ✓ تدفع الضرائب والرسوم لخزينة الدولة.
- ✓ تسهيل عمليات الدفع والتحويلات المالية.
- ✓ المساهمة في تحقيق الاستقرار المالي ودعم النمو الاقتصادي.

بحيث تحتوي المؤسسات المالية على عدة كيانات لكل منها دور محدد، يتمثل أهمها في:

- **البنك المركزي:** هو بنك البنوك والرأس المدبر للنظام المالي في الدولة، هو المسؤول عن إصدار العملة الوطنية، ومراقبة البنوك التجارية، وتحديد السياسة النقدية (مثل رفع أو خفض أسعار الفائدة للتحكم في التضخم).
- **البنوك التجارية:** هي المؤسسات التي تتمثل وظيفتها الأساسية قبول ودائع الأفراد والشركات، وتقديم القروض، وتوفير وسائل الدفع (الشيكات، البطاقات البنكية، التطبيقات).
- **صناديق الاستثمار والتقاعد:** مؤسسات تجمع مدخرات الأفراد على المدى الطويل وتستثمرها في أسواق الأسهم والسندات لتوليد أرباح للمشتركين عند تقاعدهم.
- **شركات التأمين:** هي مؤسسات مالية متخصصة في إدارة وتحمل المخاطر التي قد يواجهها الأعوان الاقتصاديون الآخرون (العائلات، الشركات، أو الدولة) مقابل مبالغ مالية محددة.
- **البنوك الإسلامية:** هي مؤسسات مالية مصرفية تقوم بجمع الأموال واستثمارها في شتى المجالات الاقتصادية، مع الالتزام التام بأحكام الشريعة الإسلامية؛ حيث يرتكز عملها الأساسي على إلغاء نظام الفائدة (الربا) أخذاً وعطاءً، واعتماد مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، والارتباط المباشر بالأنشطة والسلع الحقيقية في السوق.
- **الخزينة العمومية:** هي الكيان الحكومي التابع لوزارة المالية الذي يتولى إدارة الأموال العامة للدولة. وظيفتها الأساسية هي تنفيذ الميزانية العامة؛ حيث تصب فيها جميع إيرادات الدولة، ومنها تخرج جميع نفقات الدولة.

2-4- قطاع الإدارة العمومية (القطاع الحكومي): هي عبارة عن مرافق عمومية مزودة بالوسائل المادية والبشرية والمالية لتقديم خدمة عامة للمواطنين وهي ضرورية في المجتمع لأنها تساهم في خلق القيمة المضافة

بطريقة غير مباشرة، وهي ضرورية في الاقتصاد الوطني لأنها بمثابة الجهاز الحي في المجتمع، ويصنف هذا القطاع وفق المعايير التالية:

2-4-1- حسب معيار النشاط :وهي الأعمال التي تقوم بها تنقسم إلى قسمين:

- إدارات مالية: تمارس نشاطها في مجال الاموال مثل: البنوك وشركات التأمين.
- المؤسسات غير مالية: تمارس نشاطاتها الخدمية مثل: الصحة والتعليم والشؤون الاجتماعية والشؤون الثقافية السياحية ...الخ.

2-4-2- حسب معيار المستوى: أي حسب أماكن تواجدها في الدولة فتنقسم إلى ثلاثة:

- الإدارة المركزية :تكون في أعلى الهرم الإداري مثل: رئاسة الجمهورية، الحكومة، الوزارات.
- الإدارات على المستوى الجهوي: مثل الولاية والمديريات المختلفة.
- الإدارات على المستوى المحلي: مثل البلدية ومصالحها المختلفة أو بعبارة أخرى الإدارات المرتبطة مباشرة بحياة المواطن.

2-5- قطاع العالم الخارجي (باقي العالم): يتمثل في الأعوان الاقتصاديين المتواجدين خارج الوطن الذين تربطهم علاقات اقتصادية مع الأعوان الاقتصاديين المقيمين في الدولة المعنية، وهذا بحكم انفتاح معظم الاقتصاديات على العالم الخارجي، الذي يمثل مجال لتبادل المنتجات وفق أسس وقواعد التجارة الدولية.

حيث تنشأ ما بين الدول عدة تعاملات اقتصادية، تأتي في مقدمتها المعاملات التجارية والمتمثلة في عمليات الاستيراد والتصدير، بالإضافة إلى المعاملات المالية والمتمثلة في انتقال الأموال والأصول المالية ما بين الدول في شكل قروض واستثمارات مباشرة وغير مباشرة، وتدون المعاملات الاقتصادية التي تقوم بها الدولة مع العالم الخارجي في جدول محاسبي يعرف بميزان المدفوعات.

وعليه يمكن القول إن أهم عناصر النشاط الاقتصادي لقطاع العالم الخارجي في النقاط التالية:

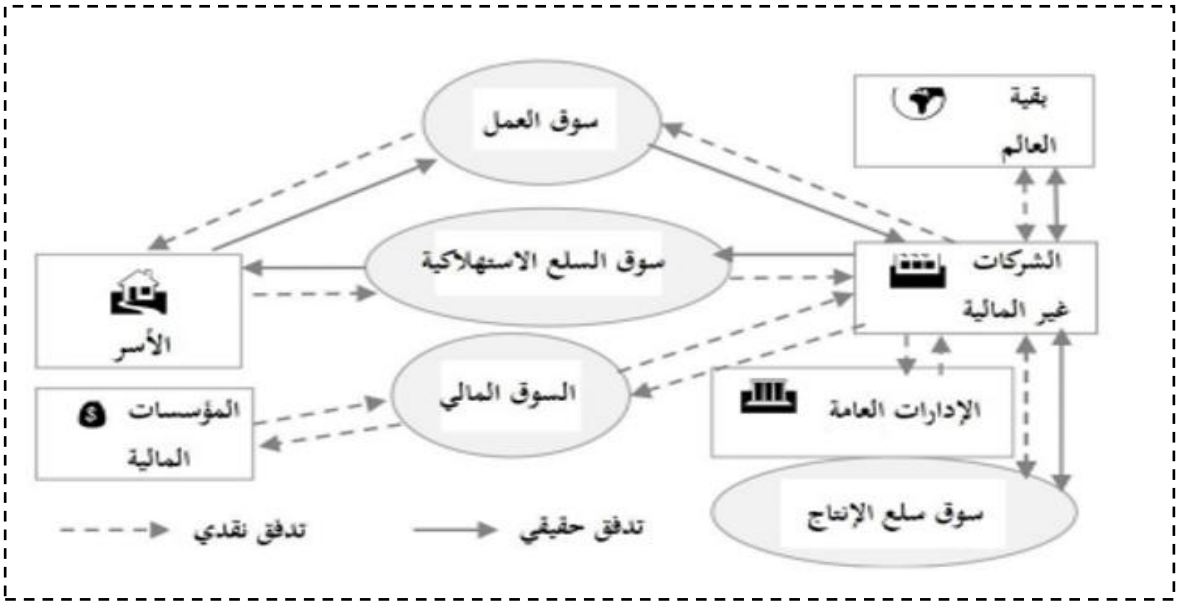
- تصدير واستراد السلع والخدمات.
- انتقال رؤوس الاموال من وإلى العالم الخارجي.
- توفير فرص عمل جديدة.
- تسديد الضرائب والرسوم الجمركية.
- تسديد الفوائد المالية إلى البنوك والمؤسسات المالية على الأموال المقترضة.
- استهلاك السلع والخدمات من أجل سيرورة نشاطها.

3- التدفقات الاقتصادية: هي حركات منتظمة ومتقابلة تتم بين مختلف الأعوان الاقتصاديين داخل الاقتصاد، وتعبر عن حركة السلع والخدمات وعناصر الإنتاج من جهة، وتبادل النقود المقابلة لها من جهة أخرى، وذلك خلال فترة زمنية معينة، بحيث تتمثل هذه التدفقات في نوعين رئيسيين[2]:

- **التدفقات الحقيقية أو المادية:** وهي حركة السلع والخدمات، أو العمل بين الأعوان الاقتصاديين.
- **التدفقات النقدية أو المالية:** وهي حركة الأموال (النقود) بين الأعوان الاقتصاديين، وهي في اتجاه معاكس للتدفقات الحقيقية.

بحيث يمكن توضيح المسار الاقتصادي لمختلف العلاقات بين الأعوان الاقتصاديين وما ينتج عنها من تدفقات اقتصادية، من خلال ممارسة أنشطتهم في الأسواق المختلفة، في الشكل الموالي.

شكل رقم (4-1): التدفقات بين الأعوان الاقتصاديون.



Source : Ute Nikolay, Initiation à l'économie et à la gestion d'entreprise, Walter de Gruyter publication, Berlin, German, 2016, p 21.

قائمة الهوامش والإحالات:

[1] المادة رقم 03 من القانون 04-02، المحدد للقواعد المطبقة على الممارسات التجارية، المعدل والمتم، وزارة التجارة، الجزائر، المؤرخ في 23 جوان 2004.

[2] HAMDI DJALILA IMENE, Cours complet en économie générale pour débutant, Ecole Supérieure des Sciences de Gestion ANNABA, Algérie, 2018-2019, p 60.

المحور الخامس:

السوق وآليات تحديد الأسعار.

تمهيد: يعتبر السوق المنفذ الأساسي لتصريف السلع والخدمات بالنسبة للمؤسسات، كما يُمثل المصدر الرئيس لاقتناء السلع والخدمات بالنسبة للمستهلكين، إذ يعد الإطار الذي يلتقي فيه العارضون (المنتجون) بالطالبين للسلع والخدمات (المستهلكين)، وتتعدد أنواع الأسواق تبعا لجملة من المعايير والعوامل المختلفة، فقد تصنف وفق التقسيم الاقتصادي، أو بحسب النطاق الجغرافي، أو تبعا لطبيعة السلعة، أو وفق طبيعة وهيكل السوق، ويترتب على هذا التباين في أنماط الأسواق اختلاف آليات تحديد الأسعار السوقية للسلع والخدمات، ولا سيما في تحديد السعر التوازني الذي يحقق درجة من الرضا لكل من المنتج والمستهلك.

1- مفهوم السوق: يعتبر السوق إطارا أساسيا لتنظيم عمليات التبادل بين البائعين والمشترين، وقد تطور مفهومه من سوق تقليدي مرتبط بمكان محدد إلى سوق حديث يتجاوز القيود المكانية بفضل التطور التكنولوجي ووسائل الاتصال، لذلك يمكن القول أنه يوجد مفهومين للسوق وهما:

- **المفهوم التقليدي للسوق:** هو الحيز أو المكان الذي يلتقي فيه بائعون للسلع أو الخدمات مع مشتريها، وهذا التعريف يركز على المكان أو الفضاء الذي يتم فيه التبادل نظرا لمحدودية وسائل الاتصال بين المشترين والبائعين.
- **المفهوم الحديث للسوق:** هو مجموعة من العلاقات المتبادلة بين البائعين والمشترين الذين تتلاقى رغباتهم في تبادل السلع والخدمات بحيث يكون الطرفين في اتصال مع بعضهم البعض نتيجة للتطور الكبير لوسائل الاتصال، والتكنولوجيا الرقمية خلال فترة زمنية معينة.

2- المتدخلون في السوق: يمكن تقسيم المتدخلين في السوق إلى فئتين، فئة المتدخلين في العرض وفئة المتدخلين في الطلب[1].

2-1- المتدخلون في جانب العرض: ويمكن حصرهم فيما يلي:

- **المنتجون أو العارضون:** وتشمل مجموعة المنتجين من المؤسسة ومنافسيها في السوق، ويسمح تحليل العرض للمؤسسة بالمتوقع مقارنة بمنافسيها من حيث الحصة السوقية، نوعية الزبائن وقدرات الإنتاج والتقدم التكنولوجي والصورة والسياسة التسويقية (المنتج، السعر، التوزيع، قوة البيع، الاتصال).
- **الموزعون:** وهي فئة وسيطة بين المنتجين والمستهلكين، تكون نظام التوزيع وتمارس ضغطا على المستهلكين باختيارها للمنتجات المباعة وترقية بعضها، وبالتالي وجب معرفة أعوان التوزيع من حيث عددهم وخصائصهم وأماكن تواجدهم وسلوكياتهم ومواقفهم تجاه المنتجين والمستهلكين.

2-2- المتدخلون في جانب الطلب: ويمكن حصرهم فيما يلي:

- **الواصفون:** يؤثر الواصفون على خيارات المستهلك وتعتبر المواد الصيدلانية أفضل مثال على ذلك كونها لا تباع إلا من خلال وصفة الطبيب، وفي بعض المنتجات يعتبر دور الواصف محددا نهائيا لقرار الشراء لذلك يجب أن يتضمن تحليل الطلب دراسة للواصفين لسلوكهم وطريقة تأثيرهم.
- **المشترون:** في أغلب الحالات لا يكون المشترون والمستهلكون نفس الأشخاص، لهذا السبب تظهر الأهمية البالغة للدراسة المفصلة للمستهلكين وسلوكياتهم في تحليل الطلب، كون هؤلاء هم العنصر المحدد للسوق وإليهم تتوجه كل أفعال المؤسسة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

3- العوامل المحددة لنطاق السوق: تختلف الأسواق من حيث نطاقها وحجمها فقد تكون سوقا محلية أو إقليمية، أو دولية، وهناك مجموعة من العوامل التي تحدد نطاق السوق، وتتمثل فيما يلي[2]:

- **نوع السلعة:** يتأثر نطاق السوق بشكل واضح بنوع السلع التي يتم التعامل بها، فالسلع التي لا يمكن الاحتفاظ بها لفترات طويلة خوفا من تعرضها للتلف فإنه بلا شك ستكون ذات نشاط محلي وعمليات تداولها بين البائعين والمشترين سيكون ضمن سوق محلي، بينما السلع الصناعية القابلة للتخزين دون الخوف من تلفها قد يتم تداولها في نطاق سوق دولي وعبر جميع أنحاء العالم.
- **العادات والتقاليد:** للعادات والتقاليد دو ار هاما في تحديد نطاق السوق، فإنه وبلا شك توجد الكثير من السلع لا يمكن تداولها والقيام ببيعها على مستوى دولي بسبب رفض المجتمعات لتلك السلع التي تعتبر بمقاييسهم الخاصة لا تتوافق مع عاداتهم وتقاليدهم، وبالتالي يتم التركيز على ترويج وبيع تلك السلع في أسواق محلية محددة تلاقي قبولا عاما من كافة فئات المجتمع.
- **سهولة الاتصال بين البائعين والمشتري:** إن تقدم الوسائل التكنولوجية المختلفة التي تساعد على تسهيل عملية الاتصال بين البائع والمشتري ذات أثر هام في زيادة النشاط الاقتصادي في الأسواق، فسرعة الاتصال والانتقال أدى إلى زيادة تنشيط المبادلات الاقتصادية المختلفة في مختلف أنواع الأسواق.
- **تكاليف النقل والتأمين:** إن ارتفاع نفقات النقل والتأمين لعدد من السلع يجبر المنتج على تحديد نشاطه في نطاق ضيق للنشاط الاقتصادي، ربما يكون في سوق محلي، أو كحد أقصى في سوق إقليمي.
- **التشريعات والنظم الاقتصادية:** تلعب التشريعات والنظم الاقتصادية دورا هاما في تحديد نطاق السوق، فقيام الدولة بفرض ضرائب مرتفعة على استيراد السلعة يعمل على الحد من انتشارها في أسواق أخرى، أو قد تعمل الدولة أيضا على فرض نظام الحصص ورخص الاستيراد، مما قد يكون له الأثر نفسه على كميات السلع وإمكانية نقلها إلى أسواق أخرى وبالتالي الحد من نطاق السوق.

4- أنواع الأسواق: في الواقع، يجدر التأكيد على أن الأسواق تتسم بالتعدد والتنوع، إذ تشمل أسواقًا حقيقية كأسواق السلع والخدمات، وأخرى مجردة مثل أسواق الصرف. كما تنقسم إلى أسواق رسمية منظمة وأخرى غير رسمية أو موازية غير منظمة. إضافة إلى ذلك، تضم الأسواق المالية بأنواعها المختلفة، وعلى رأسها السوق الأولية والسوق الثانوية، فضلًا عن وجود ما يُعرف في إطار الاقتصاد الكلي بالأسواق الثالثة، وهي:

- **سوق السلع والخدمات:** في هذه السوق يتم تداول السلع والخدمات أي ما يعرف بالتداول السلعي وهو الحركة المتواصلة للسلع والخدمات من المنتج إلى المستهلك.
- **سوق العمل:** هو مكان التقاء عارضي قوة العمل (الأفراد الراغبين في العمل) مع طالبي خدمة العمل (المؤسسات والإدارات) مثل: الوكالة الوطنية للتشغيل، مكتب تشغيل الشباب.
- **السوق المالي:** هو المكان الذي يلتقي فيه عارضوا الأوراق المالية مع طالبيها وينقسم إلى:
  - سوق رأس المال: يتم فيه تداول الأوراق المالية (السندات والأسهم) متوسطة وطويلة الأجل.
  - سوق النقد: يتم فيه التداول الأوراق المالية قصيرة الأجل.

5- أشكال (هياكل) السوق: تختلف الأسواق بعضها عن البعض الأخر تبعاً لاختلاف كل أو بعض عناصر السوق وهذه العناصر هي:

- البائعون.
- المشترون.
- السلعة محل التعامل.

فإذا اختلف عدد البائعون أو المشترون أو درجة تجانس السلعة من سوق إلى أخره ترتب على ذلك اختلاف في أشكال السوق والتي يمكن توضيحها كما يلي:

5-1- سوق المنافسة الكاملة: إن سوق المنافسة الكاملة هي حالة افتراضية بحتة وبالنسبة للاقتصادي تعني غياب قوة الاحتكار أي لا يستطيع أي مشروع (بائع) فردي أو مشتري فردي التأثير في أسعار السوق خلال عمليات البيع والشراء. ولتحقيق هذه الحالة الافتراضية لابد من توافر الشروط التالية:

- التجانس في وحدات السلعة :ويقصد بتجانس السلع أن تكون جميع الوحدات السلعية متشابهة ومتماثلة ومتساوية من حيث درجة الإشباع للرغبات.
- تعداد البائعين والمشترين: ويعني وجود عدد كبير جداً من البائعين والمشترين، وأن كل بائع ومشتري غير قادر على التأثير تأثيراً كبيراً على سعر السلعة في حالة تصرفه بمفرده.

- العلم الكامل بظروف السوق: ويعني المعرفة التامة بأحوال السوق السائدة، فيكون جميع المشترين لهم المعرفة التامة بأسعار السلعة في كل جزء من السوق، وفي التغيرات التي تحدث فيه.
- حرية الدخول والخروج من السوق: ويقصد به أن يكون في استطاعة أي بائع جديد راغب في إنتاج سلعة ما أن يدخل أو يخرج من السوق دون أي عائق قانوني أو اقتصادي وتشتمل حرية الدخول أيضا حرية الحصول على عناصر الإنتاج اللازمة لإنتاج السلع.

5-2- سوق الاحتكار التام: إن سوق الاحتكار هو حالة معاكسة تماماً لسوق المنافسة الكاملة، أن يكون الفرد المنتج في السوق الاحتكار مسيطراً تماماً على إنتاج سلعة معينة ليس لها بديل وبالتالي تكون له القدرة على تأثير في سعرها عن طريق التحكم في عملية إنتاجها. وهذه السوق تتميز بما يلي:

- وجود منتج واحد أو بائع واحد في السوق يقوم بالإنتاج.
- عدم توفير بديل تام لسلعة وهذا الوضع يساعد المحتكر في سيطرة على سعر السلعة من خلال تغير حجم الإنتاج.
- استحالة (لا توجد حرية) الدخول لهذه السوق أو الخروج منها.
- يمثل المنتج المحتكر المشروع والصناعة في آن واحد.

5-3- سوق المنافسة الاحتكارية: إن سوق المنافسة الاحتكارية هي حالة وسط بين النموذجين السابقين من الأسواق (سوق المنافسة الكاملة وسوق الاحتكار التام)، وتتميز سوق المنافسة الاحتكارية بالخصائص التالية:

- وجود عدد كبير من المنتجين ولكن هذا العدد يعتبر أقل مما هو موجود في حالة المنافسة الكاملة، وهذه الميزة تمنح هذا السوق صفة المنافسة.
- عدم تجانس السلع: يعني عدم وجود تجانس بين وحدات السلع التي يقوم المنتج بعرضها في السوق، فالمستهلك يستطيع أن يميز بين وحدات السلع وفقا للبائعين أو وفقا لدرجة الإشباع.
- عدم المعرفة التامة بظروف السوق.
- وجود نوع من السهولة للدخول والخروج من هذا السوق.
- إن التمايز بين السلع يتم من خلال طرق الدعاية والإعلان.

5-4- سوق احتكار القلة: إن هذا الشكل من الأسواق يقع بين الاحتكار التام والمنافسة الاحتكارية وتشمل هذه السوق بعض السلع التي يقوم بإنتاجها وبيعها عدد قليل جداً من المستثمرين كأسواق السيارات

وشركات النفط والحديد والصلب حيث يتركز إنتاجها بيد عدد قليل مع المشاريع .وسوق احتكار القلة تتميز بالخصائص التالية:

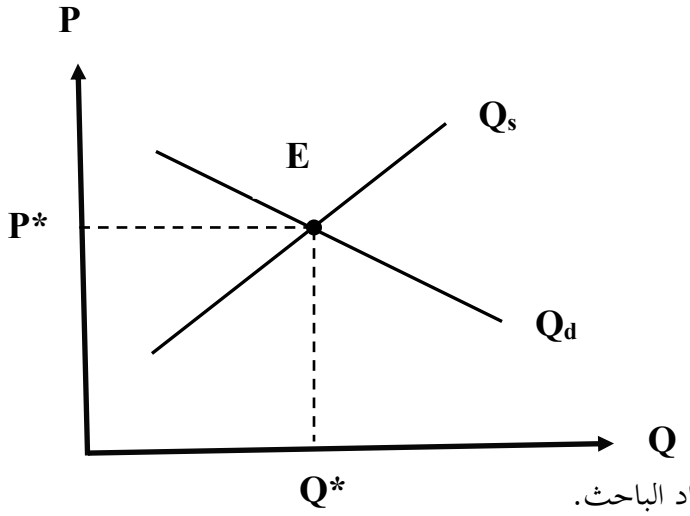
- وجود عدد قليل من المنتجين المسيطرين على الصناعة يؤثر نشاط كل منهم على الأخر.
- تكون السلعة المنتجة في هذه السوق أما متجانسة فتكون هناك منافسة سعرية أو غير متجانسة فتكون هناك منافسة غير سعرية.
- وجود قيود ومعوقات أمام المنتجين الجدد الراغبين بدخول هذه الصناعة، كبراءات الاختراع أو السيطرة على المواد الأولية الضرورية في الإنتاج.

6- توازن السوق: يعد توازن السوق من المفاهيم الأساسية في علم الاقتصاد، ويقصد به الحالة التي تتساوى فيها الكمية المعروضة من سلعة أو خدمة معينة مع الكمية المطلوبة منها عند مستوى سعري معين، بحيث لا يوجد فائض عرض أو فائض طلب في السوق. وفي هذه الحالة يتحقق ما يعرف بسعر التوازن وكمية التوازن، حيث يكون السوق في حالة استقرار نسبي.

ويقوم توازن السوق على تفاعل قوتين أساسيتين هما:

- **جانب الطلب (Q_d):** الذي يعبر عن رغبة المستهلكين وقدرتهم على شراء السلع والخدمات عند مستويات سعرية مختلفة .
- **جانب العرض (Q_s):** الذي يعبر عن رغبة المنتجين وقدرتهم على إنتاج وبيع السلع والخدمات عند مستويات سعرية مختلفة .

شكل رقم (5-1): توازن السوق



المصدر: من إعداد الباحث.

من الشكل السابق نلاحظ أن التوازن يتحقق عندما تتساوى الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة (**E**)، مما يترتب عنه الحصول على السعر الذي يحقق هذا التساوي، ويطلق عليه السعر التوازني (**P***)، بينما تسمى الكمية المتبادلة عند هذا السعر كمية التوازن (**Q***).

7- آليات تحديد الأسعار في السوق: تعتبر الأسعار في السوق من أهم العناصر الاقتصادية، إذ تحدد كمية السلع والخدمات المتبادلة وتؤثر في سلوك المنتجين والمستهلكين على حد سواء، وتتعدد طرق تحديد الأسعار بحسب هيكل السوق وطبيعة السلع، فمنها ما يحدده العرض والطلب، ومنها ما تتدخل فيه الدولة لحماية المستهلك أو المنتج، أو ما يحدده المنتج في حالات الاحتكار لتحقيق الربح.

7-1- تحديد الأسعار وفق آلية العرض والطلب: تعد هذه الطريقة الأساس النظري لتحديد الأسعار في الاقتصاد الجزئي، حيث يتحدد السعر عند نقطة التوازن بين العرض والطلب، بحيث:

- الطلب يعبر عن رغبة المستهلكين وقدرتهم على شراء سلعة معينة عند مستويات سعرية مختلفة.
- العرض يعكس الكميات التي يرغب المنتجون في بيعها عند تلك المستويات السعرية.
- سعر التوازن عندما تتساوى الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة.

7-2- تحديد الأسعار على أساس التكاليف (التسعير بالتكلفة): في هذه الطريقة يتم تحديد السعر انطلاقا من تكلفة الإنتاج، حيث يضيف المنتج هامش ربح معينا إلى التكلفة الكلية، بحيث:

- تشمل التكاليف كل من التكاليف الثابتة (مثل: الإيجار، الآلات، الرواتب)، والتكاليف المتغيرة (مثل: المواد الأولية، الطاقة، النقل).
- السعر يمثل التكلفة الكلية مضاف إليها هامش الربح.

7-3- تحديد الأسعار حسب المنافسة: تعتمد هذه الطريقة على أسعار المنافسين بدلا من التكاليف أو الطلب فقط، أو ما يعرف بالتسعير التنافسي الذي يعتمد على أسعار المنافسين السائدة في السوق، خاصة في الأسواق ذات المنافسة الشديدة، والمنتج يحدد السعر كما يلي:

- السعر يكون مساويا لسعر السوق.
- السعر يكون أقل من سعر السوق لجذب المستهلكين.
- السعر يكون أعلى من سعر السوق، وهذا في حالة تميز السلعة.

7-4- التسعير الإداري أو القانوني (تدخل الدولة): وهنا تتدخل الدولة لتحديد الأسعار لحماية الاقتصاد أو الفئات الاجتماعية، من خلال ما يعرف بالتسعير الجبري الذي تتدخل الدولة فيه لتحديد الأسعار، إما بوضع حد أقصى أو حد أدنى للأسعار، بهدف تحقيق ما يلي:

- حماية المستهلك خاصة فيما يتعلق بالسلع الأساسية (كالغذاء، الطاقة، النقل).
- حماية المنتجين لاسيما في القطاعات الفلاحية، حيث تتعرض الأسعار لتقلبات حادة.
- مكافحة الاحتكار ومنع استغلال القوة السوقية من طرف بعض المؤسسات.
- ضمان الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي خصوصا في فترات الأزمات أو التضخم.
- توجيه النشاط الاقتصادي من خلال تشجيع أو الحد من استهلاك بعض السلع.

7-5- التسعير الاحتكاري: في حالة الاحتكار أو احتكار القلة، يتمتع المنتج بقدرة كبيرة على التحكم في السعر.

وذلك من أجل تحقيق الأهداف التالية:

- تعظيم الربح.
- التحكم في السوق.

بناءا على ما سبق يمكن القول كملخص أن الأسواق تختلف فيما بينها حسب هيكلها وخصائصها الأساسية، حيث يؤثر عدد البائعين والمشترين، وطبيعة السلعة، وحرية الدخول والخروج، والقدرة على التحكم في السعر على طريقة عمل السوق، يوضح الجدول التالي هذه الاختلافات بين أنواع الأشكال الرئيسية.

جدول رقم (5-1): مقارنة بين أشكل السوق وأهم شروطها.

شكل السوق	عدد البائعين والمشترين	طبيعة السلعة	حرية الدخول والخروج	القدرة على التحكم في السعر
سوق المنافسة الكاملة	عدد كبير جدا.	متجانسة ومتماثلة.	حرية مطلقة.	لا قدرة على التحكم (السعر يحدده السوق).
سوق الاحتكار التام	بائع واحد.	فريدة وليس لها بديل.	استحالة مطلقة.	قدرة مطلقة على تحديد السعر.
سوق المنافسة الاحتكارية	عدد كبير نسبيا.	مختلفة وغير متماثلة.	حرية نسبية.	قدرة محدودة على التحكم بالسعر.
سوق احتكار القلة	عدد قليل من المنتجين.	متجانسة أو مختلفة.	دخول محدود (قيود وصعوبات)	قدرة كبيرة على التحكم بالسعر.

المصدر: من إعداد الباحث.

قائمة الهوامش والإحالات:

[1] محمد شعباني وآخرون، دراسة السوق كأداة لتحقيق اليقظة الاستراتيجية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، المجلد 02، العدد 03، جامعة المدية، 2015، ص 126-127.

[2] محمود الوادي وآخرون، مرجع سابق ذكره، ص 180-181.

المحور السادس:

النقـــــــود.

تمهيد: تعد النقود ظاهرة اجتماعية مركبة ومتعددة الأبعاد، الأمر الذي يقتضي دراستها من خلال تتبّع تطوّرها التاريخي، وما رافق هذا التطوّر من تغيّر في أشكالها وخصائصها، وانعكاس ذلك على وظائفها الاقتصادية وعلى التنظيمات المؤسسية التي تكفل أداءها لمهامها، ويُفضي هذا المسار في مجمله إلى تحديد مجموعة وسائل الدفع التي يمتلكها الاقتصاد في فترة زمنية معيّنة، إلى جانب العوامل المؤثّرة فيها.

1- تعريف النقود: اختلف الاقتصاديون في طبيعة النقود وتعريفها، وأتوا في ذلك بعدد من النظريات والآراء حول هذا الموضوع، إلا أنهم يتفقون جميعا على تعريفها بالنظر الى وظائفها ويأتي الاختلاف بينهم من اقتصارهم على ذكر وظيفة أو وظائف دون الأخرى أو من تغليبهم لإحدى أو لبعض هذه الوظائف على الأخرى من حيث الأهمية، لذا يعتبر تقديم تعريف نهائي ودقيق للنقود أمر ليس يسيرا، لأنه سيواجه الكثير من العقبات والاختلافات لأن فضاء عمل النقود هي الحياة العملية وليس أمرا مجردا كما أن مفهوم النقود دائم التطور والتغير باستمرار.

فيرى بينو (R.Penau) أن النقود هي مجموع وسائل الدفع المستعملة لإتمام كل المدفوعات على كامل الإقليم[1] ،أما الاقتصادي روبرتسون (D.H.Robertson) يرى أن النقود هي كل ما يقبل عموما في الدفع مقابل السلع أو في الإبراء من جميع التزامات الأعمال[2]، كما عرفت النقود بأنها أي شيء شاع استعماله و تم قبوله عموما كوسيلة مبادلة أو كأداة تقييم[3]، و عرفها الاقتصادي هنري غيتون (Henri Guitton) في كتابه النقود بأنها هي أساسا أداة أو وسيلة تعطي في النهاية لحائزها بالمعنى الاقتصادي قوة شرائية و بالمعنى القانوني وسيلة تحرير ووسيلة تصفية أو تسديد الديون، و بالتالي نلاحظ أنه يمكننا أن نصنف التعريفات في اتجاهات ثلاثة وهي:

1-1- الاتجاه الأول: يعتبر النقود سلعة مثل السلع الأخرى وهذا يرجع إلى سببين:

- إن النقود تاريخيا مرت بعدة تطورات فبدأت بسلعة إلى أن صنعت من الذهب والفضة التي تستخدم في أشياء يحتاجها الإنسان.
- إن النقود تحتوي على منافع مثل بقية السلع فهي تؤدي خدمات للإنسان من خلال وظائفها.

1-2- الاتجاه الثاني: أما أصحاب هذا الاتجاه فيميلون إلى تعريف النقود بوظائف النقد الأصلية فقط وخاصة وظيفتا وسيط للتبادل ومقياس للقيم وفي هذا الاتجاه يمكن أن تعرف النقود على أساس هاتين الوظيفتين الأصليتين وذلك بأن النقود هي أي شيء يتمتع بقبول عام كوسيط للتبادل وكمقياس للقيم، وهذا الاتجاه في التعريف يركز على ما يلي:

- لا يستثني من النقود أي شيء، بل يشمل النقد كل ما يلاقي قبولا عاما لدى المجتمع.
- يركز أيضا التعريف على القبول العام وليس القبول الخاص والقبول في جميع الظروف العامة وليس في ظروف معينة استثنائية.
- أيضا يركز التعريف على الوظيفتين الأصليتين (وسيط للتبادل، مقياس للقيم).

1-3- الاتجاه الثالث: تعرف النقود على أساس قيامها بكل الوظائف وبالتالي فعندهم النقود هي أي شيء يكون أداة للتبادل ومقياس للقيم ومخزن للقيم ومعيار للمدفوعات الآجلة وفي هذا التعريف نرى أنه خرج من الإطار النظري في تعريف النقد إلى الإطار العملي، وبالتالي فإن كل أشكال النقود يجب أن تؤدي هذه الوظائف، وأن قبول الأفراد بأن يكون أي شيء يقوم بهذه الوظائف مجتمعة هو نقودا، أما الشيء الذي لا يؤدي هذه الوظائف لا يعتبر نقودا.

ولما صعب عرض تقديم تعريف واحد متفق عليه للنقد، كان لزاما تقديم مجموعة تعاريف مصنفة وفق مداخل خاصة، تراعي الجوانب القانونية والاقتصادية والوظيفية كما يلي[4]:

- **المدخل القانوني لتعريف النقود (تعريف مؤسسي):** تعبر النقود عن مجموعة من آليات القانون العام المقبولة والمستعملة حاليا في بلد ما، ونعني بذلك كل شيء يلقى القبول العام في التبادلات.
- **المدخل الوظائفي لتعريف النقود:** وهو تعريف شائع، ويعني أنه لا يبرر وجود النقد إلا ما يمكن أن يؤديه من وظائف، أي يجسد القدرة الشرائية لحاملة لشراء السلع والخدمات.
- **المدخل النظري المجرد لتعريف النقود:** ويسمى أيضا بالمدخل التبادلي، ويركز على الجانب المحاسبي أو القياسي للنقد، بحيث تتمكن من معرفة مختلف نسب التبادل بين السلع والخدمات، أي يقيس القيمة التبادلية للسلع والخدمات كما يقيس أيضا حجم العمل المبذول في المجتمع.
- **المدخل المادي الملموس لتعريف النقود:** يسميه البعض بمدخل السيولة، حيث يعتمد على الدخل على المدخل السابق، ويعتبر النقد شيئا ماديا ملموسا أي يعبر عن المعنى الضيق للنقد (النقود القانونية) ويهمل النقود الائتمانية (الكتابية وأشباه النقود)، ورغم أن الأخيرة غير ملموسة (حسابات) فإن قيمتها ملموسة، وبالتالي عرفوا النقود بأنها "كيان مادي ملموس فقط".

ومن خلال ما سبق يمكن تقديم تعريفا للنقود سواء من حيث وظائفها أو دورها في الاقتصاد المعاصر، على أنها: **المقابل لكل الأنشطة، وهي أداة دفع ووسيلة تبادل ومخزن للقيمة ومقياس لها، تمنح لحائزها قوة**

شرائية (معنى اقتصادي) تمكنه من تلبية كل حجاته، كما تمثل حقا (معنى قانوني) يمكن صاحبه من إطفاء الدين وإبراء الدين، وذلك لما تتميز به النقود من قوة إجبارية تلقى القبول العام لدى جميع أفراد المجتمع.

2- خصائص النقود: إن النقود كظاهرة اجتماعية لارتباطها بعلاقات التبادل بين الأفراد والجماعات، ولا يمكن استعمالها خارج هذا الإطار. كما تمثّل أحد مظاهر السيادة الوطنية ذات الجذور التاريخية، الأمر الذي يقتضي توافر مجموعة من الخصائص والمعايير التي تمكّنها من أداء وظائفها بكفاءة، ويمكن إجمالها فيما يلي:

- **التمتع بالقبول العام من كافة أفراد المجتمع الذي تستخدم فيه:** أي يكون لها صفة العمومية، سواء كان هذا القبول اختياريا، والذي يؤسس على ثقة الأفراد في قيمة وحدات النقد ذاتها، أو كان إجباريا عندما تتدخل الدولة وتفرض الصفة القانونية على نوع معين من النقود ويصبح بذلك ملزما للجميع ومبرئا للذمة بل ويتعرض كل من يرفضها إلى عقوبات يحددها القانون.
- **التمتع بثبات نسبي في قيمتها:** وهذه نتيجة طبيعية لارتباط المعاملات بعنصر الزمن، وتبدو أهمية هذه الخاصية فيما يتعلق بوظائف النقود كمقياس للقيم وباعتبارها مخزنا للقيمة وكأداة للمدفوعات الآجلة أكثر منها بالنسبة إلى وظيفتها كوسيط في المبادلات، ويؤدي عدم الثبات إلى فقدان الثقة مما يترتب عليه اضطراب في المعاملات، وكنتيجة لهذه الخاصية، تأخذ النقود شكل الأصول أو الحقوق على السلع الحالية والمستقبلية[5].
- **القدرة على إبراء الذمة:** تعد النقود من أهم الوسائل المستخدمة في تبرئة الذمة، فعندما يسدد المدين لدائنه القيمة المستحقة عليه فإن الدين ينطفئ حالا، ولذلك اكتسبت النقود هذه الصفة أمام أي نوع من أنواع الالتزامات المالية التي قد تنشأ بين مختلف الأعوان الاقتصادية، وهي تستمد قدرتها في تحقيق ذلك من قوة القانون، بإلزام مختلف الأطراف المتعاملة قبولها، كوسيلة للدفع والوفاء بالديون من جهة، ومن جهة أخرى من ثقة هذه الأطراف بالجهة التي تقوم بإصدارها، كالبنك المركزي، المعزز بأجهزة السلطة التي تراقبه.
- **السيولة:** حيث يستخدم حائز النقود في الوفاء بالتزاماته أو في شراء ما يحتاج إليه من سلع وخدمات، فهي تعتبر قوة شرائية عامة تستخدم في الحصول على السلع والخدمات المختلفة أو على غيرها من الحقوق، أي يمكن أن تتحول إلى أية سلعة أو خدمة في أي وقت بسهولة ودون خسارة في قيمتها، فالسيولة هي قابلية الأصل للتحويل إلى النقود بسهولة وسرعة بدون خسارة، فالنقود هي أصل كامل السيولة أو هي السيولة ذاتها [6].

وهناك صفات ثانوية تكمن في جوهر الشيء المستخدم كنقود وهي صفات تسهل أداء النقود للوظائف التي ذكرناها، وهذه الصفات يمكن أن نستخرجها من صعوبات المقايضة وهي:

- **سهولة الحمل والنقل:** كان من صعوبات المقايضة أن الفرد المتبادل يكون أحيانا مضطرا إلى الاحتفاظ بكمية كبيرة من سلعة ما يصعب حملها ونقلها وتخزينها وبفضل اختراع النقود أصبح وبالإمكان حمل ونقل قوة شرائية كبيرة في صورة أوراق نقدية لا يكلف حملها أي نفقات ويتمتع حاملها بقوة شرائية تنتقل معه في كل مكان وزمان.
- **التجانس:** يشترط في النقد أيضا بأن يؤدي وظائفه بشكل جيد أن يكون متجانسا وهذا يعني أن وحدات النقد متماثلة وتكون كل وحدة من وحداتها بديلا تاما للأخرى ولا يكون لدى الفرد تفضيل لوحدة نقدية على أخرى، أي أنه عندما يقرض شخص مبلغا من النقود لشخص آخر فإنه لا يشترط عليه ردها بعينها ولكنه يقبل ردها بالمثل.
- **القابلية للتجزئة:** لكي تؤدي النقود وظائفها في جميع الحالات وخاصة حالة تبادل السلع المنخفضة الثمن يجب أن تكون النقود قابلة للتجزئة إلى وحدات صغيرة مناسبة لتسهيل المعاملات الصغيرة وتغطي كل أنواع السلع الموجودة في التداول ومثل ذلك أن نجد الدينار الجزائري يقسم إلى 100 سنتيم أو الدولار الأمريكي ينقسم إلى 100 سنتا الخ.
- **الصلابة وصعوبة التلف:** من الشروط الواجب توفرها في الشيء المختار كنقد هو مقاومته للتلف ويكون معمرا نسبيا لأن النقود تتداول بشكل كبير، فهي تنتقل من يد إلى أخرى أثناء عمليات التبادل، يجب ألا يحدث عليها تغيرا كبيرا على جوهرها نتيجة انتقالها واستعمالها، ولذلك فليست كل المعادن مناسبة لأن تكون نقودا.
- **الندرة النسبية:** عندما يتخذ أي شيء مختار نقدا فإن قيمته النقدية يجب أن تعادل قيمته السلعية في السوق، ولكن هذا يتأثر بعاملي العرض والطلب لمعدل تبادله بالسلع الأخرى يعني بندرته النسبية، وبالتالي فإن النقد يجب أن يكون مصنوعا من مادة لا يتأثر سعرها بالانخفاض والارتفاع من لحظة لأخرى نتيجة تغير عرضها، لأن قلة عرضها يرفع من قيمتها وزيادته يخفض من قيمتها [7].
- **أداة عامة غير محددة وليست مخصصة:** وهذه الخاصية تميز النقد عن غيره من الأوراق مثل سند الشراء أو تذكرة أو بطاقة هاتف لأنه عندما يكون لدينا تذكرة سفر أو تذكرة مطعم أو بطاقة هاتف تكون لهذه

الأدوات قوة شرائية، ولكنها مخصصة لغرض معين، ومن ثم فهي ليست عامة ولا نهائية وبالتالي تتمتع النقود بخاصية عدم التخصيص.

- **أداة نسبية في فضاء إقليمي محدد:** إن خاصية التعميم للنقود ليست مطلقة، فهي أداة تسديد أو شراء في مساحة معينة إقليميا لأن لكل دولة نقودها ولكن مع ظاهرة العولمة المالية يمكن لبعض العملات أن تكون عالمية التداول كالدولار مثلا.

3- أنواع النقود: عرفت النقود تطورًا تدريجيًا رافق تطور الحياة الاقتصادية، حيث تعددت أشكالها تبعًا لطبيعة النظم الاقتصادية ودرجة تطور المؤسسات المالية، وقد انتقلت من وسائل تبادل بسيطة إلى أشكال أكثر تنظيمًا وتعقيدًا، شملت النقود السلعية والمعدنية والورقية، ثم النقود المصرفية والإلكترونية، بما يلبّي متطلبات المعاملات الاقتصادية الحديثة.

3-1- النقود السلعية: أمام عيوب نظام المقايضة لجأ الأفراد إلى استخدام إحدى السلع الواسعة الانتشار كنقود تقوم بمهمة الوسيط في المبادلات، وقد اختار كل مجتمع كوسيط في المبادلات أو كنقود تلك السلعة التي تنال فيه أهمية خاصة وتتمتع بقيمة عالية وتحوز على أكبر تقدير من كل أفراده، وقد كان من الطبيعي في بادئ الأمر أن يكون هذا الوسيط بدوره سلعة استهلاكية فهي الماشية من أبقار وأغنام بين القبائل الرحل، وهي القمح عند قدماء المصريين، وهي الحرير في الصين، إلخ.

ويمكن أن يعبر عنه بالصيغة التالية :(س ⟸ ن ⟸ س) أي (سلع – نقود – سلع)

إن التفسير الاقتصادي لهذه المعادلة يتمثل في استخدام سلعة موحدة كمقياس لقيم السلع الأخرى وكأساس للمقارنة، من شأنه أن يحقق التوازن بين مختلف أثمان السلع.

3-2- النقود المعدنية: تدرجت البشرية في اكتشاف خصائص النقود لاستخدامها في المبادلات فمن مرحلة المقايضة إلى مرحلة النقود السلعية إلى مرحلة النقود المعدنية، كما أن الوصول إلى مرحلة النقود المعدنية بدأت باستعمال معادن عديدة مثل الحديد، النحاس، البرونز، إلا أن هذا لم يلبث كثيرا حتى تم الاهتداء للمعادن النفيسة (الذهب، الفضة) لاستخدامها كنقود في التبادل وهذا نظرا لما تتمتع به هذه المعادن من مميزات أهمها[8]:

- خفة الوزن وارتفاع القيمة.
- صالحة للتخزين والادخار.

- يعتبر الذهب والفضة من المعادن المتجانسة فالقطع المتساوية منها يكون لها قيمة واحدة، بحيث تكون سهلة التحديد كوسيلة للدفع ووحدة الحساب.
- تتميز هذه المعادن بقابليتها للتجزئة دون أن تتعرض قيمتها للتدهور.
- التميز بالثبات النسبي في قيمتهما لفترة كبيرة نسبيا، وذلك نتيجة الندرة النسبية التي يتميزان بها وضعف المستخرج منهما، وهو ما يجعل قيمتهما ثابتة نسبيا.

3-3- النقود الورقية: تعتبر النقود الورقية الشكل الحديث للنقود الذي تتطلبه مراحل التطور الاقتصادي والاجتماعي، ولقد بدأ استعمال هذا النوع من النقود في عهد النقود السلعية والتي كانت على شكل سندات تثبت ايداع العملات الذهبية والفضية .وتختلف النقود الورقية عن النقود السلعية في أنها ليست ذات قيمة ذاتية (مثل المعدن النفيس) بل أن قيمتها تتحدد حسب قوة الابراء التي يحددها لها قانون الدولة التي تصدرها [9].

مع التطور الاقتصادي ازدادت أهمية هذه الأوراق في المعاملات الاقتصادية فقد دخلت الدولة في عملية الإصدار وجعلها في يد مؤسسة وحيدة تسمى بالبنك المركزي .مع احتفاظ هذه الأوراق بالقابلية للتحويل أو الاستبدال بالذهب، وبعد الحرب العالمية الأولى والأزمة الاقتصادية ازدياد الإنفاق الحكومي وإصدار الأوراق بدون رصيد مما ادى إلى الارتفاع المستمر للأسعار نتيجة الكمية الزائدة من الأوراق النقدية، حيث بدأ الناس يطالبون باستبدال أوراقهم بالذهب وهنا تدخلت الدولة وألغت قابلية التحويل، وبذلك أصبحت النقود الورقية تكتسب قيمتها فقط من الصيغة الإلزامية التي اكتسبتها بقوة القانون، وبالتالي فكل ورقة لها قيمتها الإسمية ولها مقابل من الذهب لدى البنك المركزي كغطاء يضمن هذه العملية.

3-4- النقود الائتمانية (نقود الودائع): بعد ظهور النقود القانونية وانتشار استعمالها ظهر تطور أخر في طريقة دفع القيم للسلع والخدمات وتسديد الديون، والمتمثل في استعمال الشيكات كأداة بديلة للنقود القانونية، فعندما يقوم البنك بقبول الودائع فإن النقود القانونية تتحول الى نقود ودائع وبنفس القيمة، فلا يحصل أي تغير في كمية النقود المتداولة، لأن المودع يستطيع أن يسحب أي مبلغ منها ويحوله الى عملة في اي وقت يشاء باستخدام الشيكات، وبتطور العمليات البنكية ظهر نوع أخر من الودائع وهو ما يدعى بالودائع المشتقة، وهذه الودائع لا تنتج عن ايداع فعلي للنقود وإنما تنتج عن طرق منح القروض من قبل البنوك، بحيث تقوم البنوك عند منح قرض لأي شخص أو مؤسسة بإيداع مبلغ القرض في حساب ذلك الشخص أو المؤسسة، وبذلك يستطيع ذلك الشخص او تلك المؤسسة تحويل المبلغ باستخدام الشيكات الى نقود قانونية،

وهذا ما يعرف بعملية" خلق النقود "والتي يطلق عليها النقود المصرفية والتي تتمثل في الودائع الرئيسية والودائع المشتقة [10].

وعليه يمكن القول بأن نقود الودائع هي عبارة عن الحسابات التجارية والودائع تحت الطلب التي يحوزها الأعوان الغير ماليين وتنتقل ملكيتها عن طريق الصك، أما الودائع تحت الطلب فهي ودائع توضع لدى البنك ولا يمكن لصاحبها أن يطلبها في أي لحظة بل عليه انتظار تاريخ الاستحقاق وبالتالي لا يمثل نقودا ائتمانية.

3-5- النقود الالكترونية: هنالك عدة تعاريف للنقود الالكترونية فقد عرفها البعض بأنها دفع أو تحويل الودائع المدخلة والمعالجة الكترونيا ضمن أنظمة البنوك الالكترونية غير أن هذا الملاحظ على هذا التعريف أنه يتطرق إلى وسيلة تحويل القيمة الكترونيا دون أن يتطرق إلى تعريف القيمة النقدية نفسها، وهناك من عرف النقود الالكترونية على أنها عبارة عن سلسلة من الأرقام التي تعبر عن قيم معينة تصدرها البنوك التقليدية أو الافتراضية لمودعيها ويحصل هؤلاء عليها في صورة نبضات كهرومغناطيسية على كارت ذكي أو على القرص الصلب غير أن هذا التعريف، وإن كان مستوفيا للمعنى الفني والمادي للنقود الالكترونية، ينقصه الجانب الموضوعي في تعريف النقود الالكترونية.

مما تقدم يمكننا أن نعرف النقود الالكترونية بأنها عبارة عن قيمة نقدية بعملة محددة تصدر في صورة بيانات الكترونية مخزنة على كارت ذكي أو قرص صلب بحيث يستطيع صاحبها نقل ملكيتها إلى من يشاء دون تدخل شخص ثالث. وهناك عدة اشكال للنقود الالكترونية والمتمثلة فيما يلي[11]:

- **بطاقات الدين:** وهي بطاقات الكترونية تمكن المستهلكين من شراء ما يلزمهم من خلال تحويل الاموال الكترونيا من حساباتهم في البنك الى حساب التاجر، وتستعمل هذه البطاقات في اماكن عدة تقبل التعامل بهذه البطاقات مثل اسواق السوبر ماركت التي تمتلك جهازا خاصة يسمى قارئ البطاقة عند نقطة الصندوق، حيث يتم ادخال البطاقة في هذا الجهاز ليقوم بخصم قيمة المشتريات من حساب المشتري ويحولها الى حساب التاجر.
- **بطاقة القيمة المخزونة:** هذه البطاقة يشبه بطاقة الدين، ولكن تختلف عنها في أن قيمة النقد بها محددة وثابتة، على خلاف بطاقة الدين التي قيمة النقد بها غير محددة وأنها حسب رصيد حساب المشتري، وفي بعض الحالات يمكن أن يكون الرصيد مدين في حدود معينة، ويعرف هذه البطاقات كذلك بالبطاقات الذكية.

- **النقد الالكتروني:** وهي شكل من أشكال النقود الإلكترونية التي يمكن أن تستعمل على شبكة الاتصالات لشراء السلع والخدمات، حيث يحصل المستهلك على النقد الالكتروني من خلال فتح حساب مع بنك له روابط بالأنترنت.
- **الشيكات الالكترونية:** تسمح الشيكات الالكترونية لمستعملي الانترنت أن يدفعوا قوائمهم مباشرة عبر الانترنت دون ارسال شيكات ورقية، عن طريق ارسال الشيك الالكتروني إلى الطرف الاخر الذي بدوره يرسله إلى البنك الذي يتعامل معه، وفي اللحظة التي يؤكد فيها البنك المستلم لذلك الشيك الالكتروني ويكون شرعيا يحول النقود من حساب البنك الاصلي الى حساب المستلم.

4- وظائف النقود: إن نشأة النقود جاءت للتغلب على صعوبات نظام المقايضة ولتيسير عمليات التبادل التي ازداد حجمها، وبالتالي ليست غاية في حد ذاتها لأنها ارتبطت بالوظائف التي تؤديها، وهي تختلف من حيث المصدر والهدف وإطار التطبيق، فهنالك الوظائف التقليدية والوظائف الحديثة أكثر عمومية والمرتبطة بالنشاط الاقتصادي الذي تطور في الاقتصاد المعاصر.

4-1- وظائف النقود التقليدية: تعتبر النقود أداة هامة في التجارة وهي الوسيلة المثلى لتحقيق سرعة التداول والنقود هي أكثر الأموال تداولا وأشدها سيولة، هذا وتقوم النقود بأربعة وظائف رئيسية هامة وهي:

4-1-1- النقود كوحدة لقياس القيمة: إحدى وظائف النقود أنها تعتبر أساس القيمة أو وحدة للتحاسب أي أنها تقيس لنا القيمة الفعلية للسلع والخدمات، هذا وتقوم كل دولة بتحديد سعر السلعة أو الخدمة بعدد من الوحدات النقدية المتعامل بها في هذه الدولة، وتوجد هنا ثلاث مقايس:

- قياس طبيعي: أي محاولة تقييم السلع والخدمات بأوزانها المادية، كأن تستخدم ساعات العمل لقياس الخدمات، أو كوحدة الطول (م) أو الوزن (كغ)، وهنا لا نراعي العلاقة التبادلية لعدم تجانس وحدات التقييم.
- قياس سلعي تبادلي: أي محاولة قياس قيمة كل سلعة بالنسبة للسلع الأخرى وبطريقة مباشرة، كأن يقال مثلا أن 05 ساعات من العمل = قميص واحد = قنطار واحد من القمح الخ، وقد رأينا ذلك عند دراستنا لنظام المقايضة.
- القياس النقدي أو القيمي: أي استخدام النقود كمقياس للقيمة ووحدة للمحاسبة، فعدد الوحدات النقدية اللازمة للحصول على السلعة أو التي تستبدل بها السلعة تعتبر ثمنا أو قيمة لهذه السلعة، وحيث أن النقود تعتبر وحدات قياس مشتركة لقياس قيم جميع السلع، فنحن نستطيع المقارنة بين القيم النسبية

لمختلف السلع عن طريق تقدير عدد الوحدات النقدية اللازمة للحصول على كل سلعة، بحيث أن ميزة التقييم النقدي بالنسبة إلى غيره من الطرق لقياس السلع تتمثل في:

- تبسيطه للمعاملات وتوحيده لأداء القياس.
- إن وحدات القياس الطبيعي تستخدم أساسا لقياس الحجم الطبيعي لا القيمي للأشياء، وهي ثابتة وإن حدث وتغيرت فإن ذلك يثير اضطرابا وغموضا شديدين.
- كما أنها يمكن أن تخضع لتقلبات ذاتية، أي يصبح لها قوة شرائية مرتفعة أو منخفضة، تبعا لتغير الظروف الاقتصادية الخاصة بالسلع.
- إن القياس النقدي يجنبنا المشاكل التي تعترض التحليل الاقتصادي الكلي نتيجة أن عناصر الإنتاج (العمل، الموارد الأولية، الآلات .... إلخ) غير متماثلة الخصائص، فضرورة تحقيق نوع من التماثل يستدعي إدخال عنصر مشترك يتمثل في الأثمان النقدية لهذه العناصر، وبذلك تتحول العملية من صورتها الفنية إلى صورتها الاقتصادية.
- النقود تسمح بترجمة التغيرات في قيم السلع.

4-1-2- النقود كوسيط في المبادلة: وهذه هي الوظيفة الثانية للنقود. ارتبطت تاريخيا بإنهاء نظام المقايضة، ونجاحها يتوقف على توافر خاصية العمومية أو القبول العام، وهي مهما اختلفت مسمياتها " وسيط للمبادلة، أداة للمدفوعات، أداة للتبادل " فهي تقوم بنفس الدور. ولكن قيام النقود بهذه الوظيفة قد أدى الى أن تظهر خلال عملية المبادلة مرحلة جديدة لم تكن موجودة في نظام المقايضة، وهذه المرحلة هي امكان الاحتفاظ بالنقود فترة من الزمن بين اجراء عملية البيع وعملية الشراء[12]، فأي عملية تبادلية من شراء أو بيع تقديم خدمة أو الحصول عليها تفترض دائما تنازلا أو تضحية مقابل عائد، وبين مرحلة التنازل والحصول نجد وسيطا، هذا الوسيط يتمثل دائما في وحدات النقد.

ولقد نتج عن استخدام النقود كوسيط للتبادل مجموعة من المزايا[13] :

- سهولة التبادل: بعد ما كانت تتميز المبادلات بالصعوبة أصبح الأمر سهلا وقد أدى ذلك إلى اختزال الوقت والجهد الذين كانت تتطلبهما عملية المقايضة وهو ما زاد في تشجيع الأفراد على زيادة التخصص وتقسيم العمل من أجل زيادة الإنتاج واتساع حجم المعاملات دون الخوف من عوائق التبادل وتصريف الفائض من الإنتاج.

- ازدياد حرية الأفراد في اكتساب القوة الشرائية: لما كانت النقود قوة شرائية عامة فقد جعلت الأفراد يتمتعون بحرية الاختيار الواسعة، بحيث يمكن لحامل النقود أن يقوم بعمليات شراء في أي وقت يريد وفي أي مكان كان وفي اكتساب أي سلعة يريد، وهو ما كان يفتقده في نظام المقايضة التي كانت تفرض عليه شروطا صعبة في عملية التبادل.
- زيادة حجم التداول للنقود: في ظل نظام المقايضة لا يمكن لأي سلعة مهما كانت خصائصها أن تتداول بالشكل وبالحجم الذي عرفته النقود، فقد زاد الإقراض والاقتراض وزادت كميات الإنتاج، وأصبحت النقود متداولة لكونها تتمتع بقوة إبراء غير محدودة نظرا لما تحظى به من قبول عام سواء عند الدائنين أو المدينين.

4-1-3- أداة للدفع: وهي بجانب اعتبارها مقياسا للقيمة، ووسيطا للمبادلة، تمثل قوة شرائية في ذاتها، قوة شرائية يقبلها الجميع، هذه الصفة تعطيها القدرة على القيام بدورها في المعاملات المالية كأداة للدفع، فعملية الاقراض تتم غالبا عن طريق تقديم كمية من النقود أو فتح حساب في البنك التجاري (النقود المصرفية). وعملية التسديد تتم أيضا عن طريق رد قيمة القرض بالنقود بها تنشغل الذمة ويتكون الدين. وتسديدها يبرئ ذمة المدين. بل هي في الواقع أداة لتسديد كافة الالتزامات غير تلك الناشئة عن المعاملات أو الاقتراض كدفع الضرائب، أو تقديم الاعانات، دفع المرتبات وكلها أمثلة على سبيل التعداد لا الحصر، بأداء هذه الوظيفة تلعب النقود دورا كبيرا في الادخار وتراكم رؤوس الأموال ويتم الاستثمار والإنتاج.

وبالطبع لن يتأت للنقود أداء دورها كأداة للمدخرات المؤجلة ما لم تتمتع بثبات نسبي في قوتها الشرائية، أي دون أن تحدث تقلبات كبيرة تغير من قيمتها خلال المدة التي يسري فيها القرض، إذا تحول تقلبات القوة الشرائية للنقود دون أداء وظيفتها كأداة للمدفوعات الآجلة بكفاءة على النحو المطلوب.

4-1-4- النقود كمستودع للقيمة: تتمثل الوظيفة الرابعة للنقود في الاحتفاظ بالقيمة (خزن القوة الشرائية)، حيث يمكن للنقود أن تأجل الانفاق وبالتالي تأجيل استبدال النقود بالسلع والخدمات لوقت لاحق .اذ باستطاعة الفرد الامتناع عن إنفاق جزء من دخله النقدي السنوي خلال حياة عمله والاحتفاظ به على شكل ادخار لاستعماله عند التقاعد.

قبل ظهور النقود كانت بعض السلع تؤدي هذه الوظيفة حيث يمكن الاحتفاظ بها لاستعمالها مستقبلا، إلا أن هناك مجموعة كبيرة من السلع لا يمكن تخزينها لفترة طويلة (لأنها سريعة التلف، وبالتالي يكون استعمالها ظرفي مما يهدر جزءا من القدرة الشرائية للفرد .وبظهور النقود حلت هذه الاشكالية حيث أصبح بسهولة

الاحتفاظ بالقدرة الشرائية لمدة طويلة نسبيا خاصة إذا كانت قيمة العملة مستقرة ومعدل التضخم ضعيف. ومما سبق لتقوم النقود بهذه الوظيفة يجب توفر شرطين أساسين وهما:

- ألا تتعرض قيمة النقود للانخفاض بمرور الزمن.
- قبول استبدالها بالسلع والخدمات المطلوبة لمدة طويلة.

تعتبر هذه الوظيفة من أهم وظائف النقود عند كينز، حيث بنى على أساسها مبدأ الطلب على النقود، اذ يرى بأن النقود تطلب للاحتفاظ بها على شكل سيولة لثلاثة دوافع والمتمثلة في الطلب على النقود بدافع المعاملات، الطلب على النقود بدافع الاحتياط، الطلب على النقود بدافع المضاربة.

4-2- الوظائف ذات الطابع الاقتصادي للنقود: يتبين من استعراض وظائف النقود أن كثيرا من الخصائص الجوهرية للاقتصاد الحديث، إنما ترتبط باستخدام النقود أوثق الارتباط، ولا تقوم النقود بوظائفها سالفة الذكر فحسب. بل إنها تؤدي كذلك مجموعة أخرى من الوظائف ذات طابع اقتصادي عام، ومن أهم هذه الوظائف نذكر بصفة خاصة ما يلي [14]:

4-2-1- النقود كعامل من عوامل الإنتاج وعنصر مهم في التبادل والتوزيع: يعتبرها البعض الوظيفة الخامسة للنقود، لأنها تعتبر عامل محدد للاستهلاك وعامل من عوامل الإنتاج ممثل في رأس المال. ويمكن توضيح هذا الدور من خلال ما يلي:

- النقد ضروري للفرد والمؤسسات (الإنتاج والاستهلاك).
- النقد يمنح القدرة على الخيار.
- النقود ضرورية للدولة: من حيث دورها في الإنتاج وتأثيرها على العدالة في توزيع الدخل.

4-2-2- النقود كأداة من أدوات السياسة النقدية: تقوم السلطة النقدية بضبط العلاقات التوازنية بين التدفقات النقدية والسلعية، وتعطي قوة الإبراء والإلزام القانونية للفرد والمؤسسة. وفي حالة عدم التوازن يتدخل البنك المركزي لممارسة صلاحيته بتطبيق سياسية نقدية ملائمة لإعادة التوازن.

4-2-3- النقود لها بعد دولي: تتوسع النقود لتأخذ بعدا دوليا، ويتجسد ذلك من خلال:

- النقود عنصر تكامل بين الدول ووسيلة تبادل وتعاون دولي، لذلك قامت بعض الدول بتوحيد عملتها في إطار إقليمي (أوروبا) أو على الأقل ربط عملتها بمعدلات صرف ثابتة بغرض استقرار العملة.
- النقود أداة سيطرة ويتضح ذلك من خلال شروط المؤسسات النقدية الدولية في منح القروض للدول، وكذلك عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاساته على الدول المضيفة.
- المضاربة في البورصة الدولية لا بقصد الاستثمار بل لتحقيق أرباح، وهذا يمكن أن يؤدي إلى أزمات (1929-1933)، وفي النهاية تؤدي هذه الأعمال إلى السيطرة على الاقتصاد العالمي.

قائمة الهوامش والإحالات:

[1]R.Penau, les institutions financières, 2eme éd, Revue Banque, France,1982, P14.
[2] D.H. Robertson, Money, combridge economic handbooks, London, 1948, P 02.
[3] R.P.Kent, Money and Banking, Hinsdale, ILLI holt Rinehart Winston and co, 6 Th ed, USA, 1972, P 04.

[4] خليل عبد القادر، مرجع سابق ذكره، ص 49-50.

[5] أسامة محمد الفولي وآخرون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية، مصر، 1985، ص 71.

[6] محمد عبد العزيز عجيمية ومصطفى رشيد شيحة، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت 1980، ص 19.

[7] J.Sttruthers and H. Speight, Money Institutions, Theory and policy, longman, London, 1986, p13.
[8] Henri Guitton, La monnaie, Dalloz, 3eme Ed, Paris, 1974, p 35-36.

[9] احمد فريد مصطفى، محمد عبد المنعم عفر، الاقتصاد النقدي والبنكي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شهاب الجامعة، الاسكندرية، مصر،2005 ، ص 26.

[10] عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسي، النقود والمصارف والاسواق المالي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص 38.

[11] محمد صالح القريشي، اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية، اثراء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2009، ص 23.

[12] محمد لبيب شقير، النقود، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، 1986، ص 20-21.

[13] Michelle de Mourgues, Théorie et politiques monétaires, 2 ED Dalloz, Paris, 1984, p4.

[14] خليل عبد القادر، مرجع سابق ذكره، ص 65-70.

المحور السابع:

المشكلات الاقتصادية الكبرى.

تمهيد: تعد ظاهرتا التضخم والبطالة من أبرز المشكلات الاقتصادية التي تواجه معظم الاقتصادات المعاصرة، مع تفاوت في حدتهما وآثارهما بين الدول، إذ يكون تأثيرهما أشد وضوحًا في الدول الأقل تقدما، وقد حظي موضوعا التضخم والبطالة باهتمام واسع من قبل الباحثين والمفكرين الاقتصاديين، سعيًا إلى تفسيرهما وتحديدهما بدقة، وفي هذا المحور سنسعى إلى تناول هذين المفهومين والإحاطة بمختلف جوانبهما الأساسية.

1- المشكلة الاقتصادية البطالة: تعتبر البطالة من الظواهر الاقتصادية الاجتماعية البارزة التي تعكس اختلال التوازن في سوق العمل، حيث يترتب عن هذه الظاهرة آثار اقتصادية واجتماعية متعددة، تمس مستوى الدخل، والاستقرار الاجتماعي، ومسار التنمية الاقتصادية، مما يجعلها من القضايا التي تحظى باهتمام كبير في الدراسات الاقتصادية.

1-1- مفهوم البطالة: إن تحديد مفهوم البطالة تحديدا شاملا ودقيقا أمر معقد، فعلى الرغم من سهولة إدراك الناس لحالة العاطل عن العمل، إلا أن محاولة التحديد العلمي لمفهومها يواجه صعوبات تظهر عند التعريف بها وتحديد أسبابها، واسلوب حصرها أو أنواعها.

- هناك من عرفها بأنها: هي حالة وجود أفراد قادرين على العمل وراغبين فيه وباحثين عنه، ولكن لا تتوفر لهم فرصة الحصول عليه [1]، ونعتقد أن هذا التعريف لم يأخذ بعين الاعتبار حدود سن العمل.
- كما عرفت بأنها ظاهرة تؤثر بانتظام في قوة العمل بالمدى طويل الأجل وخاصة في الدول الصناعية أثناء فترات الكساد الأعظم [2]، ونلاحظ أن هذا التعريف غامض، حيث لم يوضح نوع هذه الظاهرة، ولماذا تؤثر فقط على الدول الصناعية.
- وعرفت من طرف منظمة العمل الدولية بأنها تتمثل في كل شخص قادر على العمل وراغب فيه يبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى، ينطوي هذا التعريف على ثلاثة شروط أساسية[3]:
  - عدم وجود عمل: أي لا توجد وظيفة أصلا سواء مدفوعة الأجر أو بدون أجر كمن يعمل لنفسه في الأعمال الحرة أو لدى رب الأسرة؛
  - البحث عن العمل: بمعنى اتخاذ إجراءات للحصول على وظيفة مدفوعة الأجر، مثل التسجيل بالمكاتب الخاصة والعامة للتشغيل ومتابعة الإعلانات في الصحف والمجلات أو إجراء مقابلات من أجل العمل أو الوظيفة؛

- الرغبة في قبول الوظيفة: وينطبق هذا التعريف على العاطلين الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة وعلى العاطلين الذين سبق لهم العمل واضطروا لتركه لأي سبب من الأسباب.

ومن خلال التعاريف السابقة، فنستنتج تعريفا شاملا للبطالة بأنها: **هي تلك الحالة التي يكون فيها قسم من أفراد القوة العاملة قادرين على العمل وراغبين فيه وباحثين عنه وقابلين بمعدل الأجر القائم ويصنفون ضمن حدود سن العمل، لكنهم لم يجدوه مع مراعاة عدد ساعات العمل وربطها بظروف النشاط المراد القيام به.**

1-2- حساب معدل البطالة: حساب وحصر عدد العاطلين عن العمل هو من الأمور المعقدة جدا، حيث تختلف نسبة العاطلين عن العمل حسب المجتمع (حضري أو قروي) وحسب الجنس، السن، نوع التعلم، المستوى الدراسي ومحددات أخرى، وغالبا ما يتم قياس البطالة في المجتمع من خلال ما يسمى بمعدل البطالة، أي حساب نسبة الأفراد العاطلين إلى قوة العمل المتاحة[4]:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين}}{\text{مجموع السكان النشطين}} \times 100$$

ويشير مفهوم مجموع السكان النشطين، أو ما يعرف بقوة العمل (العاملون + العاطلون) إلى كل شخص له القدرة والرغبة في العمل، رغم بساطة هذا المعدل فإن حسابه يواجه صعوبات كثيرة، هناك صعوبات إحصائية لا يستهان بها تتعلق بالحصر الدقيق للعاطلين عن العمل (بعد تعريفهم) وأيضا بشأن حصر قوة العمل.

1-3- أنواع البطالة: تتفاوت كتلة البطالة من حيث الجنس، العمر والمهنة، وقطاع النشاط، وكذلك من حيث المدة التي تعانيها الفئات العاطلة. وإن ذلك كله يتفاوت أيضا بحسب نوع البطالة السائدة.

- **البطالة الدورية:** تحدث البطالة الدورية في مرحلة التراجع الاقتصادي حيث يقل الطلب الكلي (وبالتالي الطلب على العمل) إلى مستوى لا يكفي لشراء الإنتاج العادي واستيعاب مخرجات القدرات الإنتاجية المتاحة، مما يحدث فجوة انكماشية ويؤدي إلى تفشي البطالة في كافة القطاعات الاقتصادية.
- **البطالة الاحتكاكية:** تعني البطالة الاحتكاكية التوقف المؤقت عن العمل وذلك بسبب الانتقال من وظيفة إلى أخرى، أبي التوقف المؤقت للبحث عن وظيفة أخرى، في سبيل الدراسة.
- **البطالة الهيكلية:** يمكن تعريف البطالة الهيكلية على أنها البطالة التي تنشأ بسبب الاختلاف والتباين القائم بين هيكل وتركيب القوى العاملة (من حيث المهارة، التوزيع الوظيفي والتوزيع الإقليمي) وبين هيكل

الطلب على الأيدي العاملة. نعني كذلك بالبطالة الهيكلية وجود عدد من الأفراد العاطلين بسبب مؤهلاتهم التي لا تتوافق مع متطلبات الوظائف الشاغرة الموجودة، أي أن البطالة الهيكلية تشير إلى ذلك النوع من البطالة الناتجة عن تغيرات هيكلية في الاقتصاد الوطني بحيث لا تتوافق مؤهلات الأفراد مع متطلبات الوظائف الشاغرة.

- **البطالة الاختيارية والإجبارية:** وهي تعني وجود عدد من الأفراد لديهم القدرة على العمل ولكنهم ليس لديهم الرغبة في العمل وذلك عند مستوى الأجر السائد، أما البطالة الإجبارية هي التي لا اختيار للفرد فيها، وإنما تفرض عليه أو يتعرض لها.
- **البطالة المقنعة:** لا يعني هذا النوع من البطالة وجود قوة عاملة عاطلة بل هي الحالة التي يمكن فيها الاستغناء عن حجم معين من العمالة دون التأثير على العملية الإنتاجية حيث يوجد هناك نوع من تكدس القوة العاملة في قطاع معين وغالباً ما تتقاضى هذه العمالة أجوراً أعلى من حجم مساهمتها في العملية الإنتاجية يساعد الاستغناء عنها على تحسين ظروف العمل وإنتاجيته.
- **البطالة الموسمية:** وهي البطالة الناجمة عن توقف العمل الذي يؤديه الإنسان توقفا تعترضه طبيعة ذلك العمل وظروفه في بعض القطاعات الاقتصادية، ومثل هذه البطالة نجد البطالة التي يخضع لها عمال المواسم الزراعية وأعمال بعض المهن أو الحرف التي لها مواسم معينة في فصل الشتاء أو الصيف، حيث يزداد الطلب على العمالة في بداية وخلال الموسم، ثم ينخفض الطلب على العمال وينعدم في نهاية الموسم.

1-4- أسباب البطالة: معرفة أسباب البطالة أمر ضروري لتحديد الحل الأنجح للمشكلة والعوامل المسببة للبطالة كثيرة ومتنوعة، تباينت هذه الأسباب واختلفت حسب طبيعة البلدان وأحياناً تختلف حتى داخل البلد الواحد ومن فكر إلى آخر، رغم هذا فهناك ما يشبه الاتفاق على بعض الأسباب بين المهتمين بهذا المجال، لذلك صنفنا أسباب البطالة كالتالي[5]:

- **زيادة الكثافة السكانية:** إن المعدل المرتفع للكثافة السكانية يؤدي إلى التهام كل فرص العمل المتاحة في سوق العمل، أو بمعنى آخر عدم وجود التناسب بين فرص العمل المتاحة وبين الطلب على قوة العمل مما يؤدي إلى انتشار البطالة وزيادة حجمها.
- **الخصخصة:** غالبا ما يترتب عليها تسريح أعداد كبيرة من العمال، الذين يعملون في الشركات محل الخصخصة مما يؤدي إلى زيادة البطالة.

- **عدم التنسيق بين قنوات التعليم والجهات المسؤولة عنها وما يحتاجه السوق:** بمعنى أنه قد يوجد فائض في بعض الخريجين في مهنة معينة، بينما يوجد عجز في مهنة أخرى، فعدم التنسيق بين الجهات المشرفة على التكوين والتعليم وما يحتاجه سوق العمل يؤدي إلى انتشار البطالة وزيادة حجمها.
- **تغير الأجور:** بحيث أن في الفترات التي تقل فيها معدلات البطالة ترتفع معدلات الأجور النقدية، بينما على النقيض من ذلك حينما ترتفع معدلات البطالة تنخفض معدلات الأجور النقدية.
- **سن التشغيل:** يعد سن التشغيل سبب في البطالة، سواء كان بتشغيل صغار السن أو برفع سن التقاعد. فتشغيل صغار السن يؤدي إلى شغل أماكن يمكن أن يشغلها الكبار، أما من ناحية رفع سن التقاعد فيترتب عليه حجب بعض المواقع التي كانت من المفترض أن تخلى قبل ذلك ليشغلها الصاعدون الجدد إلى قوة العمل
- **التقدم التكنولوجي:** بالفعل فهناك تناسب طردي بين استخدام التكنولوجيا المتطورة وارتفاع معدلات البطالة، فكلما ازدادت سرعة التطور التكنولوجي زادت نسبة البطالة، والعكس صحيح.
- انخفاض فرص الاستثمار كنتيجة لندرة رأس المال (الادخار).
- الأسباب الشخصية أو الإرادية وغير الإرادية.
- أسباب أخرى (عدم الاستقرار السياسي، الحروب، الكوارث، الهجرة ..... الخ).

1-5- الآثار المترتبة عن مشكلة البطالة: إن الآثار المترتبة عن مشكلة البطالة تمس جميع جوانب حياة المجتمع، لأنها تأخذ عدة أبعاد يمكن أن نقسم هذه إلى آثار اقتصادية، اجتماعية وسياسية.

1-5-1- الآثار الاقتصادية للبطالة: يمكن أن ندرج الآثار الاقتصادية التي تتركها ظاهرة البطالة من خلال النقاط التالية:

- ظهور الكساد الاقتصادي وبالتالي يترتب عنه انخفاض في مبيعات السلع في الأسواق، لأن هذه السلع تحتاج إلى نقود والعمل يعد وسيلة من أهم الوسائل للحصول على النقود والشخص العاطل لا يملك مثل هذا.
- إن البطالة تؤدي إلى خفض مستويات الأجور نتيجة قبول العاطل بأي أجر يدفع له مقابل الحصول على العمل المعروض وهذا يؤدي إلى عدم التوازن بين الأجور والأسعار وتكاليف المعيشة للعامل.
- كما تؤدي البطالة إلى شل الحياة في بعض القطاعات بسبب لجوء العمال في بعض الأحيان إلى الاضراب عن العمل، فإن التوقف عن العمل سيؤدي إلى الأضرار بالنشاط.

- إن البطالة تعني ترك بعض الامكانات المتاحة للمجتمع دون استغلال ويعتبر ذلك بمثابة إهدار للموارد.
- انخفاض معدل الادخار بسبب الفقر وبالتالي ضعف الاستثمار.
- تؤدي البطالة إلى زعزعة الاستقرار الاقتصادي والمادي في حياة الفرد والصعوبة التي يعانيها هذا الفرد في تأمين متطلبات حياته وأفراد أسرته.
- إن للبطالة تأثيرا واضحا على حجم الدخل وعلى توزيعه.

1-5-2- الآثار الاجتماعية للبطالة: تزداد الآثار الاجتماعية للبطالة حدةً عندما يشعر الفرد بحقه في العمل، لكنه لا يستطيع الحصول عليه وما يترتب عن ذلك من الآثار يمكن حصرها فيما يلي:

- البطالة تؤدي إلى الفقر، فقد حدد البنك الدولي مفهوم الفقر: بأنه عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة.
- الشعور الإحباط وكذلك الإحساس بعدم العدالة عندما يرى غيره يعمل، بينما هو لا يعمل على الرغم من امتلاكه مؤهلات العمل، مما قد يدفعه إلى الانتحار.
- إن ظاهرة البطالة ترتبط بالهجرة في كونها عامل طرد للبحث عن فرصة عمل بديلة في مجتمع آخر.
- ارتفاع معدلات الجريمة بين العاطلين عن العمل.
- إن البطالة تدفع بالفرد العامل إلى تعاطي الخمور والمخدرات وإلى ممارسة شتى أنواع العنف والجريمة.

1-5-3- الآثار السياسية للبطالة: إن عدم الاستقرار الاجتماعي يقود في كثير من الأحيان إلى عدم الاستقرار السياسي والأمني، وعليه تتمثل أهم الآثار السياسية لمشكلة البطالة فيما يلي:

- البطالة من أقوى الأسباب التي أدت إلى ظهور نقابات العمال التي أصبح لها بعداً سياسياً من خلال تسير الحكومات في بعض الدول وعن طريقها أيضاً يتم الإمساك بزمام الأمور في أي دولة.
- إن البطالة كان لها السبب المباشر في القيام بعمليات سياسية مهمة، كإسقاط بعض الحكومات وخروج العمال في المظاهرات والتعطل عن العمل لساعات وأيام وأحياناً لشهور حتى يجبروا حكوماتهم على تنفيذ مطالبهم وتحقيق غايتهم وطموحاتهم.
- الفرد العاطل عن العمل يشعر بالإقصاء والحرمان من طرف دولته وهذا يضعف لديه الشعور بالانتماء والشعور بالوطنية مما يدفعه إلى عدم القيام بواجباته خاصة السياسية منها.
- التبعية السياسية لدول الخارج في حالة الاعتماد على الديون الخارجية في تمويل الاستثمارات اللازمة.

1-6- الحلول العاجلة المطروحة لعلاج مشكلة البطالة: تتفاوت تجارب الدول في علاج ظاهرة البطالة حسب ظروف وإمكانيات كل دولة ومدى تفاقم الظاهرة بها من عدمه. للتصدي للمشكلة نقترح بعض الحلول منها ما يلي:

- توفير رأس المال اللازم للقيام بالمشاريع وتدعيم الاستثمار.
- محاولة زيادة الناتج في القطاعات ذات الانتاجية العالية مما يساعد على خلق فرص عمل إضافية.
- إصلاح النظام التعليمي والتكوين بما يتلاءم مع متطلبات سوق العمل؛ وقيام الدولة بالتخطيط لسياسة التعليم والتكوين والتنسيق بين الجهات المسئولة عنه وتوجيه العاملين إلى أماكن العمل المناسبة حتى لا تؤدي عكس ذلك إلى بطالة مقنعة.
- تدريب العاطلين عن العمل على المهن المطلوبة في السوق من أجل كسب الخبرات والمهارات في مختلف المهن الجديدة المطلوبة في هذا السوق.
- دعم صغار المنتجين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تقديم اعانات للعاطلين عن العمل للحد من آثار البطالة.
- قيام الدولة بتخفيض سن التقاعد وذلك لإتاحة الفرصة لفئة الشباب.
- تخفيض الأجور لبعض الموظفين ذوي الرواتب العالية والتي لا تتناسب تماما مع مجهوداتهم ومهاراتهم وبالتالي سينعكس ذلك على زيادة في الميزانية تؤدي بدورها إلى زيادة في توفير فرص العمل.
- التوعية الدينية لتحفيز الشباب على العمل حتى ولو كان بسيطاً حقيراً في نظره والتوعية أيضا بقيمة العمل لتحفيز الشباب الكسول الذي يفضل حياة الترف على الجد والعمل.

2- المشكلة الاقتصادية التضخم: شهدت البشرية ظاهرة ارتفاع الأسعار منذ أقدم العصور، وأضحت من أكثر الظواهر شيوعًا في اقتصاديات دول العالم، لما تسببه من آثار سلبية اقتصادية واجتماعية تطال الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، ويعتبر التضخم من الظواهر الاقتصادية البارزة في العصر الحديث، وقد حظي باهتمام واسع من قبل الاقتصاديين الساعين إلى تفسيره وتحديد أبعاده.

2-1- مفهوم التضخم: اهتم الاقتصاديون بدراسة ظاهرة التضخم كاصطلاح يعبر عن ظاهرة اقتصادية معينة أو مجموعة من الظواهر الاقتصادية بهدف الوصول إلى تفسير وتحديد لهذه الظاهرة من حيث المضمون والأبعاد. بحيث عرفه عدة اقتصاديون كما يلي[6]:

- **تعريف بيرو:** التضخم هو ازدياد النقد الجاهز دون زيادة السلع والخدمات.

- **تعريف مارشال:** التضخم هو ارتفاع المستمر في الأسعار.
- **تعريف بيجو:** تحدث حالة التضخم عندما تصبح الزيادات في الدخل النقدي أكبر من الزيادات في كمية الإنتاج المحققة بواسطة عناصر الإنتاج.
- **تعريف كورتير:** التضخم هو الحالة التي تأخذ فيها قيمة النقود بالانخفاض عندما تأخذ الأسعار بالارتفاع.

من خلال ما سبق يمكن استخلاص تعريف شامل وهو: **أن التضخم مشكلة اقتصادية تعبر عن الحالة التي تأخذ فيها الأسعار بالارتفاع وبصفة مستمرة وملموسة لفترة طويلة من الزمن بما ينعكس على قيمة النقود وقوتها الشرائية التي تأخذ في الانخفاض والتدهور، ويترافق ذلك مع وجود فجوة بين الطلب المتزايد وعدم كفاية الإنتاج في الاستجابة له، وهذا في ظل اختلاف المكان والزمان.**

2-2- قياس معدل التضخم: نظرا للآثار السلبية المترتبة على التضخم، تهتم الجهات المعنية في أي دولة عادة بقياسه ويتم ذلك من خلال استخدام مؤشر الأسعار، للتعرف على كيفية تطور من فترة زمنية لأخرى، وذلك كما يلي:

$$\pi_t = \frac{ip_t - ip_{t-1}}{ip_{t-1}} . 100$$

بحيث :

- (π_t): هو معدل التضخم.
- (ip_t): يمثل مؤشر الأسعار لسنة المقارنة (السنة الحالية).
- (ip_{t-1}): يمثل مؤشر الأسعار لسنة الأساس (السنة الماضية).

كما وجب الإشارة هنا أنه يتم عادة الاعتماد على الأرقام القياسية لتحديد مؤشر الأسعار، والتي تعبر عن متوسطات نسبية وزمنية للأسعار، بحيث تعكس هذه الأخيرة التغيرات التي تطرأ على القوة الشرائية للنقود، ومن أهم صيغ الأرقام القياسية نجد:

- **الرقم القياسي لاسبير (Laspyres)**: ويحسب كما يلي:

$$L = \frac{\sum P_1 \times Q_0}{\sum P_0 \times Q_0} \times 100$$

- **الرقم القياسي باش (Paasche)**: يحسب كما يلي:

$$P = \frac{\sum P_1 \times Q_1}{\sum P_0 \times Q_1} \times 100$$

- **الرقم القياسي فيشر (Fisher)**: يحسب كما يلي:

$$F = \sqrt{(L) \times (P)}$$

بحيث:

P_1: الأسعار في سنة المقارنة، P_0: الأسعار في سنة الأساس، Q_1: الكميات في سنة المقارنة، Q_1: الكميات في سنة الأساس.

2-3- أنواع التضخم: لقد أدى تعدد التفسيرات التي أعطيت للتضخم إلى تعدد أنواعه، فهناك من الاقتصاديين من يقسمون أنواعه حسب قوته وهناك من يقسمونه حسب تحكم الدولة فيه، ومنهم من قسمه من حيث المنشأ، وفيما يلي سنورد أهم التقسيمات أو المعايير التي صنفت من خلاله أنواع التضخم.

2-3-1- حسب درجة تدخل الدولة للتحكم فيه: ينتج عن هذا المعيار أنواع التضخم التالية:

- **التضخم الطليق (المكشوف)**: يتسم هذا النوع من التضخم بارتفاع واضح في الأسعار دون تدخل من قبل السلطات الحكومية للحد من هذه الارتفاعات أو التأثير فيها، حيث تتجلى مواقف هذه السلطات بالسلبية مما يؤدي إلى تفشي هذه الظاهرة التضخمية والتسارع في تطورها، فترتفع المستويات العامة للأسعار بنسبة أكبر من زيادة التداول النقدي للكميات النقدية المعروضة
- **التضخم المقيد(المكبوت)**: يتضح هذا النوع من التضخم بالتدخل من قبل السلطات الحكومية في سير حركات الأثمان، فتحدد الدولة المستويات العليا للأسعار حتى لا تتعدى الحد الأقصى من ارتفاعاتها، فدور الدولة هنا يتمثل في منع استمرارية الارتفاعات السعرية واستفحالها.

2-3-2- حسب شدة وسرعة الارتفاع في الأسعار: حدد الاقتصاديون عدة أنواع للتضخم حسب شدة الارتفاع في المستوى العام للأسعار، وتتمثل هذه الأنواع فيما يلي :

- **التضخم الزاحف(المتسلق)**: تستخدم هذه التسمية للتضخم للدالة على ارتفاع الأسعار بمعدلات بسيطة وعلى امتداد فترة زمنية طويلة نسبيا، وخطورة هذا النوع من التضخم تكمن في أثره النفسي الذي يدفع الأفراد إلى قبوله والتعايش معه، بسبب الارتفاعات الصغيرة والمتتالية والبطيئة في الأسعار.
- **التضخم الجامح**: يعتبر هذا النوع من أشد أنواع التضخم ضررا بالاقتصاد، ففي ظل هذا النوع من التضخم تنخفض قيمة النقود وقوتها الشرائية بشكل حاد، وذلك بدخول حركة الارتفاع في الأجور والأسعار في حلقة من الزيادات الكبيرة والمتتالية دون توقف.

2-3-3- حسب السبب: يمكن تصنيف أنواع التضخم طبقا للسبب إلى الأنواع التالية[7]:

- **التضخم بسبب جذب الطلب:** إن التضخم بسبب جذب الطلب يقع عندما يكون الطلب الكلي للاقتصاد يفوق العرض الكلي للاقتصاد أي أن هناك نقودا كثيرة تطارد سلعا قليلة.
- **التضخم بسبب ضغط التكاليف:** يقع هذا النوع من التضخم عندما يقوم أصحاب الموارد الإنتاجية بزيادة أسعار هذه الموارد أكثر من الزيادة في الكفاءة الإنتاجية نفسها، فعندما ترتفع تكاليف الموارد بأسرع من الزيادة في الإنتاج نفسه فإن تكاليف المنشآت تزيد، وهذه الزيادة في التكاليف تحول إلى المستهلك ألن المنشأة تريد المحافظة على أرباحها فتقوم برفع أسعار منتجاتها.
- **التضخم بسبب فعل الأرباح:** عندما تكون هناك منشآت احتكارية تتحكم في عرض السلع فإنه يمكن لهذه المنشآت التحكم في الأسعار، حيث أن هذه المنشآت يؤهلها حجمها واحتكارها للسوق أن تحدد الأسعار كما تشاء، فهذه المنشآت قد تعتبر أنه من السهولة زيادة الأرباح عن طريق زيادة الأسعار بدال من زيادة الكفاءة الإنتاجية وبالتالي تخفيض تكاليف الإنتاج.

2-3-4- حسب العلاقات الاقتصادية: وهنا نجد الأنواع التالية:

- **التضخم المستورد:** هو ارتفاع الأسعار نتيجة انسياب التضخم العالمي للاقتصاد المحلي من خلال الواردات.
- **التضخم المصدر:** هو ارتفاع الأسعار نتيجة زيادة احتياطات البنوك المركزية من العملات الصعبة خاصة الدولار، أو ما يعرف بقاعدة الدفع بالدولار.

2-3-5- حسب معيار درجة شمول التضخم: يرى كينز أن هنالك نوعين من التضخم حسب هذا المعيار:

- **التضخم الفعلي:** يقصد به التضخم الذي يبلغ فيه الاقتصاد مستوى التشغيل الكامل وعليه فإن أي زيادة في الطلب تتبعها زيادة العرض، عندها يكون منحى العرض الكلي عديم المرونة نهائيا فترتفع الأسعار.
- **التضخم الجزئي:** ينشأ التضخم الجزئي من ارتفاع الأسعار قبل الوصول إلى مرحلة التشغيل الكامل وسببه اختناقات في مفاصل العملية الإنتاجية، إذ تؤدي زيادة الانفاق إلى زيادة الدخول ومن ثم يزداد الطلب ويتفوق على العرض فترتفع الأسعار.

2-4- أسباب نشوء التضخم: يعد التضخم ظاهرة اقتصادية يمكن أن تتسبب في حدوثها عدة عوامل، فلقد ظهرت عدة آراء مختلفة تفسر الأسباب التي يمكن أن تؤدي إلى نشوء الضغوط التضخمية، يمكن أن نجملها فيما يلي:

2-4-1- العوامل الدافعة بالطلب الكلي للارتفاع: تفسر أغلب النظريات الحديثة التضخم بوجود إفراط في الطلب على السلع والخدمات، أي زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي، حيث أن المنتوج يتحدد سعره عند تعادل الطلب عليه مع المعروض منه، فإذا حدث إفراط في الطلب لسبب ما مع بقاء العرض على حاله أو زاد بنسبة أقل، يرتفع سعر هذا المنتوج، ويمكن إرجاع دوافع ارتفاع الطلب إلى ما يلي[8]:

- زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري.
- التوسع في فتح الاعتمادات من قبل المصارف.
- العجز في الميزانية (الإصدار النقدي).
- الارتفاع في معدلات الأجور.
- التوقعات والأوضاع النفسية.
- تمويل العمليات الحربية.

2-4-2- العوامل الدافعة بالعرض الكلي إلى الانخفاض: كما أن لارتفاع الطلب الكلي أثر في اختلال التوازن بين العرض والطلب، فإنه كذلك يمكن أن يحدث هذا الاختلال نتيجة انخفاض العرض الكلي، والعوامل التي تتسبب في ذلك يمكن إجمالها فيما يلي[9]:

- تحقق الاستخدام الكامل: قد يصل الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل التام لجميع العناصر الإنتاجية بحيث يعجز الجهاز الإنتاجي عن كفاية متطلبات الطلب الكلي المرتفع.
- عدم كفاية الجهاز الإنتاجي: قد يتصف الجهاز الإنتاجي بعدم المرونة، وعدم القدرة على تزويد السوق بالمنتجات الضرورية ذات الطلب المرتفع، يمكن أن يعود سبب ذلك إلى نقص الفن الإنتاجي أو أن الأساليب المتبعة في الإنتاج قديمة لا تفي بمتطلبات السوق الحديث.
- نقص في عناصر الإنتاج: كالعمال، الموظفين المختصين، المواد الأولية... الخ.

2-4-3- ارتفاع التكاليف الإنتاجية: قد يحدث ارتفاع أسعار السلع والخدمات نتيجة لارتفاع التكاليف الإنتاجية، والمقصود بزيادة تكاليف الإنتاج هو زيادة أسعار خدمات عوامل الإنتاج بنسبة تفوق الإنتاج الحدي لها، لأن كل زيادة في تكاليف عوامل الإنتاج مع ثبات إنتاجيتها يؤدي إلى زيادة التكلفة الوحدوية للإنتاج،

وبالتالي ارتفاع سعر البيع، وفي حالة ما إذا كان من غير الممكن رفع سعر البيع فإن أرباح أصحاب المؤسسات سوف تنخفض.

2-4-4- استراد معظم السلع من الخارج: تواجه هذا التضخم الدول الصغيرة والمعتمدة على العالم الخارجي في تزويدها بالمنتجات، وبالتالي عندما تستورد الدول هذه السلع بأسعار مرتفعة، فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع هذه الأسعار أكثر محليا[10].

2-5- آثار التضخم: يخلف التضخم آثارا متعددة تنعكس، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على مستوى النشاط الاقتصادي وعلى مسار التنمية الاقتصادية، وذلك نتيجة التغير في القيمة الحقيقية للنقود خلال الفترات التضخمية، ومن أبرز هذه الآثار ما يلي:

2-5-1- أثر التضخم على إعادة توزيع الدخل الوطني: يتألف الدخل الوطني النقدي من مجموع مداخيل عوامل الإنتاج التي يحصل عليها المشاركون في العملية الإنتاجية وهم :العمل وله الأجر، رأس المال ويأخذ الفائدة، الأرض تأخذ الريع، التنظيم وله الربح، أما الدخل الوطني الحقيقي فهو مجموع كميات السلع والخدمات التي يستطيع الأفراد الحصول عليها فعلا بدخولهم النقدية، ويمكن التمييز بين الحالات التالية للدخل الحقيقي أثناء وجود التضخم:

- بقاء الدخل النقدي ثابتا مع استمرار ارتفاع الأسعار، في هذه الحالة يتناقص الدخل الحقيقي باستمرار.
- ارتفاع الدخل النقدي بمعدل أقل من ارتفاع الأسعار، في هذه الحالة يتعرض الدخل الحقيقي للتناقص لكن بمعدل أقل مقارنة مع الحالة الأولى.
- ارتفاع الدخل النقدي بمعدل مساو لمعدل ارتفاع الأسعار، هنا يبقى الدخل الحقيقي ثابتا.
- ارتفاع الدخل النقدي بمعدل أكبر من معدل ارتفاع الأسعار هنا يزداد الدخل الحقيقي.

2-5-2- أثر التضخم على القوة الشرائية للنقود: تؤدي الارتفاعات المستمرة في الأسعار إلى فقدان النقود لجزء من قوتها الشرائية مما ينعكس في إضعاف ثقة الأفراد بوحدة العملة الوطنية، مما يؤدي بالأفراد إلى إنفاق دخولهم على الاستهلاك الحاضر وشراء السلع المعمرة والعقارات والعملات الصعبة ويضعف الادخار وبالتالي تفقد النقود وظيفتها كمخزن للقيمة .

2-5-3- أثر التضخم على ميزان المدفوعات: يؤدي ارتفاع معدلات التضخم إلى التأثير سلبا على ميزان المدفوعات، حيث يؤدي التضخم إلى ارتفاع السلع المنتجة محليا الأمر الذي يقلل من القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق الدولية، فيؤدي هذا إلى انخفاض حجم الصادرات، بالإضافة إلى ذلك يزيد

الطلب على السلع المستوردة لانخفاض أسعارها مقارنة بأسعار السلع المماثلة لها المنتجة محليا، وينجم عن الزيادة في حجم الواردات مع انخفاض حجم الصادرات إلى تحقيق عجز في الميزان التجاري.

2-5-4- أثر التضخم على الادخار، الاستثمار والاستهلاك: إن انخفاض المداخيل الحقيقية خلال فترة التضخم سيؤدي إلى انخفاض الادخار، لأن معظم الدخل النقدي سيتوجه إلى الاستهلاك من السلع التي تتزايد أسعارها، لذلك يزداد الميل الحدي للاستهلاك على حساب الميل الحدي للادخار، وهذا بدوره سيؤدي إلى انخفاض الاستثمار ونمو الناتج الوطني، وعدم كفاية المدخرات لتمويل الاستثمارات اللازمة لمواجهة الطلب المتنامي على السلع والخدمات الاستهلاكية.

2-5-5- أثر التضخم على هيكل الإنتاج: يؤدي إلى حدوث ارتباك في تنفيذ المشاريع التنموية نتيجة لتغير الأسعار وعدم القدرة على التحديد الدقيق لتكاليف تلك المشاريع وقد يؤدي هذا إلى ظهور بعض الظواهر السلبية في الاقتصاد كارتفاع معدلات البطالة وسوء استخدام الموارد المالية من خلال توجيهها نحو المشاريع الأقل إنتاجية.

2-6- طرق علاج التضخم: نظرا لما يشكله التضخم من مخاطر على اقتصاديات الدول، سواء المتقدمة أو النامية، وما يترتب عليه من آثار، أصبح من الضروري اعتماد وتنفيذ سياسات نقدية ومالية، إلى جانب إجراءات مكملة، للحد من الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار والتقليل من حدة الآثار الناجمة عن الضغوط التضخمية.

2-6-1- إجراءات تتعلق بالسياسة النقدية: تمثل السياسة النقدية مجموع الإجراءات والتدابير التي تستعملها السلطة النقدية والمتمثلة في البنك المركزي للتحكم والتسيير الأمثل للعرض النقدي والتأثير على حجم الائتمان، وهذا بما يتماشى والأهداف الاقتصادية المنشودة خلال فترة زمنية معينة، بحيث تتمثل أهم هذه الاجراءات في:

- **سياسة سعر إعادة الخصم:** يعرف سعر إعادة الخصم بأنه سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية مقابل خصم ما لديها من الأوراق التجارية، أو مقابل الحصول على قروض، وعند ظهور بوادر للتضخم يقوم البنك المركزي بإتباع سياسة انكماشية للتقليل من كمية النقد المفروضة، وذلك عن طريق رفع سعر إعادة الخصم، مما يخفض من حدة التضخم.
- **سياسة عمليات السوق المفتوحة:** يقصد بها تدخل البنك المركزي في السوق المالية لبيع أو شراء الأوراق المالية أو في السوق النقدية لبيع أو شراء أذونات على الخزينة العامة مثال. دخول البنك المركزي بائعا يخفض من عرض كمية النقود في سوق النقد وبيع الأوراق المالية سيؤدي إلى خفض قيمتها الجارية في

سوق الأوراق المالية مع ثبات العائد الذي تعطيه مما يؤدي إلى زيادة سعر الفائدة الحقيقي الذي تعطيه هذه الأوراق كمحاولة لتخفيض حدة التضخم.

- **سياسة الاحتياطي الإجباري:** تعتبر نسبة الاحتياطي الإجباري عن تلك النسبة من الودائع التي تحتفظ بها البنوك التجارية لدى البنك المركزي كاحتياطي إلزامي قابل للتعديل بالزيادة أو بالنقصان حسب الظروف الاقتصادية السائدة، وتحدد هذه النسبة بصفة إجبارية، وفي حالة التضخم يلجأ البنك إلى زيادة الحد الأدنى للاحتياطي الإجباري الذي يتعين على البنك التجاري الاحتفاظ به للحد من التضخم.

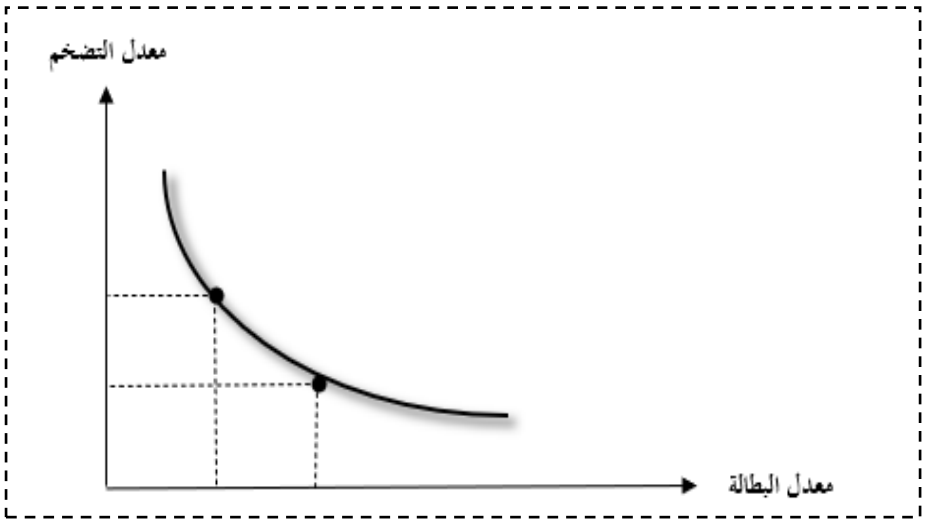
2-6-2- إجراءات تتعلق بالسياسة المالية: تتمثل السياسة المالية في مجموعة القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات التي تتخذها الدولة من أجل التأثير في النشاط الاقتصادي بأكبر كفاءة ممكنة، لتحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسة خلال فترة معينة. بفضلها تستعمل الحكومة برامج نفقاتها وإيراداتها العامة والتي تنتظم في الموازنة العامة لإحداث الآثار المرغوب فيها وتجنب الآثار غير المرغوبة. ومن أهم الأدوات المستخدمة في الحد من مشكلة التضخم نجد ما يلي:

- **الانفاق العام والضرائب:** في حالة التضخم الناشئ عن زيادة الطلب الكلي يتم تقليل حجم الانفاق العام أو زيادة الضرائب أو مزيج من الوسيلتين من أجل تقليل حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات ليتساوى مع العرض الكلي من السلع والخدمات وتسمى السياسة المالية الانكماشية.
- **سياسة التسعير الإجباري:** تحاول الدولة التدخل لوضع حد أقصى أو أدنى للأسعار في حالة التضخم من أجل التأثير على الأسعار، كما يمكن استخدام نظام التقنين أو البطاقات التموينية للتأثير على حجم الاستهلاك.
- **سياسة الحد من زيادة الأجور:** وذلك عن طريق وضع حد أعلى وحد أدنى للأجور، من أجل التأثير على الطلب الكلي ومحاولة الحد من التضخم.
- **سياسة تشجيع الادخار وتوجيهه نحو الاستثمار:** العمل على تقليل حجم الانفاق العام وتوجيه المدخرات نحو الاستثمار، وذلك من خلال إجراءات متعددة محفزة ومشجعة للاستثمار.
- **سياسة تخفيض حجم استيراد السلع الكمالية:** تحاول الدولة تخفيض استيراد السلع الكمالية من الخارج من خلال وضع معدلات الجمارك أو الضرائب على السلع الكمالية المستوردة، وأحيانا تقوم بمنع استيراد هذه السلع.

3- العلاقة بين التضخم والبطالة: وضح الاقتصادي فيلبس (Philips) في عام 1958 من خلال دراسة تطبيقية على الاقتصاد البريطاني خلال عقد من الزمن تقريبا (1861 – 1957) أن العلاقة بين معدل التغير في الأجور الكلية ومعدل البطالة تكون علاقة عكسية، حيث أنه في ظل ظروف الرواج يزداد الطلب الكلي على السلع والخدمات، وبالتالي يزداد الطلب على العمال ويزداد مستوى التوظيف ويقل معدل البطالة، وفي نفس الوقت تزداد الأجور، ومن ثم الدخول والطلب على السلع وبالتالي ترتفع الأسعار، ويحدث العكس في فترات الركود والكساد.

وقد تم فيما بعد تعديل العلاقة بين معدل البطالة ومعدل تغير الأجور إلى العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم، وهذا هو الشكل المتعارف عليه لمنحنى فيلبس في صورته النهائية، حيث أنه في حالة الركود أو الكساد يقل الطلب على السلع والخدمات، وبالتالي تنخفض مستويات الأسعار وينخفض معدل التضخم وفي الوقت نفسه يقل الطلب على العمال ويقل مستوى التوظيف، مما يؤدي إلى ارتفاع معدل البطالة ويحدث العكس في حالة الرواج، حيث تكون العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم علاقة عكسية، لذلك فإن منحنى فيلبس سالب الميل.

شكل رقم (9-1): منحى فيلبس.



المصدر: مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص 167.

ويشير هذا المنحنى إلى صعوبة علاج البطالة والتضخم معا في الوقت نفسه، نظرا لوجود تعارض بين هدفي الحد من البطالة والحد من التضخم، فتخفيض معدل البطالة من خلال اتباع سياسات مالية ونقدية توسعية يترتب عليه زيادة معدل التضخم، والعكس صحيح. لذلك يصبح على واضعي السياسات الاقتصادية المفاضلة بين علاج مشكلة البطالة وعلاج مشكلة التضخم طالما أن السياسات التي تسهم في الحد من إحدى المشكلتين يترتب عليها زيادة حدة المشكلة الأخرى.

قائمة الهوامش والإحالات:

[1] Chris Mulhearn, Howard R. Vane and James Eden, Economics for Business, Palgrave Macmillan, London, 2001, P209.

[2] Michael p Todaro, Economic Development, Seventh Edition, Long Man, England, 2000, P 215.

[3] فتحي عطية السيد مصطفى، الحلول العملية لعلاج مشكلة البطالة في مصر، مطابع الشرطة للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2012، ص 10.

[4] عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 38.

[5] مولاي بوعلام، البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية خلال الفترة: 1970- 2014، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر، 2015-2016، ص 38-43.

[6] بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 141.

[7] ضرار العتيبي وأخرون، الأساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 2007، ص 281-282.

[8] تواتي سهام، سياسات محاربة التضخم في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2021-2022، ص 14-15.

[9] صافة محمد، العوامل المؤثرة في تسارع انتقال أثر سعر الصرف إلى التضخم المحلي، دراسة اقتصادية وقياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970-2016، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2017-2018، ص 44-45.

[10] بن بوزيان جازية، دراسة قياسية لمحددات التضخم في الجزائر خلال الفترة الزمنية: 1980-2020، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، الجزائر، 2022-2023، ص 07.

المحور الثامن:

المؤسسات الاقتصادية الدولية والتكتلات الاقتصادية الجهوية.

تمهيد: ساهم تطور العولمة وتحرير التجارة في بروز مؤسسات اقتصادية دولية مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، حيث تعمل هذه الهيئات على تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية ودعم الاستقرار المالي ومسارات التنمية، وبالتوازي مع ذلك اتجهت الدول إلى تشكيل تكتلات اقتصادية إقليمية تهدف لتعزيز التعاون الإقليمي ورفع القدرة التنافسية، وتمثل هذه المؤسسات والتكتلات استجابة للتحولات الاقتصادية العالمية إذ توفر آليات للتنسيق ومواجهة الأزمات، لكنها تثير في الوقت ذاته نقاشات بشأن مدى عدالتها في تمثيل مصالح الدول النامية.

1- المؤسسات الاقتصادية الدولية: تعد المؤسسات الاقتصادية الدولية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، من أهم ركائز النظام الاقتصادي العالمي، إذ ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي الدولي عقب الاضطرابات التي شهدها العالم نتيجة الحروب العالمية وأزمة الكساد الكبير.

1-1- صندوق النقد الدولي (IMF): صندوق النقد الدولي هو مؤسسة نقدية دولية تم تأسيسها عام 1944 بموجب اتفاقية بريتون وودز بأمريكا باعتباره بمثابة بنك مركزي دولي أو اتحاد للبنوك المركزية في بداية مناقشات تأسيسه وقد ظهر نتيجة للأوضاع الاقتصادية والنقدية الدولية المتردية التي حصلت في اقتصاديات الدول في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

صندوق النقد الدولي مؤسسة مالية دولية تضم 191 دولة[1]، يعمل على تعزيز التعاون النقدي الدولي وتحقيق الاستقرار المالي وتشجيع النمو الاقتصادي والتجارة الدولية، كما تقدم المساعدة المالية والفنية للدول التي تعاني من مشكلات في ميزان المدفوعات أو أزمات اقتصادية. بحيث يسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل أهمها فيما يلي[2]:

- تحقيق استقرار أسعار الصرف وتجنب تبادل التخفيضات في أسعار الصرف ما بين الدول، مع تعديل أسعار الصرف الثابتة وفقا لشروط محددة وتحت رقابة دولية وليس بمطلق حرية كل دولة.
- إقامة نظام متعدد الأطراف للمدفوعات التجارية الجارية بين الدول الأعضاء في الصندوق وإلغاء القيود على الصرف التي تعيق نمو التجارة العالمية.
- تأمين السيولة الدولية الضرورية للدول الأعضاء لمجابهة الصعوبات المؤقتة في موازين المدفوعات بحسب شروط محددة، وإتاحة الفرصة لإصلاح الخلل، وتقصير فترة انعدام التوازن في موازين المدفوعات، ويمكن

تأمين هذه السيولة عن طريق زيادة حصص الأعضاء، وذلك حسب نسبة مشاركتهم في رأس مال الصندوق، علما بأن فترة تصحيح موازين المدفوعات قد حددت من 3-5 سنوات.

- التعاون مع البنك الدولي فيما يتعلق بعالج الاختلالات الهيكلية، حيث أدخل صندوق النقد الدولي على عملياته في محيط السياسة الاقتصادية عمليات التكييف الهيكلي لتصحيح مسار السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد ككل.
- تعزيز التعاون النقدي الدولي من خلال المشورة التي يقدمها الصندوق للدول الأعضاء في مجال رسم السياسات الاقتصادية بين الدول وتنسيق السياسات بين الدول الصناعية الكبرى.
- تقديم مساعدات فنية في مجال عمل البنوك المركزية والمحاسبة الخاصة بميزان المدفوعات، وتوفير التدريب للعاملين في الحكومات والبنوك المركزية، وذلك في مجالات اختصاص الصندوق وخبراته.

1-2- البنك الدولي (WB): تأسس البنك الدولي للإنشاء والتعمير في سنة 1944 بمقتضى اتفاقية مؤتمر بريتون وودز، ثم أطلق عليه فيما بعد تسمية البنك الدولي، وكان ذلك مع نهاية الحرب العالمية الثانية كبنك متعدد الأطراف للتنمية بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية في الدول النامية في شتى أنحاء العالم، ونظرا لإنشاء البنك كان موازيا لإنشاء الأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي فإنه من الناحية الرسمية يعد جزءا من منظومة الأمم المتحدة.

يمكن تعريف البنك الدولي بأنه مؤسسة مالية دولية كبرى تهدف إلى تشجيع استثمار رؤوس الأموال للإعمار وتنمية الدول الأعضاء ومساعدتها على إنشاء المشاريع الضخمة. وعليه فهو مؤسسة عالمية تعاونية للتنمية تملكها البلدان الأعضاء البالغ عددها 189 بلدا، وباعتباره أكبر بنك إنمائي على مستوى العالم، فإنه يساند رسالة مجموعة البنك الدولي من خلال تقديم قروض وضمانات ومنتجات إدارة مخاطر وخدمات استشارية للبلدان متوسطة الدخل والبلدان منخفضة الدخل المتمتعة بالأهلية الائتمانية، وكذلك من خلال تنسيق جهود الاستجابة والتصدي للتحديات الإقليمية والعالمية.

وهنا وجب التمييز ما بينه وما بين مجموعة البنك الدولي والتي تضم خمس منظمات هي[3]:

- البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD): تتمثل مهمته في إقراض حكومات البلدان متوسطة الدخل، والبلدان منخفضة الدخل المتمتعة بالأهلية الائتمانية.
- المؤسسة الدولية للتنمية (IDA): تقدم تمويلا بشروط ميسرة للغاية لحكومات البلدان الأشد فقرا.

- مؤسسة التمويل الدولية (IFC): تقدم قروضا وضمانات ومساهمات في أسهم رأس المال، وخدمات استشارية، وتقوم بتعبئة رؤوس أموال إضافية من مصادر أخرى لتحفيز استثمارات القطاع الخاص في البلدان النامية.
- الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA): تقدم التأمين ضد المخاطر السياسية، وأدوات لتعزيز الائتمان للمستثمرين والمقرضين بغية تسهيل الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصاديات الأسواق الصاعدة.
- المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID): يقدم تسهيلات دولية للتوفيق والتحكيم في منازعات الاستثمار.

تتلخص أهم أهداف البنك الدولي فيما يلي[4]:

- تشجيع الاستثمارات الخاصة الأجنبية وذلك عن طريق حماية المستثمر الأجنبي من مخاطر الاستثمار غير التجاري.
- تقديم أو ضمان للدول الأعضاء أو المؤسسات الاقتصادية الخاصة القائمة في أراضيها من الأرصدة الرأسمالية المتاحة في حالة عدم كفاية الاستثمارات الخاصة أو عدم توفر القروض اللازمة من مصادر أخرى بشروط مقبولة.
- تنمية وتشجيع كل من التجارة والاستثمارات الدولية والعمل على استقرار موازين مدفوعات الدول الأعضاء.
- تشجيع الاستثمارات الإنتاجية اللازمة لتنمية وتعمير أقاليم الدول الأعضاء وتنمية مواردها الإنتاجية إلى جانب المعاونة في رفع إنتاجية ومستوى المعيشة وظروف العمل في الدول الأعضاء.
- توفير المعونات الفنية، الإعداد وتنفيذ الخطط الاستثمارية والإنسانية والمساهمة في إعداد وتدريب الكوادر الفنية والإدارية التي تحتاجها خطط الإنشاء في الدول النامية عن طريق معهد التنمية الاقتصادية التابع للبنك.
- إدارة عمليات البنك مع مراعاة ما للاستثمار الدولي من أثر على النشاط الاقتصادي في الدول الأعضاء والمساعدة في سنوات ما بعد الحرب مباشرة على الانتقال تدريجيا من اقتصاديات الحرب إلى اقتصاديات السلم.
- المساعدة على تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات بالطرق السلمية.

1-3- منظمة التجارة العالمية (WTO): تعد منظمة التجارة العالمية منظمة دولية أنشئت سنة 1995 خلفا للاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية (GATT)، وتعنى بوضع القواعد التي تنظم التجارة بين الدول، وتضم حوالي 166 دولة عضوًا. وترتكز على مجموعة من الاتفاقيات التي تفاوضت بشأنها الدول الفاعلة في التجارة العالمية، وتشكل هذه الاتفاقيات الإطار القانوني الأساسي للتجارة الدولية. وتعتمد المنظمة في أداء مهامها على مجموعة من المبادئ الأساسية، من أهمها:

- مبدأ عدم التمييز بين الدول الأعضاء: معناه أن منتجات أي دولة عضو يجب أن تلقى نفس المعاملة بالنسبة لكل الدول، ويضمن هذا المبدأ شرط المعاملة التجارية المتساوية بين الدول الأعضاء.
- مبدأ إزالة كافة القيود على التجارة: سواءا كانت تلك القيود جمركية أو غير جمركية، مثل الحصص الكمية، ويستثنى من ذلك تجارة السلع الزراعية وتجارة الدول التي تعاني من عجز جوهري مستمر في ميزان المدفوعات، حيث يحق لها في هذه الحالة فرض القيود اللازمة على تجارتها.
- مبدأ اللجوء إلى التفاوض: وذلك بغرض فض المنازعات التجارية الدولية بدلا من اللجوء إلى الإجراءات الانتقامية التي تتسبب في تقليل حجم التجارة الدولية.

كما وضعت منظمة التجارة العالمية ستة أهداف رئيسية لها وهي[5]:

- سن وتطبيق قواعد للتجارة الدولية.
- توفير منتدى للتفاوض والعمل على المزيد من تحرير التجارة.
- حل النزاعات التجارية.
- زيادة شفافية عمليات صنع القرارات.
- التعاون مع المؤسسات الاقتصادية الدولية الرئيسية الأخرى المشاركة في الإدارة الاقتصادية العالمية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والوكالات التابعة له.
- مساعدة البلدان النامية على الاستفادة الكاملة من نظام التجارة العالمي.

2- التكتلات الاقتصادية: إن تزايدت الأزمات الاقتصادية العالمية منذ التسعينيات بشكل ملحوظ، مما هدد استقرار العديد من الدول نتيجة الانفتاح الاقتصادي والمالي، ولمواجهة ذلك، اتجهت الدول إلى إنشاء تكتلات اقتصادية ومناطق نقدية إقليمية لتعزيز التعاون والحد من آثار الأزمات.

2-1- مفهوم التكتل (التكامل) الاقتصادي: هناك اختلاف كبير بين الاقتصاديين حول تحديد مصطلح التكتل الاقتصادي، فالبعض منهم استعمل مصطلح الاندماج والبعض الآخر استعمل مصطلح التعاون

وآخرون استعملوا مصطلح التكامل. ويرجع هذا الاختلاف بوجه عام إلى التباين في وجهة نظر هؤلاء الاقتصاديين حول التكتل المقترح بين مجموعة من الدول.

- الاتحادات الاقتصادية مجموعة من الأقطار تهدف إلى رفع الكفاءة الاقتصادية وبالتالي رفع مستوى الحياة عن طريق إقامة منطقة التجارة الحرة أو عن طريق خلق منطقة يسمح فيها لعناصر الإنتاج بالانتقال بحرية تامة[6].
- العملية الاقتصادية والاجتماعية التي يتم من خلالها ازالة جميع الحواجز لتحقيق تكافؤ الفرص أمام كل عوامل الانتاج ليس فقط على المستوى الدولي وانما على المستوى الوطني أيضا، كما يقترح على الدول النامية ترك ما هو غير مناسب من مبادئ النظرية الاقتصادية وابتكار الجديد الذي يناسب بلادهم[7].
- هو اتفاق مجموعة من الدول المتقاربة في المصالح الاقتصادية أو في الموقع الجغرافي على إلغاء القيود عل حركة السلع والأشخاص ورؤوس الأموال فيما بينها مع قيامها بالتنسيق بين سياساتها الاقتصادية لإزالة التمييز الذي قد يكون راجعا إلى الاختلافات في هذه السياسات[8].

وبناءا على ما سبق فقد كان هناك شبه إجماع بين الاقتصاديين على أن التكامل الاقتصادي هو: **عملية تقارب تدريجية، يتم من خلالها القضاء على جميع القيود على حركة عوامل الانتاج وكذا التنسيق بين مختلف السياسات الاقتصادية وذلك بين بلدين أو أكثر.**

2-2- شروط التكتل الاقتصادي: أكدت الدراسات لمختلف التجارب التكاملية الاقتصادية أن نجاح هذه الأخيرة يتوقف على مجموعة من الشروط لتجنب فشل محاولاتها ومن أهم هذه الشروط نذكر ما يلي:

- التقارب الجغرافي.
- الإرادة السياسية.
- وجود العجز والفائض.
- تجانس الاقتصاديات القابلة للتكامل.
- توفر وسائل النقل والاتصال.
- تناسب سياسات القيم الاجتماعية والثقافية.
- تنسيق السياسات الاقتصادية الوطنية والإقليمية.

2-3- مستويات التكامل الاقتصادي: يشمل التكامل الاقتصادي عدة مستويات هي كما يلي[9]:

- **منطقة التجارة الحرة:** هي تجمع اقتصادي بين مجموعة من الدول، يتم بموجبه تحرير التجارة فيما بينها من كافة الحواجز الجمركية والقيود الأخرى على التجارة، مع احتفاظ كل دولة بتعريفاتها إزاء العالم الخارجي، وبالتالي فهي تعتبر الخطوة الأولى الجادة في طريق التكامل.
- **الاتحاد الجمركي:** هو تجمع اقتصادي بين مجموعة من الدول يتم بموجبه إزالة كافة الحواجز الجمركية وغير الجمركية على التجارة وهو ما تم في مرحلة التجارة الحرة بالإضافة إلى توحيد الرسوم الجمركية مع الدول غير الأعضاء، وبالتالي فهو يعتبر خطوة تطويرية لمنطقة التجارة الحرة.
- **السوق المشتركة:** تعتبر أعلى شكل من أشكال التكامل الاقتصادي وهي تجمع اقتصادي بين مجموعة من الدول يتم بموجبه إزالة كافة الحواجز الجمركية وغير الجمركية على التجارة وهو ما تم في مرحلة التجارة الحرة، وتوحيد الرسوم الجمركية مع الدول غير الأعضاء وهو ما تم في مرحلة الاتحاد الجمركي بالإضافة إلى إلغاء القيود على حركة الأشخاص وحركة رؤوس الأموال، والتي تعتبر مرحلة أكثر تطورا.
- **الاتحاد الاقتصادي:** تمييزا له عن السوق المشتركة فهو يجمع بين إلغاء القيود على حركة عوامل الإنتاج مع درجة معينة من التنسيق بين السياسات الاقتصادية الوطنية من اجل إزالة التمييز الذي كان في هذه السياسات.
- **التكامل الاقتصادي الشامل أو الاتحاد النقدي:** يفترض التكامل الاقتصادي الشامل بالإضافة إلى التنسيق بين السياسات الاقتصادية، توحيد السياسات المالية والنقدية والاجتماعية ومواجهة التقلبات الدورية ويتطلب إنشاء سلطة فوق وطنية تكون قراراتها ملزمة لدول الأعضاء.

مما سبق يمكن توضيح درجات ومراحل التكاملات الاقتصادية وفق الجدول الموالي:

جدول رقم (8-1): درجات ومراحل التكاملات الاقتصادية.

التكتل	المواصفات
منطقة التجارة الحرة	الغاء كافة القيود على حركة السلع.
الاتحاد الجمركي	منطقة التجارة الحرة + تعريفة جمركية موحدة ازاء العالم الخارجي.
السوق المشتركة	الاتحاد الجمركي + إلغاء القيود على حركة الأشخاص ورؤوس الأموال.
الاتحاد الاقتصادي	السوق المشتركة + تنسيق السياسات الاقتصادية.
التكامل الاقتصادي الشامل أو الاتحاد النقدي	الاتحاد الاقتصادي + وضع سلطة مركزية.

المصدر: من إعداد الباحث.

2-4- مزايا وفوائد التكتل الاقتصادي: هناك مزايا عديدة للتكتل الاقتصادي يمكن تلخيصها كما يلي:

- حرية تنقل عناصر الإنتاج.
- زيادة قوة التفاوض.
- اتساع حجم السوق.
- تخفيض العبء على ميزان المدفوعات.
- زيادة معدل النمو الاقتصادي.
- الاستفادة من مهارات اليد العاملة.

2-5- عيوب ومشاكل التكتل الاقتصادي: لا يخل التكتل الاقتصادي من مجموعة من العيوب التي تحول غالبا وتحقيق أهداف التكتل منها:

- صعوبة تحديد مستوى واحد للتعريفات الجمركية المختلفة.
- تدهور بعض المشاريع المحلية لبعض دول الاتحاد إزاء المشاريع المماثلة في دول الاتحاد الأخرى والتي تتمتع بكفاءة إنتاجية أعلى.
- الاختلافات في الأجور والحماية الاجتماعية داخل دول الاتحاد يؤدي إلى انتقال رؤوس الأموال والعمالة.
- مشكلة تنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء.
- مشكل توزيع الإيرادات وتعويض الخسائر.

3- عرض لأهم التكتلات الاقتصادية: عرفت الساحة الاقتصادية الدولية في العقود الأخيرة تناميًا واضحًا في تجارب التكامل الاقتصادي بمختلف أشكالها، ومن أبرز هذه التكتلات نذكر:

3-1- تكتل الإتحاد الأوروبي: شهدت أوروبا تأسيس أهم اتحاد نقدي جمع عدة دول، وهو الاتحاد النقدي الأوروبي أو ما يعرف بمنطقة الأورو، ترجع جذور هذا الاتحاد إلى مجلس أوروبا الذي تأسس في عام 1949، والذي اعتُبر الخطوة الأولى نحو التعاون الأوروبي، في 07 فيفري 1992، تم توقيع معاهدة ماستريخت التي شكّلت خطوة مهمة لوضع قواعد واضحة لمستقبل العملة الموحدة، حيث تم تنفيذها على ثلاث مراحل، كما جرى تغيير اسم الجماعة الأوروبية إلى الاتحاد الأوروبي، وفي 01 جانفي 2002، بدأ تداول عملة الأورو رسميًا.

يضم الاتحاد حاليًا 28 دولة عضوًا، وهي: النمسا، بلجيكا، بلغاريا، كرواتيا، قبرص، جمهورية التشيك، الدنمارك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، المجر، أيرلندا، إيطاليا، لاتفيا، ليتوانيا، لوكسمبورغ، مالطا،

هولندا، بولندا، البرتغال، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، والمملكة المتحدة التي انسحبت في جانفي 2020.

أما أهداف الاتحاد النقدي الأوروبي فهي تتمثل في:

- خلق سوق مالي أوروبي يقوم على أسس اقتصادية موحدة.
- إيجاد دور فعال للعملة الأوروبية على المستوى الدولي.
- إتباع سياسية نقدية موحدة في الاتحاد الأوروبي بالتوازي مع السياسة التجارية والسياسية الزراعية المشتركة في دول الاتحاد.
- تلافي سلبيات ومخاطر تقلبات أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء بالاتحاد، وتأثير هذه التقلبات على أداء الشركات، وحركة رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء.
- خلق مزيد من الشفافية في الأسعار والتكاليف، وزيادة المنافسة، ورفع معدلات النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء.

3-2- منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA): دخلت اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA)حيز التنفيذ في عام 1994، ومنذ ذلك الحين تعمل الدول الثلاث الأعضاء على إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية أمام التجارة والاستثمار، وقد أسهمت هذه الاتفاقية في إنشاء أكبر منطقة تجارة حرة في العالم، ووضع الأسس اللازمة للنمو الاقتصادي وتعزيز مستوى الرفاهية لكل من كندا والولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك، بحيث تهدف النافتا إلى تحقيق ما يلي :

- ازالة الحواجز أمام التجارة.
- تعزيز شروط المنافسة العادلة.
- زيادة كبيرة في فرص الاستثمار في الدول الأعضاء.
- حماية حقوق الملكية الفكرية.
- اتباع أساليب فعالة لتنفيذ الاتفاقية وحل النزاعات.
- تعزيز التعاون الثلاثي والإقليمي.

3-3- تكتل رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN): تأسست رابطة دول جنوب شرق آسيا في سنة 1967 بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي بين الدول الأعضاء الأصلية وهي: إندونيسيا، ماليزيا،

الفلبين، سنغافورة، وتايلاند، لتنضم لها لاحقا كل من: بروناي سنة 1984، فيتنام سنة 1995، لاوس وميانمار سنة 1997، كمبوديا سنة 1999، بذلك أصبح عدد الأعضاء الحالي 10دول .

وتتمثل الأهداف الأساسية للأسيان في:

- تعزيز النمو الاقتصادي المشترك وتطوير التجارة البينية .
- تشجيع التعاون في المجالات الاجتماعية والثقافية والسياسية .
- الحفاظ على السلام والاستقرار في المنطقة .
- تحسين مستوى المعيشة والرفاهية للمواطنين في الدول الأعضاء.

3-4- مجلس التعاون لدول الخليج العربية (GCC): تأسس مجلس التعاون لدول الخليج العربية في سنة 1981 بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي والأمني بين الدول الخليجية، وهو يضم 06 دول أعضاء تتمثل في: المملكة العربية السعودية، الكويت، البحرين، قطر، الإمارات العربية المتحدة، سلطنة عمان. بحيث يهدف هذا المجلس إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تعزيز التعاون الاقتصادي والتنموي بين الدول الأعضاء .
- تنسيق السياسات في مجالات الأمن والدفاع .
- تطوير التعاون في المجالات الاجتماعية والثقافية والتعليمية .
- دعم الاستقرار والسلام في المنطقة.

قائمة الهوامش والإحالات:

[1]https://www.imf.org/ar/about/factsheets/imf-at-a-glance.

[2] موسى سعيد مطر وآخرون، التمويل الدولي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 171.

[3] https://www.albankaldawli.org/ar/about/history/the-world-bank-group-and-the-imf.

[4] عادل أحمد حشي، مجدي محمود شهاب، جوانب الاقتصاد الدولي المعاصر، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1998، ص 06.

[5] حبيب البدوي وعلي طباجة، منظمة التجارة العالمية ودورها في حل النزاعات الدولية، مجلة دراسات مالية، محاسبية وجبائية، المجلد 02، العدد 02، جامعة البويرة، الجزائر، 2022، ص 169.

[6] J. Meade, Problems of Economic Unions, The University of Chicago Press, USA, 1952, p 2–6.

[7] تيسير عبد الجابر، دراسات في التكامل الاقتصادي العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، 1972، ص 10–11.

[8] Ottilia Pogacsics Rouguet, Les Conditions de l'Intégration Optimale à l'Union Européenne : le cas de la Hongrie, Thèse de doctorat en sciences économiques, Université Paris IX Dauphine, 2002, p.20.

[9] عمرو محمد يوسف، التنسيق الضريبي وأثر تطبيقه في التكامل الاقتصادي العربي، دراسة مقارنة بالاتحاد الأوروبي وبعض التكتلات الإقليمية الأخرى، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2011، ص 09–10.

المحور التاسع:

الاقتصاد الرقمـــي.

تمهيد: لقد شهد العالم عدة تغيرات وتحّولات هامة في مختلف القطاعات امتدت إلى قطاع الاقتصاد الذي تأثر بصورة كبيرة فقد انتقل من المفهوم التقليدي إلى مفهوم مختلف وهو ما يسمى بالاقتصاد الرقمي الذي يرتكز أساسا على المعرفة وتقنيات المعلومات التي حلت محل رأس المال، وقد أتى هذا النوع من الاقتصاد بعناصر عديدة حققت أثار مختلفة في جميع مجالات الحياة الاقتصادية.

1- مفهوم الاقتصاد الرقمي: تعددت الآراء حول إيجاد تعريف موحد للاقتصاد الرقمي ولعل أبرز ما كتب حول مفهومه ما يلي:

- هو الاقتصاد الذي يخلق التفاعل والتكامل والتنسيق المستمر بين تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات من جهة، وبين الاقتصاد القومي والقطاعي والدولي من جهة أخرى، مما يحقق الشفافية والفورية والإتاحة لجميع المؤشرات الاقتصادية المساندة لجميع القرارات الاقتصادية والتجارية والمالية في الدولة خلال فترة ما[1].
- ذلك الاقتصاد الذي يستند على التقنية المعلوماتية الرقمية، ويوظف المعلومات والمعرفة في إدارته، بوصفها المورد الجديد للثروة ومصدر إلهام للابتكارات الجديدة[2].
- هو ذلك النوع من الاقتصاد الذي يرتكز على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي تسهل عميلة التدفق كل من المعلومات والسلع والخدمات وحركة رؤوس الأموال من وإلى نقطة في العالم، وفي أي وقت.

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول: **أن الاقتصاد الرقمي هو ذلك النوع من الاقتصاد القديم الجديد الذي يقوم في مجمل عملياته على المعلومات ومستندا في أغلب خطواته على استخدام تكنولوجيا المعلومات، التي اسقطت وألغت كل الحدود والحواجز أمام تدفق المعلومات والسلع والخدمات وحركة رؤوس الأموال من أجل الوصول الى الأسواق بغض النظر عن أماكن وجودها وزمانها، لأنه اقتصاد لاحدودي.**

2- خصائص الاقتصاد الرقمي: تتمثل أهم خصائص الاقتصاد الرقمي فيما يلي:

2-1- سهولة الوصول إلى مصادر المعلومات: في ويعتمد نجاح ونمو الاقتصاد الرقمي على قدرة الأفراد والمؤسسات على المشاركة شبكات المعلومات ومواقع الانترنت المختلفة. ويتطلب الاشتراك الفعال في تلك الشبكة وفي الاقتصاد الرقمي ضرورة توفر البنية التحية في الاقتصاد مثل شبكات الكهرباء وشبكات الهاتف

وانخفاض تكلفة ورسوم الخدمات، وتوفر الآلات والأجهزة والمعدات والمهارات والتعليم والتدريب وتوفر الموارد المالية.

2-2- المنافسة وهيكل السوق في ظل الاقتصاد الرقمي: يتضمن الاقتصاد الرقمي الأعمال التكنولوجية المتمثلة بالتجارة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات و خدمات التوصيل الإلكترونية والمعلومات الإلكترونية و البرمجيات، وهذه الأعمال تختلف باختلاف حجم المعاملات الاقتصادية ومكونات الناتج المحلي الإجمالي و التخصص و الموارد و القطاعات الاقتصادية، لذلك يرى معظم الاقتصاديين أن مكونات الاقتصاد الرقمي تختلف باختلاف نطاق الاقتصاد، كما يختلف هيكل السوق استنادا إلى تطبيق تكنولوجيا المعلوماتية و تطور منظومة الاتصالات في الاقتصاد الرقمي و يكون ذلك على مستوى الاقتصاد الدولي أو لمحلي.

2-3- مستقبل الاقتصاد الكلي في ظل الاقتصاد الرقمي: تلعب تكنولوجيا المعلومات والاتصال دورا أساسيا في زيادة معدلات النمو الاقتصادي في الاستثمارات الرأسمالية والتجارة الإلكترونية الداخلية والخارجية، كما يؤثر الانترنت في أساليب أداء المعاملات التجارية وأساليب العمل التي تعتمد كثيرا على التكنولوجيا في أداء مهامها.

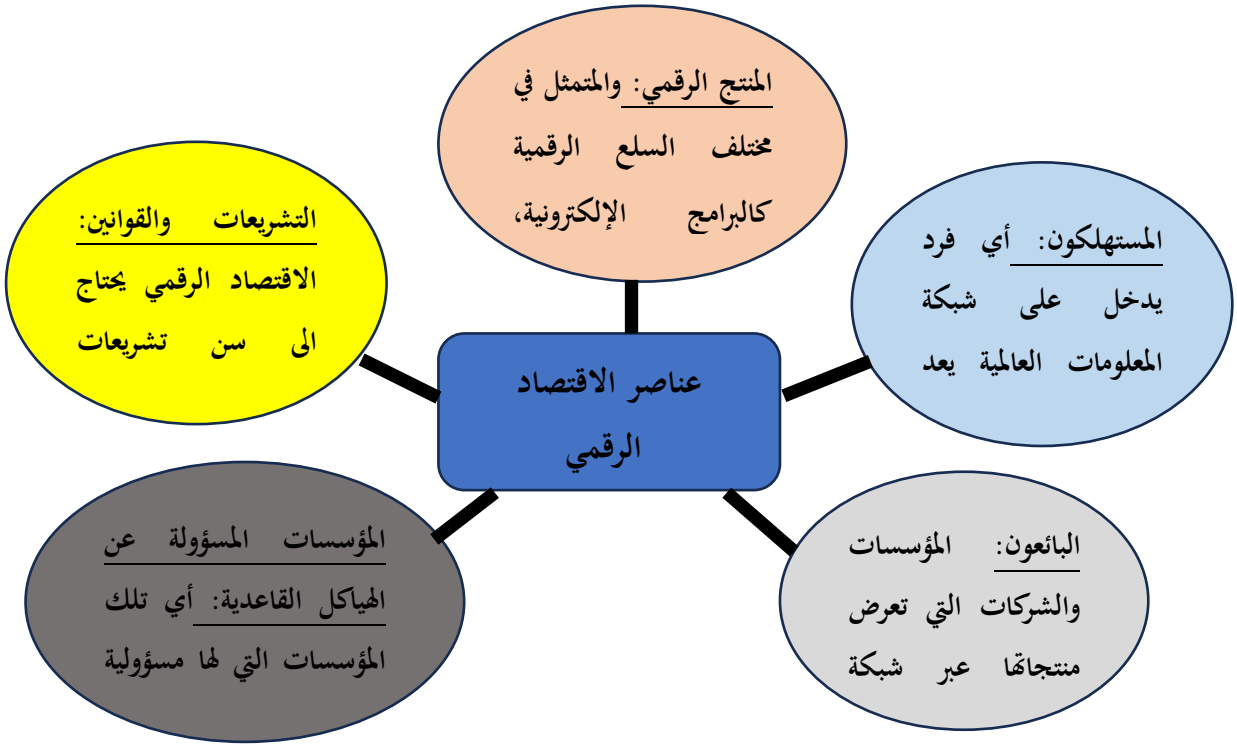
2-4- الاقتصاد الرقمي يوفر المعلومات لاتخاذ القرارات: إن التحكم في المعلومات بالاستخدام الفعال لها وتوظيفها يساعد في اتخاذ القرارات الاستثمارية، والسياسات الاقتصادية بعيدة المدى بدقة، ويوفر الاقتصاد الرقمي المعلومات عن طريق تعلم كيفية تحديد الاحتياجات المعلوماتية ثم اختيار المصادر المناسبة للمعلومات الأساسية والهامة أي إدارة الصادر والوارد من المعلومات بطريقة أكثر كفاءة وتأثير وهناك عدة أنواع من المعلومات:

- **المعلومات الإلكترونية** :تشمل البريد الإلكتروني والانترنت والمواد المسجلة على أشرطة الفيديو والمعلومات الموجودة على الأقراص الصلبة أو المرنة.
- **المعلومات المنطوقة** :المكالمات الهاتفية والحوارات.
- **المعلومات المطبوعة** :التقارير والفاكسات.

3- عناصر الاقتصاد الرقمي: للاقتصاد الرقمي مجموعة من العناصر والتي تتفاعل مع بعضها من أجل إحداث الفعالية المرجوة منه، وهي كما يلي:

- **المنتج الرقمي:** والمتمثل في مختلف السلع الرقمية كالبرامج الإلكترونية، المجلات الرقمية، الكتب الرقمية، بالإضافة إلى مختلف الخدمات الرقمية كحجز تذاكر السفر، الخدمات الحكومية.
- **المستهلكون:** أي فرد يدخل على شبكة المعلومات العالمية يعد زبون محتمل يستهلك السلع والخدمات الرقمية الموجودة.
- **البائعون:** المؤسسات والشركات التي تعرض منتجاتها عبر شبكة المعلومات العالمية، بحيث أن الترويج، الدعاية والإعلان يكون الكترونيا.
- **المؤسسات المسؤولة عن الهياكل القاعدية:** أي تلك المؤسسات التي لها مسؤولية توفير البرامج الإلكترونية وشبكات الاتصال بالإضافة توفير الهيئات الاستشارية.
- **التشريعات والقوانين:** الاقتصاد الرقمي يحتاج الى سن تشريعات قانونية لتنظيمه.

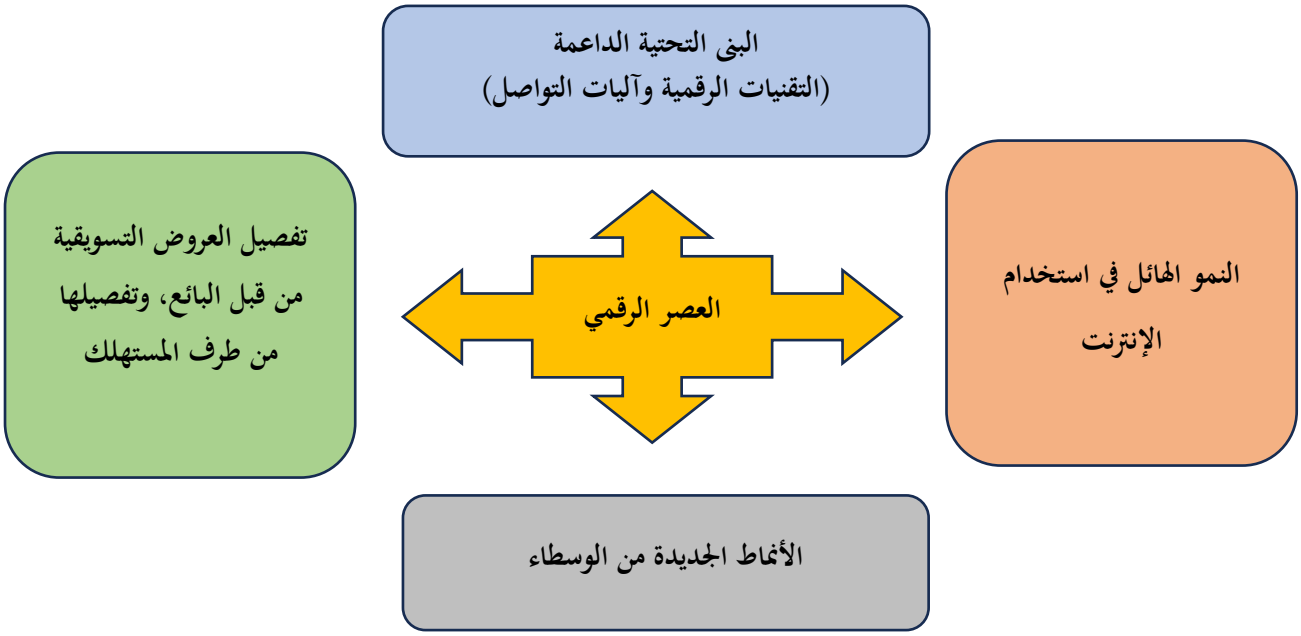
شكل رقم (9-1): العناصر المكونة للاقتصاد الرقمي.



المصدر: من إعداد الباحث.

4- الركائز الأساسية للاقتصاد الرقمي: هناك العديد من العناصر التي تشكل الاقتصاد الرقمي والتي يمكن تمثيلها في الشكل التالي:

شكل رقم (9-2): ركائز الاقتصاد الرقمي.



المصدر: جلول شويرب، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في ظل الاقتصاد الرقمي وتأثيرها على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2021، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 14، العدد 01، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2023، ص 191.

5- مؤشرات الاقتصاد الرقمي: تتمثل أهم مؤشرات الاقتصاد الرقمي ما يلي[3]:

5-1- مؤشرات البنية التحتية والفوقية للاتصالات وتقنيات المعلومات: من أهم مؤشرات البنية التحتية والفوقية للاتصالات وتقنيات المعلومات ما يلي:

- عدد خطوط الهاتف الثابت لكل فرد، وعدد المشتركين بالهاتف النقال.
- عدد الحواسيب الشخصية، وعدد مستعملي الانترنت.

5-2- مؤشرات العلم والتكنولوجيا: من أهم مؤشرات العلم والتكنولوجيا ما يلي:

- البحث والتطوير (الفاعلون في المجال بالإضافة إلى الانفاق المخصص للبحث والتطوير).
- براءات الاختراع (حق امتياز خاص يمنح في إطار رسمي لمخترع في فترة زمنية معينة).
- المنشورات العلمية (المقالات العلمية والمجلات العلمية).

- ميزان المدفوعات التكنولوجية (عمليات نقل دولية غير مدمجة).

5-3- مؤشرات الجاهزية التكنولوجية: تتكون مؤشرات الجاهزية التكنولوجية من ثالث مؤشرات (جاهزية كل من الأفراد، جاهزية مؤسسات الاعمال وجاهزية الحكومة) وهذا لاستغلال استخدام تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بمنهجية، ومن جهة أخرى القدرة على تطويرها.

5-4- مؤشر التعليم والتدريب: المؤشر يسمح بتقييم المعارف المكتسبة من التعليم والتدريب، وتخص العملية التقييمية مؤشر مخزون أرس المال البشري ومؤشر الاستثمار في أرس المال البشري.

6- أثر الاقتصاد الرقمي على ممارسة الأنشطة الاقتصادية: لقد أحدث الاقتصاد الرقمي تحولًا جذريًا في ممارسة الأنشطة الاقتصادية من خلال رقمنة العمليات، ما ساهم في رفع الكفاءة التشغيلية، وتعزيز الإنتاجية، وتوسيع نطاق الأسواق. هذا التحول أدى إلى تبني نماذج أعمال جديدة، وخفض التكاليف، وزيادة القدرة التنافسية للشركات، ودعم ريادة الأعمال، مع ضرورة الاستثمار المستدام في البنية التحتية والتعليم الرقمي، وتبرز تأثيرات الاقتصاد الرقمي على الأنشطة الاقتصادية من خلال:

- **تعزيز الكفاءة والإنتاجية:** ساعدت التكنولوجيا الرقمية على أتمتة العمليات وتقليل الهدر، مما حسّن أداء المؤسسات وزاد إنتاجيتها.
- **تغيير هياكل الأسواق وأساليب التسويق:** ساهمت التجارة الإلكترونية في توسيع نطاق الأسواق وزيادة المبيعات والصادرات، مع إعادة تشكيل أساليب التوزيع والمنافسة.
- **دعم ريادة الأعمال والابتكار:** وفر التحول الرقمي بيئة محفزة للشركات الناشئة، مما أدى إلى خلق سلاسل قيمة جديدة.
- **تحسين الخدمات المالية:** ساهمت الرقمنة في تطوير الخدمات المصرفية والصيرفة الإلكترونية، مما زاد من سهولة الوصول للخدمات المالية.
- **زيادة التنافسية:** أصبح الاقتصاد الرقمي ركيزة أساسية لتعزيز القدرة التنافسية للدول والشركات في الأسواق العالمية.
- **تأثيرات بيئية مزدوجة:** رغم الفوائد الكبيرة، قد يؤدي التوسع الرقمي إلى آثار سلبية على البيئة بسبب زيادة استهلاك الطاقة.
- **مواجهة التحديات:** أبرزها مخاطر الأمن السيبراني والاحتيال الإلكتروني، إلى جانب المنافسة الشديدة في سوق عالمي مفتوح، وضرورة الالتزام بالقوانين والتنظيمات التي تحمي المستهلك وتنظم التجارة الرقمية، إضافةً إلى تحدي بناء الثقة لدى العملاء لضمان نجاح المعاملات الإلكترونية.

قائمة الهوامش والإحالات:

[1] فريد النجار وآخرون، التجارة والأعمال الإلكترونية المتكاملة في مجتمع المعرفة، الدار الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2006، ص 62.

[2] سامة عبد السلام السيد، الاقتصاد الرقمي، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2019، ص 12.

[3] محمد دعمي، دور ومساهمة الاقتصاد الرقمي من خلال قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة: 2000-2020، مجلة دفاتر البحوث العلمية، المجلد 10، العدد 01، المركز الجامعي تيبازة، الجزائر، 2022، ص 38-39.

خاتمـة عامـة

تعد مادة مدخل للاقتصاد من المقاييس الأساسية التي تمكّن الطالب من اكتساب المفاهيم الأولية لفهم الظواهر الاقتصادية وتحليلها، بحيث يتضح من خلال هذه المطبوعة أن علم الاقتصاد يُعد من أهم العلوم التي تعنى بدراسة السلوك الاقتصادي للأفراد والمجتمعات في ظل مشكلة الندرة النسبية للموارد وتعدد الحاجات الإنسانية وتزايدها المستمر، وهو ما يجعل من التحليل الاقتصادي أداة أساسية لفهم الواقع الاقتصادي وتفسير مختلف الظواهر والمتغيرات التي تؤثر في النشاط الاقتصادي على المستويين الجزئي والكلي. وقد تناولت هذه المطبوعة جملة من المحاور الأساسية التي تشكل المدخل المعرفي الأول لطلبة العلوم الاقتصادية، بدءًا بطبيعة علم الاقتصاد ومناهجه وعلاقته بالعلوم الأخرى، مرورًا بالمشكلة الاقتصادية والأنظمة الاقتصادية المختلفة، وصولًا إلى دراسة الأنشطة الاقتصادية والأعوان الاقتصاديين وآليات السوق والنقود والمشكلات الاقتصادية الكبرى، إضافة إلى التطرق للتحولات الحديثة المرتبطة بالمؤسسات الاقتصادية الدولية والاقتصاد الرقمي .

كما أبرزت المطبوعة أن معالجة القضايا الاقتصادية لا تقتصر على الجانب النظري فحسب، بل تتعداه إلى توظيف أدوات التحليل الاقتصادي في فهم الاختلالات الاقتصادية واقتراح السياسات الملائمة لتحقيق الكفاءة الاقتصادية والنمو والاستقرار والعدالة الاجتماعية، خاصة في ظل التغيرات المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي المعاصر. وفي هذا السياق، تتجلى أهمية الإلمام بالمفاهيم الاقتصادية الأساسية بالنسبة لطلبة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، باعتبارها تشكل قاعدة معرفية ومنهجية ضرورية لفهم المقاييس التخصصية اللاحقة والتعامل مع القضايا الاقتصادية الراهنة والمستقبلية بكفاءة علمية وأكاديمية .

وعليه، فإن هذه المطبوعة تمثل مرجعًا بيداغوجيًا يهدف إلى تزويد الطالب بالمبادئ الأساسية لعلم الاقتصاد وفق طرح أكاديمي مبسط ومنظم، بما يسهم في تنمية قدراته التحليلية وتعزيز فهمه للآليات الاقتصادية المختلفة، وتهيئته لاستيعاب الأبعاد التطبيقية للعلوم الاقتصادية في ظل التحولات الاقتصادية والمالية والتكنولوجية التي يشهدها العالم اليوم، ومن ثم فإن الإحاطة بالمفاهيم الاقتصادية الأساسية أصبحت ضرورة علمية وعملية لفهم متطلبات التنمية الاقتصادية ومواجهة التحديات الاقتصادية المعاصرة بكفاءة ووعي علمي رصين.

قائمــة المصادر والمراجــع

أولا– المصادر:

- القرآن الكريم.

ثانيا– الكتب:

1. أحمد فريد مصطفى، محمد عبد المنعم عفر، الاقتصاد النقدي والبنكي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شهاب الجامعة، الاسكندرية، مصر،2005 .
2. أسامة محمد الفولي وآخرون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية، مصر، 1985.
3. بسام الحجار، علم الاقتصاد والتحليل الاقتصادي، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2010.
4. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
5. جلال أحمد أمين، مبادئ التحليل الاقتصادي، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، 1986.
6. حسام علي داود، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
7. أسامة عبد السلام السيد، الاقتصاد الرقمي، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2019.
8. سكينة بن حمود، مدخل لعلم الاقتصاد، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2009.
9. السيد محمد أحمد السيرتي، أسس علم الاقتصاد، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2014.
10. شيحة مصطفي رشدي، علم الاقتصاد من خلال التحليل الجزئي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 1999.
11. صالح عبد المنعم، أساسيات علم الاقتصاد، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2020.
12. ضرار العتيبي وآخرون، الأساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 2007.
13. الطويل رواء زكي، محاضرات في الاقتصاد السياسي، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
14. عادل أحمد حشي، مجدي محمود شهاب، جوانب الاقتصاد الدولي المعاصر، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1998.
15. عبد الرحمان أحمد يسري، مقدمة في الاقتصاد، الدار الجامعية، مصر، 2008.
16. عبد العزير فتحي الرواشي، الاقتصاد والسوق، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، مصر، 2007.
17. عبد الغفور إبراهيم أحمد، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
18. عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014.
19. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

20.عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسي، النقود والمصارف والاسواق المالي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.

21.عمر صخري، مبادئ الاقتصاد الجزئي الوحدوي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.

22.عمرو محمد يوسف، التنسيق الضريبي وأثر تطبيقه في التكامل الاقتصادي العربي، دراسة مقارنة بالاتحاد الأوروبي وبعض التكتلات الإقليمية الأخرى، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2011.

23.فتحي عطية السيد مصطفى، الحلول العملية لعلاج مشكلة البطالة في مصر، مطابع الشرطة للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2012.

24.فريد النجار وآخرون، التجارة والأعمال الإلكترونية المتكاملة في مجتمع المعرفة، الدار الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2006.

25.فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، جدار للكتاب العلمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.

26.الكيالي عبد الوهاب، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 1990.

27.ماركس سكويسين، ترجمة مجدي عبد الهادي، الثلاثة الكبار في علم الاقتصاد، آدم سميث، كارل ماكس، جون مينارد كينز، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأمريكية، القاهرة، مصر، 2018.

28.مجيد خليل حسين، مبادئ علم الاقتصاد، دار الزهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.

29.مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.

30.المحجوب رفعت، الاقتصاد السياسي، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1977.

31.محمد إبراهيم عبد الرحيم، مبادئ علم الاقتصاد، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2009.

32.محمد صالح القريشي، اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية، اثراء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2009.

33.محمد عبد العزيز عجيمية ومصطفى رشيد شيحة، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت 1980.

34.محمد عبد الله شاهين محمد، أصول علم الاقتصاد والحل الأمثل للمشكلة الاقتصادية من منظور إسلامي، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017.

35.محمد لبيب شقير، النقود، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، 1986.

36.محمود الوادي وآخرون، الأساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.

37.موسى سعيد مطر وآخرون، التمويل الدولي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

38. ناظم محمد الشمري، محمد موسى الشروف، مدخل في علم الاقتصاد، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

39. نصيب رجم، إدارة أنظمة التوزيع، تطبيقات ودراسة حالة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2006.

40. نضال عباس، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.

41. نعمة الله نجيب إبراهيم، أسس علم الاقتصاد، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2006.

ثالثا– المذكرات والأطروحات:

42. أيمن مصطفى حسين الدباغ، نظرية توزيع العوائد على عوامل الانتاج في الفقه الإسلامي (دراسة مقارنة)، أطروحة دكتوراه في الفقه وأصوله، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، الأردن، 2003.

43. بن بوزيان جازية، دراسة قياسية لمحددات التضخم في الجزائر خلال الفترة الزمنية: 1980–2020، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، الجزائر، 2022–2023.

44. تواتي سهام، سياسات محاربة التضخم في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2021–2022.

45. صافة محمد، العوامل المؤثرة في تسارع انتقال أثر سعر الصرف إلى التضخم المحلي، دراسة اقتصادية وقياسية لحالة الجزائر خلال الفترة: 1970–2016، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2017–2018.

46. مولاي بوعلام، البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية خلال الفترة: 1970– 2014، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر، 2015–2016.

رابعا– المقالات العلمية:

47. توفيق أزراق، الخصائص العامة للاقتصاد الإسلامي وأهم المبادئ التي تحكمه، مجلة الدراسات الدينية، العدد 04، جامعة أنقرة، تركيا، 2020.

48. تيسير عبد الجابر، دراسات في التكامل الاقتصادي العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، 1972.

49. جلول شويرب، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في ظل الاقتصاد الرقمي وتأثيرها على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990–2021، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 14، العدد 01، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2023.

50.حبيب البدوي وعلي طباجة، منظمة التجارة العالمية ودورها في حل النزاعات الدولية، مجلة دراسات مالية، محاسبية وجبائية، المجلد 02، العدد 02، جامعة البويرة، الجزائر، 2022.

51.محمد دعمي، دور ومساهمة الاقتصاد الرقمي من خلال قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة: 2000–2020، مجلة دفاتر البحوث العلمية، المجلد 10، العدد 01، المركز الجامعي تيبازة، الجزائر، 2022.

52.محمد شعباني وآخرون، دراسة السوق كأداة لتحقيق اليقظة الاستراتيجية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، المجلد 02، العدد 03، جامعة المدية، 2015.

53.نصر ضو، الاستهلاك العائلي والنظريات المفسرة له، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 06، العدد 02، جامعة الوادي، الجزائر، 2013.

خامسا– النصوص القانونية:

54.المادة رقم 03 من القانون 04–02، المحدد للقواعد المطبقة على الممارسات التجارية، المعدل والمتم، وزارة التجارة، الجزائر، المؤرخ في 23 جوان 2004.

سادسا– المراجع باللغة الأجنبية:

55. Chris Mulhearn, Howard R. Vane and James Eden, Economics for Business, Palgrave Macmillan, London, 2001.

56. Christian Romain, 24 Mots clés de l'économie et de la gestion, édition maxi-livre, France, 2004.

57.D.H. Robertson, Money, combridge economic handbooks, London, 1948, P 02.

58. Daniel Kahneman, Thinking, Fast and Slow, Farrar, Straus and Giroux, New York, USA ,2011.

59. Goumeziane Smail, Le pouvoir des rentiers, Méditerranée Edition EDIF 2000, Paris, 2003.

60.HAMDI DJALILA IMENE, Cours complet en économie générale pour débutant, Ecole Supérieure des Sciences de Gestion ANNABA, Algérie, 2018-2019.

61. Henri Guitton, La monnaie, Dalloz, 3eme Ed, Paris, 1974, p 35-36.

62.J. Meade, Problems of Economic Unions, The University of Chicago Press, USA, 1952.

63.J.Sttruthers and H. Speight, Money Institutions, Theory and policy, longman, London, 1986.

64. Mankiw, N. Gregory, Principles of Economics,10th Edition, Cengage Learning, Boston, USA, 2021.

65. Michael p Todaro, Economic Development, Seventh Edition, Long Man, England, 2000.

66. Michelle de Mourgues, Théorie et politiques monétaires, 2 ED Dalloz, Paris, 1984.
67. Moulay Asma, the legal system for Investment in Algeria, the journal EL-Nebras for Legal studies, vol 06, N°04, University of Tébessa, 2023.
68.N. Gregory Manki, Principles of Micro economics, 8th Edition, Cengage Learning, Boston, USA, 2018.
69. Olivier Blanchard, Macroeconomics, 7th Edition, Pearson Education, Inc, Boston, USA, 2017.
70. Ottilia Pogacsics Rouguet, Les Conditions de l'Intégration Optimale à l'Union Européenne : le cas de la Hongrie, Thèse de doctorat en sciences économiques, Université Paris IX Dauphine, 2002.
71. Philip Kotler, and Kevin Lane Keller, Marketing Management, 12th Edition, Prentice Hall, Upper Saddle River, USA, 2006.
72.R.P.Kent, Money and Banking, Hinsdale, ILLI holt Rinehart Winston and co, 6 Th ed, USA, 1972.
73.R.Penau, les institutions financières, 2eme éd, Revue Banque, France,1982.
74. Ute Nikolay, Initiation à l'économie et à la gestion d'entreprise, Walter de Gruyter publication, Berlin, German, 2016.

سابعا– المواقع الإلكترونية:

75.https://www.imf.org/ar/about/factsheets/imf-at-a-glance.
76.https://www.albankaldawli.org/ar/about/history/the-world-bank-group-and-the-imf.